مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٢٧) ذو القعدة ١٤٤٣هـ - يونيو ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. جيهان عبد السلام
د. سمية رمدوم
د. حسان سيسي
د. إدريس جميل
د. مروة نظير
د. محمد لكريني
فيروز مزياني
فاروق حسين أبو ضيف

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٢٧)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **الغاز الإفريقي وإمكانية إمداد أوروبا كبديل عن الغاز الروسي (الفرص والتحديات)**

د. جيهان عبد السلام، مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ٨

- **إفريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدوليـــــة عن التوازن في القارة؟**

د. سمية رمدوم، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر..... ٢٠

- **حكومة باتريك أشي ٢ في كوت ديفوار: قراءة في فرص الإصلاح السياسي والإداري**

د. حسان سيسي، جامعة الفرقان الإسلامية، أبيدجان. ٣٠

- **الصراع في إثيوبيا: توازن القوى وآفاق السلام**

د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية، لندن. ٣٨

- **تشابكات السياسة والرياضة: إطلالة على بطولة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم عام ٢٠٢٢م**

د. مروة نظير، أستاذ العلوم السياسية المساعد،

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ٤٥

- **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على المغرب**

د. محمد لكريني، كلية الحقوق آيت ملول، جامعة ابن زهر، أغادير. ٥٣

- **دور الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة الشركات الأمريكية**

فيروز مزياني، محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة..... ٦٠

- **فرص نمو النفوذ الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية**

فاروق حسين أبو ضيف، باحث مهتم بالشؤون الإفريقية، القاهرة..... ٦٨

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يتجه العديد من الكتاب والمحللين، إلى محاولة تقدير المضار التي قد تلحق بالقارة الإفريقية، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وبالتأكيد سيكون لها انعكاسات سلبية، وستعاني العديد من الدول من تبعات هذه الحرب؛ لكن ذلك قد يُخفي عن المتابع، أن لهذه الحرب عوائد إيجابية على بعض الدول، وفي بعض القطاعات. كما قد تزداد الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية، في سياق محاولة روسيا والصين إعادة صياغة، وإعادة بناء نظام عالمي جديد.

ولعل من بين أهم أوراق هذا العدد، تلك التي تناولت أهمية الغاز الإفريقي، في سدّ احتياجات أوروبا من المحروقات، على إثر استغنائها عن الغاز الروسي. وقد تكون أوروبا في حاجة ماسة اليوم للغاز والنفط والفحم الإفريقي، وهذا الأمر سوف يطرح تساؤلات مثل: حالة البنية التحتية الموجودة، ومدى قدرتها على الاستجابة للطلب الأوروبي. وكذلك وضع الاستثمارات في هذا القطاع، وأيُّ الشركات الغربية التي قد تستفيد من هذه المشاريع، والقدرة الإفريقية على منافسة غاز دول الشرق الأوسط الأخرى، وفرص نمو النفوذ الصيني والروسي في إفريقيا، في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، وغير ذلك.

ومع اهتمام العدد الجديد من «متابعات إفريقية» بتداعيات الأوضاع الدولية على القارة الإفريقية، فقد توجه اهتمام كتاب هذا العدد إلى معالجة بعض الأزمات المستفحلة في بعض بلدان القارة، وخاصة منها الأزمات الداخلية. ويبقى الوضع في إثيوبيا مثيرا للقلق والاهتمام، والبحث والتقصي؛ فالنزاع القائم بين الحكومة المركزية في أديس أبابا، مع أحد أهم أطراف الدولة – إقليم التيغراي – لم يجد له إلى حد الآن السبل الكفيلة لإحلال السلام. لذلك تم تناول تغير موازين القوى العسكرية ثم السياسية على أرض الواقع، واضطرار الأطراف المتنازعة إلى الاتجاه نحو التفاوض. وهذا المخرج التفاوضي ستكون لها تداعيات سياسية وأمنية على العلاقات البينية داخل القرن الإفريقي، وخاصة العلاقات الإثيوبية الإريترية. ولا يستغرب نشوب نزاع جديد بين جبهة تيغراي، والنظام الحاكم في أسمرا، وآخر داخل إثيوبيا نفسها، ويكون بين الحكومة الفيدرالية، وبعض المكونات الميليشياوية داخل الأمهرا. وفي خضم هذه الأحداث، فقد تتحرك جبهات أخرى مع السودان من جهة، وتطورات تشهدها العلاقات بين أسمرا والخرطوم من جهة أخرى.

هذا في شرق إفريقيا، فماذا عن التطورات في غرب القارة؟ يبقى ملف العلاقات مع فرنسا مثيرا للاهتمام، ولكن أيضا العلاقات داخل مجموعة غرب إفريقيا، والوضع في السنغال، الذي يشهد حراكا سياسيا، كلما اقترب موعد الانتخابات التشريعية، وكذلك مسألة تشكيل حكومة جديدة في ساحل العاج.

ويتناول هذا العدد – أيضا – التشابكات القائمة بين السياسة والرياضة، وكيف تجلى ذلك في كأس أمم إفريقيا لكرة القدم للعام ٢٠٢٢م.

الغاز الإفريقي وإمكانية إمداد أوروبا كبديل عن الغاز الروسي (الفرص والتحديات)

د. جيهان عبد السلام، مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

تعد روسيا الاتحادية واحدة من الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات من النفط والغاز الطبيعي في العالم؛ حيث تمثل نحو ٢٧٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط، وحوالي ٤٠٪ من واردات أوروبا من الغاز. وبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى دراسة إمكانية المضي قدما في تطبيق حلول على المديَين: المتوسط والطويل، للاستغناء عن الغاز الروسي، الذي يبلغ ١٥٥ مليار متر مكعب من الغاز المستورد سنويا، وهو ما يمثل حوالي ٤٥٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز، وما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي استهلاك الغاز، وذلك بالاعتماد على الغاز الإفريقي، الذي تجد أوروبا فيه مخرجا من الخضوع للمشيئة الروسية. كما يشكل الاستغناء عن الغاز الروسي، وتراجع عائداته الضخمة، وسيلة للضغط على روسيا، للحد من طموحاتها في التمدد والتوسع، ومحاولة إعاقة التوسع الأوروبي، على الأقل، فى الوقت الراهن[١].

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الغاز الإفريقي في إحلاله محل الغاز الروسي ، ومدى قدرته على أن يصبح مصدرا للطاقة الأوروبية، والتعرف على طبيعة الفرص التي توفرها إفريقيا فى مجال تصدير الغاز الطبيعي. كذلك التحديات التي قد تواجه أوروبا عند التوجه نحو القارة الإفريقية، وذلك من خلال تناول النقاط الآتية:

أولا - إنتاج الغاز في إفريقيا واحتياطاته وصادراته

١- إنتاج الغاز الطبيعي فى إفريقيا

بلغ حجم إنتاج الغاز في إفريقيا نحو ٢٣٠ مليار متر مكعب في العام ٢٠٢١م، وهذا الحجم ازداد أكثر من ٧٠ ٪ في العقدين الماضيَين. وتتوقع شركة (بريتيش بتروليوم) أن يزيد هذا الإنتاج بنسبة ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥م.[٢] كما من المتوقع أن تصل إفريقيا إلى ذروة إنتاج الغاز عند ٤٧٠ مليار متر مكعب بحلول أواخر عام ٢٠٣٠ م، أي: ما يعادل حوالي ٧٥ ٪ من الكمية المتوقعة من الغاز الذي تنتجه روسيا في عام ٢٠٢٢

م، وذلك وفقا لأبحاث شركة (Rystad Energy)[٣]. وتأتي كل من الجزائر، ومصر، ونيجيريا، على رأس أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إفريقيا، وأقلها انتاجاً هي: الكاميرون، والجابون، والكونغو، كما هو موضح بالشكل رقم (١).

شكل رقم (١): أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إفريقيا لعام ٢٠٢٠م

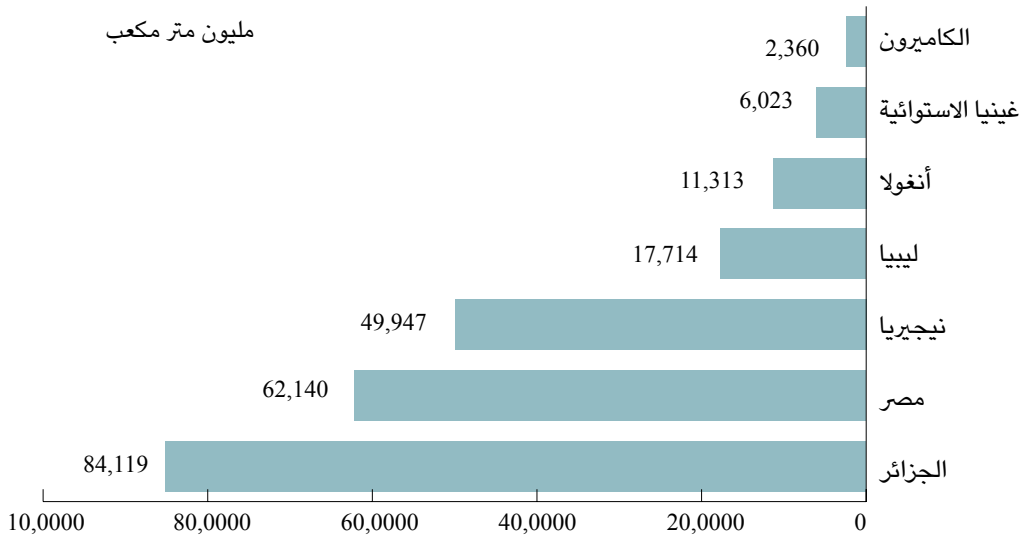

Source: Statista, *Production volume of natural gas in Africa as of 2020, by country.*

٢- احتياطيات الغاز الطبيعي في إفريقيا

تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في القارة بأكملها أكثر من ٨٠٠ تريليون قدم مكعب، وتضم نيجيريا أكبر احتياطيات في القارة، وصلت حوالي ٢٠٠ تريليون قدم مكعب؛ أي: ما يعادل حوالي ٣٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استحوذت دول شمال إفريقيا على ما يقرب من نصف إجمالي احتياطيات الغاز في القارة، مع تركيز الجزائر على النصيب الأكبر (نحو ٨,١٩٪ من إجمالي احتياطات القارة)، وهو ما يشير إلى أنه، مع زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم، فقد تلعب إفريقيا، وثراء مواردها، دورًا متزايدًا في سلسلة التوريد العالمية للغاز الطبيعي.[٤]

شكل رقم (٢): احتياطيات الغاز الطبيعي في إفريقيا لعام ٢٠٢١م، موزعة حسب الدول

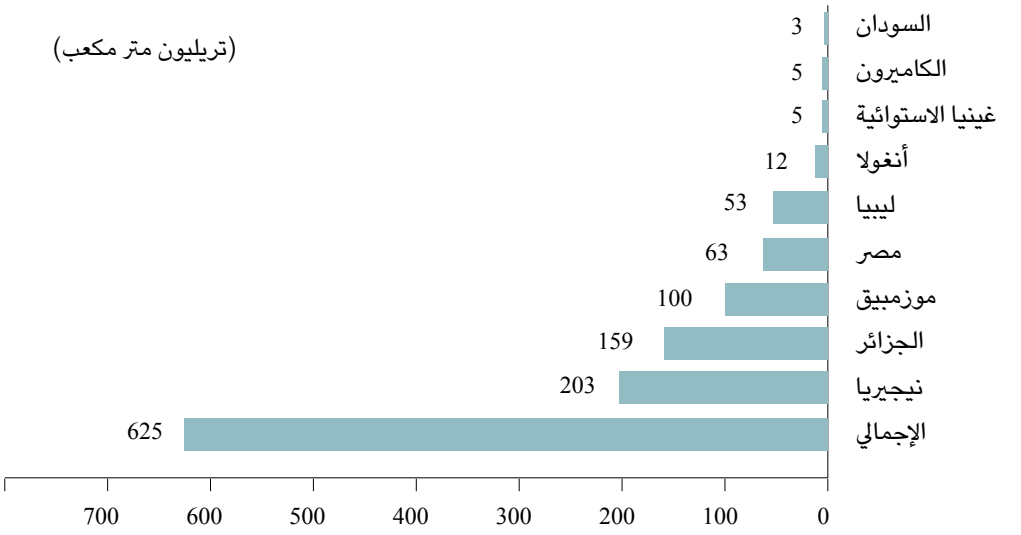

Source: Statista, *Natural gas reserves in Africa as of 2021, by main country.*

٣- ومن أهم الدول الإفريقية التي تملك احتياطات كبرى من الغاز، ويتزايد إنتاجها سنوياً، الدول الآتية:

- **نيجيريا:** أثبتت نيجيريا رواسب غاز تبلغ ٢٠٦,٥٣ تريليون قدم مكعب. والمشغل الرئيس للغاز الطبيعي في البلاد، هو الشركة النيجيرية للغاز الطبيعي المسال (LNG). وعلى الرغم من كونها الأولى من حيث حجم احتياطيات الغاز في إفريقيا، إلا أنها في المرتبة الثالثة بعد الجزائر ومصر من حيث الإنتاج الفعلي.
- **الجزائر:** تملك احتياطات للغاز تبلغ ١٥٩,١ تريليون قدم مكعب، وتحتل الجزائر المرتبة ١١ في العالم، والثانية في إفريقيا، من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بعد نيجيريا، وتمثل ما يقرب من ٢٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية. كما أن ٨٠٪ من إجمالي إنتاج الجزائر من الهيدروكربونات، تديرها شركة النفط المملوكة للدولة (سوناطراك)[٥].

وبالإضافة إلى قربها من السوق الأوروبية، فإن الجزائر لها أهمية إستراتيجية، خاصة كمورد محتمل للغاز الطبيعي لأوروبا. وقد بدأت بالفعل في تنفيذ خطط لمضاعفة استكشافاتها، ومضاعفة الإنتاج في غضون السنوات الخمس المقبلة بحزمة استثمارية كبيرة، تبلغ (٤٠ مليار دولار)، بهدف زيادة حجم صادراتها إلى

أوروبا، خاصة مع وجود أكثر من ١,٥ تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي غير المستغلة. ومنذ اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فقد أعربت الجزائر عن استعدادها لزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا.

- **السنغال:** بلغ حجم احتياطاتها من الغاز ١٢٠ تريليون قدم مكعب، بفعل الاكتشافات الكبرى التي تحققت في السنغال منذ عام ٢٠١٤م، مما جعلها وجهة جاذبة لشركات التنقيب.
- **موزمبيق:** تملك ١٠٠ تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، وهو ما يمثل حوالي ١ ٪ من الإجمالي العالمي. وتحدث معظم عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي في البلاد في مناطق بحوض روفوما، والذي يتم تشغيله من خلال شركتي Total S.A و ExxonMobil ومقرهما الولايات المتحدة الأمريكية، وميتسوي اليابانية.
- **مصر:** تبلغ احتياطاتها من الغاز ٧٧,٢ تريليون قدم مكعب، وتعد خامس أكبر مالك لاحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في إفريقيا. وقد برزت البلاد كوجهة مربحة لواردات الغاز الطبيعي المسال، وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، بعد الجهود المصرية الأخيرة في تحسين اكتشافات الغاز، وتطوير خطوط نقله.
- **ليبيا:** تملك ٥٣,١ تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، وتعد ليبيا مصدرًا رئيسا للغاز الطبيعي إلى أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن البنية التحتية الليبية غير كافية لتعزيز تلك الصادرات، وكذلك التوترات السياسية والأمنية في البلاد.
- **أنغولا:** تملك ١٣,٥ تريليون قدم مكعب، وهي ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا، بعد نيجيريا، ولكن يحرق معظم إنتاجها ويتلف، ولا تتم الاستفادة منه، ويعاد ضخ قسم منه في حقول النفط، لزيادة كميات استخراجه.
- **الكونغو:** وتضم ١٠,١ تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز، وتعتمد جمهورية الكونغو بشكل كبير على إنتاج النفط الخام والغاز كمصدر لإيراداتها الاقتصادية. وتعد شركة إيني الإيطالية، هي الشركة الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد.
- **غينيا الاستوائية:** تملك نحو ٥ تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز، وتنتج ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ مليون قدم مكعب سنويًا، لتحتل المرتبة ٥١ في العالم[٦].

كما تعد مناطق حوض موريتانيا، والسنغال، وغامبيا، وغينيا باساو، وكوناكري قبالة سواحل غرب إفريقيا، حدودًا مثيرة للتنقيب عن النفط والغاز. ويشمل الحوض حقل غاز GTA، الذي يقدر باحتوائه على أكثر من ١٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى حقل غاز Yakaar-١ في شمالي السنغال، حيث تقدر الموارد الحالية بنحو ١٥ تريليون قدم مكعب[٧].

صادرات إفريقيا من الغاز الطبيعي: بلغت صادرات الغاز الطبيعي من إفريقيا أكثر من ٩٥ مليار متر مكعب لعام ٢٠٢٠م؛ حيث سيطرت الجزائر ونيجيريا على معظم تلك الصادرات، بما يقرب من ٣٩,٥ مليار، و ٣٥,٦ مليار متر مكعب على التوالي[٨].

شكل رقم (٣): أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي في إفريقيا لعام ٢٠٢٠م

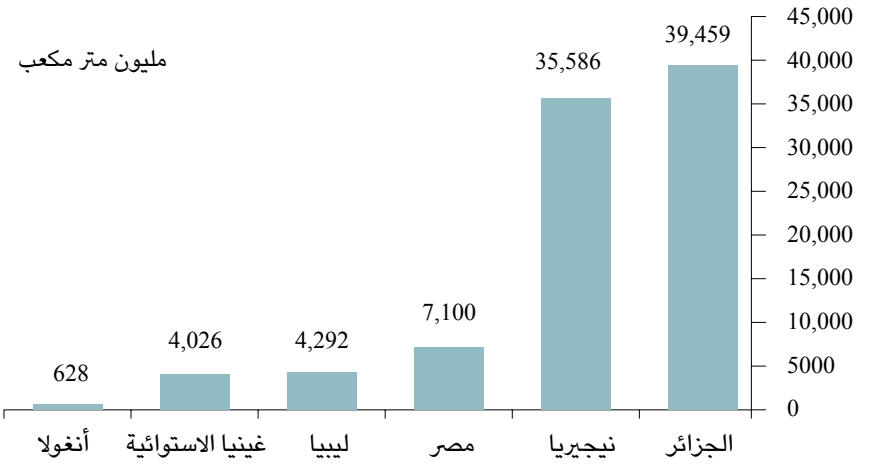

Source: Statista, *Export volume of natural gas from Africa in 2020, by country.*

وفي عام ٢٠٢٠م، استورد الاتحاد الأوروبي حوالي ربع احتياجاته من الغاز الطبيعي المسال من إفريقيا، خاصة من الجزائر ونيجيريا. وفي عام ٢٠٢١ م، كانت الجزائر ونيجيريا هما المورّدان الإفريقيان الأساسيان للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث شكّلت ١٧,٤٪ من واردات الاتحاد من الغاز على التوالي. أما النسبة المتبقية وهي ٧٩٪ ، فتستوردها أوروبا من دول العالم الأخرى، وعلى رأسها روسيا. وأما اللاعبون الرئيسيون الآخرون في المنطقة، فهم: مصر، وليبيا، وغينيا الاستوائية، وأنغولا. وتتوفر ثلاثة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي من إفريقيا إلى أوروبا؛ وهي: (ترانسميد)، الذي يسمح بالتصدير من الجزائر إلى إيطاليا (عبر تونس)، و(ميدغاز)، الذي يربط الجزائر بإسبانيا بخط تحت البحر، وكذلك (غرين ستريم)، وهو أكثر تواضعًا في السعة، ويربط ليبيا بصقلية[٩].

ثانياً - فرص الغاز الإفريقي لإمداد أوروبا

أدى انسحاب سلاسل التوريد من روسيا، إلى تفاقم أزمة الطاقة في القارة، وزيادة أسعار النفط العالمية؛ وبالتالي الترويج لإفريقيا كوجهة جاذبة للاستثمارات في مجال الطاقة، مما يتيح التوسع في الاستكشاف

والإنتاج والتصدير، لتلبية الطلب الأوروبي المتزايد على الهيدروكربونات[١٠]، خاصة فى ظل محافظة إفريقيا على وجود ثابت في قائمة موردي الغاز في أوروبا، مع زيادة متوسط صادرات الغاز بنسبة ١٨٪ خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١م)[١١]. كما أدى الإرث الاستعماري إلى تركيز الدول الإفريقية على التجارة والروابط مع أوروبا، مما يسمح بتصدير كمية لا بأس بها من الغاز إلى أوروبا[١٢].

وقد كانت إيطاليا في مقدمة الدول التى توجهت نحو إفريقيا؛ حيث تستورد نحو ٩٥٪ من الغاز الذي تستهلكه، وكانت من أكثر الدول الأوروبية اعتمادا على الغاز الروسي، وسبق أن ذهب وزيران إيطاليان إلى إفريقيا الوسطى في مهمة عاجلة، لإبرام اتفاقات جديدة حول الطاقة. كما تتطلع إيطاليا إلى عقد صفقات لاستيراد الغاز من أنغولا، والكونغو الديمقراطية. ويمكن إضافة موزمبيق إلى القائمة، علماً بأن إيطاليا وقّعت مؤخرا مع شركة « سوناطراك الجزائرية» على زيادة تدريجية لكميات الغاز، اعتبارا من عام ٢٠٢٢م، لتبلغ ٩ مليارات متر مكعب في عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤م، عبر خط أنابيب «ترانسميد»، الذي يربط البلدين، عبر تونس والبحر المتوسط[١٣].

كما قام المستشار الألماني بزيارة للسنغال في ٢١ مايو عام ٢٠٢٢م، مؤكداً عزم دولته على الشراكة مع السنغال في استكشاف احتياطيات الغاز الطبيعي وتطويرها، خاصة مع توقع السنغال أن يبلغ إنتاج الغاز الطبيعي المسال لديها نحو ٢,٥ مليون طن العام المقبل ٢٠٢٣م، مع زيادات تصل إلى ١٠ ملايين طن بحلول عام ٢٠٣٠م، لتأخذ دورًا رائدًا في أسواق الغاز الناشئة في إفريقيا؛ وبالتالي فإن السنغال في وضع جيد لإمداد الأسواق الألمانية وغيرها من الأسواق الأوروبية، بهدف تقليص اعتمادها على الغاز الروسي[١٤].

ومن أهم الفرص المتاحة لإفريقيا في مجال إنتاج الغاز وتصديره لأوروبا، أن القارة مهيأة لمضاعفة إنتاج الغاز على مدى العقد المقبل، مع ظهور مشروعات جديدة، تمكن من الاستفادة منها، وخوض الأسواق الأوروبية. وأن القليل من حقول الغاز الإفريقية لديها القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة؛ فعلى سبيل المثال: من المقرر أن تصبح موزمبيق واحدة من أهم منتجي الغاز في العالم، ولكن من غير المرجح أن يبدأ حقلان عملاقان في المياه العميقة قبالة الساحل الشمالي للبلاد بالإنتاج، قبل حوالي عام ٢٠٢٦م[١٥]. كما بدأت بعض الدول الإفريقية بالفعل بزيادة الإنتاج، ومنها الجزائر، وجمهورية النيجر، ونيجيريا، بعد أن وقعت على إعلان نيامي في ٢٢ فبراير ٢٠٢٢م، خلال منتدى المجتمعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للتعدين والبترول؛ وبالتالي، وضع الأساس لبناء خط أنابيب الغاز عبر الصحراء الكبرى، وتطويره، والذي تبلغ تكلفته ٢١ مليار دولار، ومن المتوقع أن ينقل ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا للأسواق الأوروبية. كما تتوقع غرفة الطاقة الإفريقية (African Energy Chamber) في سياق توقعاتها للربع الأول من عام ٢٠٢٢م، أن تزيد نيجيريا إنتاج الغاز من حوالي ١،٥٥٠ مليار قدم مكعب في عام ٢٠١٦م، إلى

١،٧٨٠ مليار قدم مكعب في عام ٢٠٢٢م. وستمكن هذه الزيادات في الإنتاج نيجيريا من زيادة السعة المحلية، كما سيزيد مشروع الغاز الطبيعي المسال الجديد في نيجيريا الطاقة الإنتاجية بنسبة ٣٥٪ ، بزيادة ٢٢ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠٢٥م. وتجري نيجيريا أيضًا دراسات جدوى لمشروع إضافي لزيادة الإمدادات، وهو مشروع خط الأنابيب العابر للصحراء بطول ٤٤٠٠ كيلومتر (٢٧٣٥ ميل)، الذي سيمتد من نيجيريا، عبر النيجر، إلى الجزائر، وهو المعروف – أيضًا – باسم NIGAL. وبمجرد اكتمال هذا الخط، فسينقل ما يصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا الى أوروبا[١٦].

ومعنى ذلك، أنه على المديَين: المتوسط والطويل، سنرى استثمارات أكبر لزيادة القدرة على إخراج المزيد من الغاز من الأرض، ونقله إلى أوروبا»[١٧]، خاصة في ظل توجه الأخيرة نحو الاستثمار في المشروعات المتعلقة بنقل الغاز؛ حيث إن أوروبا تعد ممولًا رئيسا لمشروع أنابيب الجزائر والمغرب المقترح، بقيمة ١٣ مليار دولار. كما تتطلع شركة بريتيش بتروليوم إلى مشروعات إفريقية عديدة في أنحاء متفرقة، خاصة بعد أن خرجت عدة شركات عالمية مثل Equinor و Shell و ExxonMobil من روسيا، وبدأت بإعادة التركيز على أصول الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق، وتنزانيا، ونيجيريا[١٨].

وأحد المشروعات الأصغر، لكنه لا يزال مهمًا، والذي يمكن أن يسهم قريبًا في احتياجات أوروبا من الغاز، هو مشروع (تورتو)، الذي يمتد عبر الحدود البحرية بين السنغال وموريتانيا. وسيبدأ في توصيل الغاز العام المقبل ٢٠٢٣م، ومشروع آخر هو Hilli Episeyo في الكاميرون، الذي تديره الشركة الأنجلو – فرنسية Perenco، ويهدف إلى زيادة الإنتاج من المشروع في عام ٢٠٢٣م.

ثالثاً - تحديات أسواق الغاز الإفريقية كبديل لدول أوروبا

في محاولات أوروبية لأن تكون القارة الإفريقية مستعدة لملء فراغ الغاز الروسي في أوروبا، تواجهها عدة تحديات، قد تعوق نسبيا الاستفادة الكاملة من الغاز الإفريقي، وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

- **ضعف البنية التحتية:** فهناك ضعف إلى حد كبير في قدرة البلدان الإفريقية على الالتزام بضخ المزيد من النفط والغاز لأوروبا، وقد يكون مرجعه ضعف البنية التحتية، لاسيما خطوط نقل الغاز والنفط إلى أوروبا. فيما يكمن التحدي الأبرز في منطقة جنوب الصحراء، على وجه الخصوص، لربطها مع خطوط أنابيب منطقة شمال إفريقيا. وفي الواقع، فإن من الصعب للغاية تجاوز مشكلة تأسيس البنية التحتية اللازمة على المدى القصير؛ لكون المشكلة لا تعود –تماما – لغياب خطوط أنابيب، ولكن المشكلة هي أن خطوط الأنابيب الحالية، إما غير كافية للقيام باستبدال الواردات الروسية، أو فقدت قدرتها على العمل بسبب ضعف كفاءتها[١٩].

- **تحديات أمنية واستثمارية:** إن معظم المنتجين الحاليين من الدول الإفريقية، لديهم طاقة فائضة محدودة لزيادة العرض بسرعة، ويحتاجون إلى جذب المزيد من الاستثمار، قبل أن يتمكنوا من ذلك. وهذا يعني أن الإنتاج الكبير غير مرجح قبل عام ٢٠٣٠م؛ حيث إنه - تاريخيًا - استغرقت بلدان جنوب الصحراء الكبرى حوالي ١٢ عامًا للانتقال من الاكتشاف إلى الإنتاج؛ وهي – غالبًا - فترة أطول مما توقعته الحكومات والشركات في البداية[٢٠]. ومن غير المحتمل اتخاذ قرارات الاستثمار بشأن مشروعات الغاز الطبيعي المسال الرئيسة في المنتجين المحتملين في دول مثل: ليبيا، ونيجيريا، وموزمبيق، حتى عام ٢٠٢٤م على الأقل؛ نظرًا للتحديات الأمنية التي تواجه تلك الدول. ومثال على ذلك، فإن خطوط الأنابيب ستمر عبر «أراض غير خاضعة للحكم، وتعاني من أعمال قطع الطرق، والأنشطة الإرهابية»[٢١]. فنجد دولة مثل موزمبيق، يعوق الصراع المسلح في محافظة كابو ديلغادو الشمالية مشروعات غاز، تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار. كذلك الحال في ليبيا ومنطقة دلتا النيجر[٢٢]. كما يؤدي النزاع بين الجزائر والمغرب منذ أكتوبر عام٢٠٢١م، إلى صعوبات في مد الغاز إلى أوروبا، مع عدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز، الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مروراً بالمغرب؛ مما أدى إلى توقف ١٢ مليار متر مكعب عن العمل، واستبدال خط أنانبيب (ميد غاز) به، ولكن بطاقة توريد أقل[٢٣].
- **مشكلة تزايد الاستهلاك المحلي:** هناك مشكلة أخرى تتمثل في اضطرار منتجي الغاز إلى استهلاك المزيد من إنتاجهم، مع تزايد حجم الاستهلاك المحلي ؛ ففي الجزائر - على سبيل المثال - ارتفع استهلاك الغاز من ٢٥,٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠م، إلى ٤٣,١ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٠م، مع صعوبة زيادة الإنتاج لمواجهة ذلك، بينما قفز في غرب إفريقيا من ٨,٦ مليارات متر مكعب إلى ٢٥,٢ مليار متر مكعب. أما في نيجيريا، فيعتمد إنتاج الغاز على إنتاج النفط، وقد أصبح إنتاج النفط محدودا بسبب اتفاقية «أوبك+». وغني عن القول: إن إعادة توجيه إمدادات الغاز اللازمة إلى أوروبا، فى ظل تزايد الاستهلاك المحلي في دول إفريقيا، قد يؤثر على إمداد الغاز إلى السكان المحليين، الأمر الذي قد يدفع الشعوب فى بعض الدول الإفريقية إلى موجات من الاضطرابات[٢٤].
- **القيود الإدارية والبيروقراطية:** كانت الحكومات الإفريقية – أيضًا - بطيئة جدًا في التصرف عند ظهور فرص إنتاج الغاز؛ فهناك عدد كبير من صفقات الغاز المعلقة، ساهمت فى تعطيلها البيروقراطية والتسويف في المفاوضات، مما أبطأ صناعة الغاز في إفريقيا؛ فعلى سبيل المثال، وفي العديد من البلدان، يستغرق الحصول على تفاوض حكومي، وموافقة لمشروع غاز وقتًا أطول مما يتطلبه الأمر لإنشائه، مما يعطل استغلال الثروة الغازية في إفريقيا. والنتيجة أن كميات هائلة تصل إلى حوالي ٣٠٠ تريليون

متر مكعب معطلة في نيجيريا، والتي لم يتم إنتاجها بعد. كذلك بعض المشروعات الحالية المتوقفة في الكاميرون، وغينيا الاستوائية، وتنزانيا، وموزمبيق[٢٥].

- **منافسة منتجي الغاز غير الأفارقة:** أمام أوروبا خيارات أخرى للحصول على الغاز غير إفريقيا؛ فهناك دول الخليج العربي، وعلى رأسها دولة قطر، التي تعد أكبر مصدري الغاز المسال، وتنتج حالياً ٧٧ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المُسال. ويمكن أن يغطي الغاز الطبيعي المسال القطري نحو ١٣٪ من واردات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، بحسب تقديرات وكالة «إس آند بي غلوبال» للتصنيفات الائتمانية[٢٦]، وإن كانت ترتبط بعقود طويلة الأجل، يتم من خلالها تصدير معظم الإنتاج (٨٠ ٪ منه) إلى الدول الآسيوية الكبرى مثل: اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية. كما يمكن للولايات المتحدة نفسها، أن تلعب دوراً مباشراً في تعزيز إمدادات الغاز بأوروبا أيضاً، كما يبرم القادة الأوروبيون صفقات طويلة الأجل مع العديد من دول الشرق الأوسط، والعديد من هؤلاء المنتجين لديهم طاقة احتياطية أكبر، ومشروعات يمكن أن تكون مضاءة باللون الأخضر بسرعة أكبر من المنتجين الأفارقة.[٢٧] يضاف إلى ذلك التواجد الصيني في مجال الطاقة الإفريقي، حيث تستثمر شركات النفط الوطنية الصينية بكثافة في التنقيب عن إمدادات النفط والغاز في إفريقيا، باعتبار الأخيرة ثاني أكبر منطقة تزود الصين بمصادر الطاقة بعد الشرق الأوسط ، حيث تورد إفريقيا أكثر من ٢٥٪ من إجمالي النفط والغاز إلى الصين[٢٨].

خاتمة

يمثل الاحتياج الأوروبى للغاز الطبيعي فرصة ذهبية للدول المنتجة له في إفريقيا، خاصة أن اهتمام شركات الطاقة العالمية في الوقت الراهن، لم ينحصر فقط على الدول الكبرى المنتجة للغاز مثل الجزائر ونيجيريا، وإنما بدأ يمتد لدول أخرى مثل أنغولا ، وموزمبيق، وتنزانيا. ومع ذلك، فهناك بعض التحديات التي تواجه أوروبا في الحصول على الغاز الإفريقي، وأهمها ضعف البنية التحتية لخطوط الأنابيب، كذلك المخاطر الأمنية والسياسية القائمة في عدد من الدول الإفريقية، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإقامة العديد من المشروعات. وكل ذلك يمكن أن يمثل خطرا على مشروعات الغاز الجديدة، وجعلها «أصولًا عالقة» خاصة على المدى القريب. والتخوف أيضاً من أن يكون الطلب الأوروبي على الغاز قد انخفض بشكل كبير، بحلول الوقت الذي تكون فيه تلك المشروعات على استعداد لخدمة الأسواق الأوروبية. كما يمكن القول، بأن الصادرات المجمعة للاعبين الكبار في إفريقيا، في مجال الغاز الطبيعي مثل (الجزائر، ومصر، ونيجيريا)، أقصى ما يمكنها تزويد أوروبا به، هو مقدار نصف احتياجاتها، التي كانت تحصل عليها من روسيا، ومن

غير المرجح في الوقت الحالي تعويض أوروبا بشكل كامل عن خسائرها في الإمدادات الروسية، وإنما تساهم القارة الإفريقية بجزء من تلك الاحتياجات. وعلى أمل أن تساهم المشروعات الجديدة عند بدء سريانها، بتعويض أوروبا بشكل أكبر مما عليه الآن.

وفي النهاية، يبقى أمام إفريقيا فرصة الاستفادة من الاتجاهات الحالية، لجذب الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها، لتطوير البنية التحتية اللازمة، لتسريع الإنتاج المحلي والإقليمي للغاز الطبيعي، ورفع إمكانيات تصديره، ووضع خطط إستراتيجية قوية لتطوير إنتاج الغاز، وتعزيز قدرته على سد الاحتياجات المحلية والعالمية.

الهوامش والإحالات

(1) The European Commission, *In Focus: Reducing the EU's Dependence on Imported Fossil Fuels*, (Brussels: European Commission, 2022), https://ec.europa.eu/info/news/focus-reducing-eus-dependence-imported-fossil-fuels-2022-apr-20_en.
- Kelly Mealia, "Africa is Well-Positioned to Step in as Major Gas Supplier to Europe," *Energy Capital & Power*, May 21, 2022, https://energycapitalpower.com/africa-is-well-positioned-to-step-in-as-major-gas-supplier-to-europe/.

(2) Source: Statista, *Production Volume of Natural Gas in Africa as of 2020, by Country*, (New York: Statista, 2021), https://www.statista.com/statistics/1197984/production-volume-of-natural-gas-in-african-countries/.

(3) Ben Payton, "Europe's Energy Crisis: Will Africa Ride to the Rescue?," *African Business*, May 17, 2022, https://african.business/2022/05/energy-resources/europes-energy-crisis-will-africa-ride-to-the-rescue/.

(4) Statista, *Natural Gas Reserves in Africa as of 2021, by Main Country*, (New York: Statista, 2022), https://www.statista.com/statistics/1197585/natural-gas-reserves-in-africa-by-main-countries/.

(5) "Europe Can Look to Africa as Preferred Gas Supplier," *Invest Advocate*, February 24, 2022, https://investadvocate.com.ng/2022/02/24/europe-can-look-to-africa-as-preferred-gas-supplier/.

(6) Mealia, "*Africa is Well-Positioned to Step in as Major Gas Supplier to Europe*".

(7) Goosen, "*Top 10 African Countries Sitting on the Most Natural Gas*".

(8) Source: Statista, *Export Volume of Natural Gas from Africa in 2020, by Country*, (New York: Statista, 2021), https://www.statista.com/statistics/1197968/export-volume-of-natural-gas-in-african-countries/.

(9) Anna Fleck, "Can Africa Offer an Alternative to Russian Gas?," *Statista*, Apr 21, 2022, https://www.statista.com/chart/27282/africa-an-alternative-to-russian-gas/.

-Jennifer Holleis and Martina Schwikowski, "Europe Looks to Africa to Fill Natural Gas Gap," *DW*, March 4, 2022, https://www.dw.com/en/europe-looks-to-africa-to-fill-natural-gas-gap/a-61017873.

(10) Silas Olan'g, et al., "Can African Oil and Gas Benefit from Europe's Energy Crisis?," Natural Resource Governance Institute, March 29, 2022, https://resourcegovernance.org/blog/can-african-oil-gas-benefit-europe-energy-crisis.

(11) Jihane Rahhou, "Report: Africa on Europe's Radar as Future Gas Supplier," *Morocco World News*, May 15, 2022, https://www.moroccoworldnews.com/2022/05/349062/report-africa-on-europes-radar-as-future-gas-supplier.

(١٢) «هل ينجح رهان أوروبا على إفريقيا كبديل للطاقة الروسية؟،» المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، (٢٨، أبريل، ٢٠٢٢م)، http://www.center-lcrc.com/s/13/38783

(13) Maeve Campbell, "Italy's Russian Gas Boycott Gathers Pace Thanks to New Deals in Africa," *euronews*, April 22, 2022, https://www.euronews.com/green/2022/04/22/italy-s-russian-gas-boycott-gathers-pace-thanks-to-new-deals-in-africa.
- Alessandro Speciale, et al., "Draghi Bets on Africa for Italy's Exit from Russian Gas," *Bloomberg*, April 14, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-04-14/draghi-bets-on-africa-to-speed-up-italy-s-exit-from-russian-gas.

(14) Elliot Conner, "Germany Partners with Senegal on Major Gas and Renewable Projects Ahead of G7 Summit," *Energy Capital & Power*, May 24, 2022, https://energycapitalpower.com/germany-senegal-gas-renewables-g7-summit/.

(15) Payton, "Europe's Energy Crisis: Will Africa Ride to the Rescue?".

(16) Mealia, "Africa is Well-Positioned to Step in as Major Gas Supplier to Europe".

(17) Ijeoma Ndukwe, "Ukraine Crisis: Can Africa Replace Russian Gas Supplies to Europe?," *BBC*, May 16, 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-61334470.

(18) "Europe Looks to African Gas To Reduce Dependence On Russian Imports," *Yahoo Finance*, May 15, 2022, https://finance.yahoo.com/news/europe-looks-african-gas-reduce-210000363.html.

(١٩) «هل ينجح رهان أوروبا على إفريقيا كبديل للطاقة الروسية؟،» المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات.

(20) Olan'g, et al., "Can African Oil and Gas Benefit from Europe's Energy Crisis?".

(21) Marleny Arnoldi, "Africa has Prime Opportunity to Provide Commodities Usually Supplied by Russia," *Creamer Media Engineering News*, March 29, 2022, https://www.engineeringnews.co.za/article/africa-has-prime-opportunity-to-provide-commodities-usually-supplied-by-russia-2022-03-29.

(22) Fleck, "Can Africa Offer an Alternative to Russian Gas?".

(23) Fuad Shahbaz, "Algeria Makes for a Risky Partner to Help Solve Europe's Energy Crisis," *World Politics Review*, May 11, 2022, https://www.worldpoliticsreview.com/articles/30530/to-solve-energy-crisis-europe-can-t-count-on-algeria-gas.

(24) Mealia, "Africa is Well-Positioned to Step in as Major Gas Supplier to Europe".

(25) NJ Ayuk, et al., "Perspective: Africa's 'Freiheits Gas' can Help Europe Overcome Dependence on Russian Gas," *World Oil*, March 15, 2022, https://www.worldoil.com/news/2022/3/15/perspective-africa-s-freiheits-gas-can-help-europe-overcome-dependence-on-russian-gas/.

(٢٦) "S&P": غاز قطر يمكن أن يغطي ١٣٪ من صادرات روسيا إلى أوروبا،" اقتصاد الشرق بلومبرغ، (١٧، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.asharqbusiness.com/article/35079.
- Seth Onyango, "A Game-Changer for Africa's Natural Gas?," *How We Made it in Africa*, January 11, 2022, https://www.howwemadeitinafrica.com/a-game-changer-for-africas-natural-gas/137371/.

(27) Olan'g, et al., "Can African Oil and Gas Benefit from Europe's Energy Crisis?".

(28) "Understanding Chinese Investments in African Oil and Gas," *Africa Oil Week*, accessed 2022, https://africa-oilweek.com/articles/understanding-chinese-investment-in-african-o.

إفريقيا وعدم استقرار القطبية : كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة؟

د. سمية رمدوم، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

يعيش العالم نقطة تحوّل، وبداية تشكل نظام دولي جديد؛ نتيجة تراجع القوة العظمى الأمريكية كقوة مهيمنة Hegemon Power، وعدم قدرتها على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية؛ مما جعلها أكثر ذاتية وانتقائية. وبالمقابل، سمح النظام المعولم بتطور قدرات دول أخرى، وأصبحت تنافس القوة العظمى بصعود القوى التعديلية Revisionist Powers. ويحاجج هذا المقال على أن التحوّلات الجوهرية للنظام الدولي، تعكس حالة عدم استقرار[1] القطبية، والتي تتجه نحو إعادة توازن القوى الدولية في القارة الإفريقية، في إطار توزيع القوة والنفوذ المهمّين، لتشكيل إرهاصات القطبية الجديدة في المستقبل. لذلك تعتبر هذه المرحلة أساسية في ضبط موازين القوى، وإعطاء تصوّر حول توّجهات القوى الدولية في إفريقيا، التي تشكل سياقا مهما في دعم بناء القوى، وبقائها، وتوسعها الجيوبولتيكي.

أولا: دواعي اهتمام القوى الدولية بالقارة الإفريقية

تدور النقاشات العلمية الراهنة حول التحولات الجوهرية للنظام الدولي، والتي أنتجت حالة عدم استقرار القطبية ببداية التراجع والانحسار الأمريكي، الذي يقاوم لعقود الاختلالات الوظيفية للنظام ككل. وفي هذا الصدد، تشكل إفريقيا ساحة للتنافس العالمي، ومحل جذب لمختلف الجهات الفاعلة الأساسية، لتكوين إرهاصات النظام الدولي الجديد؛ وذلك لما تحمله القارة من مميزات جيواستراتيجية مهمة لتوازن القوى، ضمن بوتقة البقاء والحفاظ على كينونة القوى، وكذا توسيع نفوذها.

أصبحت إفريقيا محلا لتوسيع وجود القوى الفاعلة، وذلك لعوامل جمّة، أهمها؛ ثراها الطبيعي، والموارد الطبيعية التي تزخر بها، والمهمة لتطوير اقتصادياتها، وعلى سبيل المثال: (تلبي جنوب إفريقيا ٩٣٪ من حاجيات الاتحاد الأوروبي من الروثينيوم ، و٩٢٪ من إريديوم، و٨٠٪ من الروديوم، و٧١٪ من البلاتينيوم)، كما تلبي جمهورية كونغو الديمقراطية (٦٨٪ من الكوبالت، و٣٤٪ من التانتالوم)، ورواندا (٣٠٪ من التانتالوم)، وغينيا (٦٤٪ من البوكسيت)، والمغرب (٢٤٪ من الفوسفوريك، و ٢٨٪ من الفوسفات)، وذلك حسب البيانات الرسمية للاتحاد الأوروبي[2].

وكذا الأهمية الجيواستراتيجية للقارة التي تمثل حاجزا/ جسرا، بين مناطق الأورو-أطلنطية، والهيندو-باسيفيك، المهمة للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وللبوابة الجنوبية لأوروبا. فضلا عن أنها تمثل جزءا مهما من هندسة مشروع الحزام والطريق الصيني. بالإضافة إلى وزنها المتكامل لبث الرسائل المقصودة للمجتمع الدولي ككل؛ حيث تشكل إفريقيا ربع جميع الأعضاء المصوتين في الأمم المتحدة، وفي العديد من المنظمات الدولية، والمؤتمرات، والندوات (تصويت ٥٥ دولة أفريقية، يمثل متغيرا مهما في تشكيل قيادة الدعم الدولي في الساحة الدبلوماسية، والرأي العام العالمي)[٣].

تبرز أهمية إفريقيا في ظل تحولات النظام الدولي لكل من روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التأثير على الاتحاد الأوروبي، لقربها الجغرافي منه. وتعتبر الدول الإفريقية نقاطاً مهمة للتهديد، وردع بعضها البعض، في ظل تطوّر احتمالية المواجهة العسكرية بين الفواعل الأساسية على حد سواء؛ لدعم صناعاتها العسكرية، وحتى إجراء مناورات أو هجمات عسكرية.

ثانيا: اتجاهات القوى الدولية نحو إعادة التوازن في إفريقيا

تظهر الولايات المتحدة الأمريكية أقل قدرة على توفير السلع، أو بالأحرى «قيادة العالم» في معالجة الأزمات العالمية، واتجهت إدارة بايدن بالتحالف لإعادة توازن القوى عن طريق مشاريع اقتصادية، بالتعاون مع الاقتصاديات الغربية، وتحالفات واتفاقات عسكرية منافسة للقوى التعديلية، وعلى رأسها الصين، من أجل البقاء، وردع التهديد الناشئ.

وبالمقابل، أعلنت الصين وروسيا عقب الإعلان المشترك بين الدولتين سنة ٢٠٢٢م، لدخول العلاقات الدولية عهدا جديدا؛ بالتعهد لحماية مصالحهما، ومعارضة التحرك الغربي في بحر الصين الجنوبي، وتوسع الناتو شرقا. وبطبيعة الحال، ستنعكس هذه التفاعلات البنيوية للنظام الدولي على القارة الإفريقية؛ ليس باعتبارها لاعبا هامشيا مرنا، وإنما لأهميتها في التوازن بين الأطراف؛ حيث يسود المشهد التنافسي بين القوى الدولية بحثا عن التوازن، لمواجهة تصاعد التهديدات في المستقبل..

فقد سمح التطور السريع لاقتصاديات الدول الصاعدة بالتوسع في إفريقيا، والذي لا يركز فقط على إمدادات الموارد، وإنما على حسابات جيوبوليتيكية، للحصول على مناطق نفوذ مهمة، خلال مرحلة اشتداد الصراع التنافسي في الاقتصاد العالمي، في الفترة من عام٢٠٢٠ -٢٠٥٠م. وازدادت الأهمية الإستراتيجية للمناطق المهمشة، بازدياد التنافس (جيبوتي مثلا). ويمكن تصنيف القوى المتنافسة الجديدة في إفريقيا في درجات؛ فهناك قوى الدرجة الأولى، وتشمل: الصين، وروسيا، وقوى الدرجة الثانية، وتشمل: الهند، والبرازيل، وإيران، وتركيا، ودول الخليج العربي، والكوريتين..[٤] وسيتم التركيز في هذا المقال على المنافسين التقليديين:

(الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي)، والمنافسين الجدد من الدرجة الأولى: (الصين، وروسيا).
على الرغم من تكاليف الأزمات الاقتصادية، وجائحة الكوفيد -١٩، إلاّ أن القوى الدولية انتقلت إلى وضع نماذج للتموقع في النظام الدولي الجديد، بتجديد قواعد التفاعلات بين الفواعل الرئيسة للاقتصاد الدولي، والعلاقات الدولية[٥]. ويمكن القول: إن الكوفيد -١٩ لم يكن السبب الجوهري وراء التحوّلات الحاصلة، وإنّما يعتبر متغيرا، سرّع من وتيرة التراجع عن بعض أساسيات النظام الدولي (العولمة)، خاصة بعد الاعتماد الأمريكي على الحمائية، وما أفرزته تبعات الأزمات الاقتصادية لسنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤م على النظام المالي، وعلى الصعيد المجتمعي، كزيادة البطالة والفقر..

تبنّت سياسة بايدن[٦]، خلافا لسياسة ترامب، منهجين، وهما: «إعادة بناء العالم بشكل أفضل»، والعمل مع الحلفاء التقليديين والجدد، لمواجهة تهديدات المصالح الأمريكية، بردع الصين وروسيا، وإدارة ملف الوباء. ومثلت أكبر مانح مالي في العالم لبرنامج COVAX العالمي المُدعم، لتوزيع اللقاحات في البلدان المنخفضة الدخل،[٧]_والذي كانت قد امتنعت عن الانضمام إليه في عهد ترامب. كما قام بدعم تعيين أفارقة لمناصب دولية، كأول رئيس أفريقي لـمنظمة التجارة العالمية، وترشيح خبيرة إفريقية، سفيرة للأمم المتحدة[٨].

لقد اعتمدت القوى الدولية على عملية تقديم المساعدات لإفريقيا كمعطى إستراتيجي، لجذب الأصوات في ظل التنافس الدولي، كسياسة متوسطة الأجل، وطويلة الأجل، والتي تجلب التحولات الجيوبوليتيكية، والجيواقتصادية المهمة في إفريقيا وحولها، لصالح قوة أو قوى معينة[٩]. وقد يلجأ اللاعبون التقليديون لشتى الطرق من أجل البقاء في إفريقيا، حتى باللجوء إلى الطرق غير الشرعية؛ كالرشوة، والفساد، أو استخدام الإثنيات، أو المعارضة، أو القوانين الدولية، أو الإرهاب، ونشر داعش...[١٠] من أجل التوازن، مع التوسع الجديد للقوى الصاعدة. وستشهد إفريقيا فرصا للنمو الاقتصادي؛ لازدياد المشاريع الاستثمارية، كما ستعرف توسيعا للوجود العسكري الأجنبي، في إطار التوازن، وتشكيل القطبية.

١- الدلالات الجيواقتصادية لإعادة توازن القوى في إفريقيا

لم تكن إفريقيا جنوب الصحراء في فترة ما بعد الحرب الباردة، ذات اهتمام أمريكي كبير، إلاّ المناطق التي مثلت ضغطا إعلاميا، أو هددت المصالح الاقتصادية الأمريكية؛ فقد مثلت الحرب الأهلية في سيراليون تهديدا للوصول الأمريكي إلى الموارد الطبيعية، وكذلك نيجيريا التي تعتبر خامس أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية، وتم تقديم مساعي الديمقراطية على أساس حماية أمن الولايات المتحدة ومصالحها، وهو ما يمثل فجوة النظام الهرمي. كما ظهر التباين بين السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا

جنوب الصحراء، والأخرى في شمال إفريقيا؛ حيث تركز الأولى على المصالح الاقتصادية والأمنية، في حين تركز الثانية على محاربة الإرهاب، والإيديولوجية المتطرفة، ومنع وصول التيارات الإسلامية للحكم (اهتماما سياسيا أكثر)[١١].

تتجه الولايات المتحدة الأمريكية حاليا نحو إعادة التموقع؛ حيث وضع الرئيس بايدن البرنامج الأمريكي مقابل المشروع الصيني، الذي أطلقته مجموعة السبع الأقوى ديمقراطيات في العالم G7 ، في عام٢٠٢١م، لإعادة إعمار العالم بشكل أفضل، بالتركيز على البلدان النامية، ومنها إفريقيا؛ حيث تتعاون المجموعة من أجل تعبئة رأس المال للقطاع الخاص في مجالات: المناخ، والأمن الصحي، والتكنولوجيا الرقمية، وذلك بدعم الاستثمارات لتطوير البنية التحتية العالمية، وخلق فرص عمل في البلدان المنخفضة الدخل، والمتوسطة، وتقديم تمويل بالأسهم[١٢].

وستحظى منطقة غرب إفريقيا بأولوية رئيسة؛ حيث تم تحديد نحو ١٠ مشاريع في كل من السنغال وغانا في شهر يناير[١٣]، وبالتالي يقود هذا البرنامج الأمريكي الغربي الدافع السياسي الأيديولوجي، أكثر منه التنموي الاقتصادي، بالتركيز الأمريكي على الدول الصديقة، التي ترى أنها تتبنى النهج الديمقراطي، لتعزيز التحالفات الجديدة في القارة، وتأكيد القيادة الجيوسياسية الأمريكية..

وتضمنت الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية – أيضا - تمديد برنامج AGOA، قانون النمو والفرص في إفريقيا، إلى سنة ٢٠٢٥م، والذي يوفر لدول إفريقيا جنوب الصحراء امتيازات، كالإعفاء من الرسوم الجمركية لبعض المنتجات في الأسواق الأمريكية (نظام التفضيلات)؛ حيث تتجدد قائمة الدول، وذلك بالتناسب مع ضمان المصالح القومية الأمريكية (الاقتصادية والسياسية). بالإضافة إلى مجموعة من البرامج، والمبادرات، والتظاهرات، كقمم رجال الأعمال الأمريكية – الإفريقية، لتعزيز التنسيق بين الوكالات، وبث حوافز للقطاع الخاص الأمريكي. كما أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID برنامجا لتشكيل مراكز للتجارة في إفريقيا[١٤].

وتجدر الإشارة إلى الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، التي تقوم أساسا على مشروع الحزام والطريق الهادف إلى ربط آسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، بحزام من المشاريع الاستثمارية، والخدمات اللوجستية، وشبكة النقل، بين أكثر من ٦٥ دولة، تمثل الثلث من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٦٠٪ من سكان العالم؛ فقد استثمرت الشركات الصينية في أكبر مصنع للصلب في غرب إفريقيا، ولها أكبر مصنع للسيراميك في شرق إفريقيا، وأكبر بنك في كل إفريقيا، وقامت كل من شركات Huawei و ZTE ببناء معظم الاتصالات في إفريقيا، وبناء مشروع تطوير حقل غاز تنزانيا، وخط سكة حديد إثيوبيا – جيبوتي. مع تشغيل للعمالة المحلية؛ حيث تتراوح العمالة المحلية من ٦٠٪ في أنغولا، إلى ٩٦٪ في

نيجيريا.[١٥] وبالتالي، فقد أصبحت إفريقيا بشكل تدريجي، أكثر انخراطا في مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ حيث تم نقل مخطط البنية التحتية للمبادرة من بعض الدول الساحلية المطلة على المحيط الهندي، ليشمل تقريبًا القارة بأكملها، وهو دليل على تطور العلاقات الصينية – الإفريقية. غير أنه يبقى تعزيز مبادرات التحول الرقمي تحديّا جوهريا للصين في ترسيخ إستراتيجيتها، في ظل المشاكل التي تعرفها القارة.

وبالمقابل، يبرز توجه الاتحاد الأوروبي نحو تطوير إستراتيجيته الاقتصادية؛ حيث تجمع أوروبا وإفريقيا علاقات تعود للعهد الاستعماري؛ أي أن تستمر الروابط بين الدول الأوروبية ومستعمراتها السابقة في القارة، من أجل ضمان إمدادات الموارد. ويقوم الاتحاد الأوروبي بتطوير قمم وآليات دبلوماسية واقتصادية، لمواجهة التنافس الدولي.

تمّ تطوير ما يسمى باتفاق ما بعد كوتونو Cotonou الذي هدف إلى تقليص التعريفة الجمركية، وتمويل التنمية، بتحفيز تدفقات الاستثمار، إلى اعتماد الإستراتيجية الأوروبية، على اتفاق شراكة جديدة بين الاتحاد الأوروبي، ومنظمة دول إفريقيا، والكاريبي، والمحيط الهادي، EPAs، لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتفاقية على المواجهة الجماعية للتحديّات العالمية، وتحقيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية، وتغير المناخ، والتنمية البشرية، والاجتماعية، والسلام، والأمن، والهجرة، والتي يعتبرها الكثير من القادة غير عادلة في حماية الشركات الوطنية الصغيرة للدول الإفريقية، خاصة في المجال الفلاحي[١٦].

وخلافاً لذلك، تعتبر الإستراتيجية الاقتصادية الروسية محدودة النطاق؛ فعودة روسيا لإفريقيا كانت بالتزامن مع تكثيف دور روسيا داخل البريكس، وكانت أول قمة روسية - إفريقية سنة ٢٠١٩م، مع حجم تجارة من ٢٠ إلى ٢٢ مليون دولار في العام، واستثمارات في صناعات المواد الخام، والمعادن، وكذلك في الفلاحة، ومؤخرا في البنية التحتية وتكنولوجيات الاتصال[١٧]، وبالتالي توسع اقتصادي روسي ضئيل، مقارنة بالمجال العسكري، على الرغم من الإرث السوفياتي. كما يشكل التعاون الطاقوي الروسي - الجزائري مخاوف للاتحاد الأوروبي، باعتبارهما من أهم موردي النفط والغاز لأوروبا.

بالتالي، فالوتيرة المتسارعة لأجندات القوى الدولية، التي ستلعب دورا في وضع ملامح النظام الدولي الجديد، تشكل مُعطى جيو اقتصاديا مهما في رسم خريطة التدفقات التجارية، وحركية السلع، وفتح الأسواق في إفريقيا، وتطوير مشاريع استثمارية في المستقبل. وقد يسمح لإفريقيا أن تكون شريكاً في المعادلة، إذا ما أوجدت لها قاعدة تُبنى على الاعتماد المتكافئ، وغير ذلك، ستترجم هامشية إفريقيا كطرف تابع للعبة صفرية، تحقق مكاسب طرف على حساب الطرف الآخر.

٢- البحث عن التوازن الجيوبوليتيكي.. الوجود العسكري في إفريقيا

يظهر صراع توازن المصالح بين القوى التقليدية والصاعدة في إفريقيا، ومحاولات ملء الفراغ، بتوسيع الوجود العسكري؛ حيث تمتلك فرنسا منشآت وقواعد عسكرية في إفريقيا، ـولا يتم الإشارة إليها كقواعد، كما في (جيبوتي، والغابون، وساحل العاج، وريونيون، وجزيرة مايوت في المحيط الهندي، والسنغال). وترتكز عقيدتها على أن قوتها تكمن في خلق مناطق نفوذ في الخارج، مع الترويج لمنتجات المجمع الصناعي العسكري الأوروبي في الأسواق الإفريقية، وقواعد أخرى للمملكة المتحدة في (كينيا، وجزيرة أسنسيون في جنوب المحيط الأطلسي)، وإيطاليا في (جيبوتي)، والهند في (مدغشقر، والسيشل، وموريشيوس)، واليابان في (جيبوتي)، وتركيا في (الصومال)[١٨]. لحماية مصالحهم، وخلق مناطق نفوذ تُوازن التهديد.

غير أنه لاتزال الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منافس عسكري في إفريقيا؛ فقد أنشأت شبكة لأكثر من ٦٠ موقع انتشار في إفريقيا، في ٣٤ دولة، منها مشغلة، ومنها موقفة مؤقتا، تتولى حماية اتصالات الناتو، وعمليات حفظ السلام، والقرصنة، والبحث عن النفوذ[١٩]. وستنفق حوالي ٣٣٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥م، لبناء قواعد عسكرية أمريكية، ومشاريع اقتصادية. ووضعت أفريكوم خطة إستراتيجية مدتها ٢٠ عاماً في مواجهة الصين وروسيا في القارة[٢٠].

تظهر التفاهمات العسكرية بين بعض القوى في القارة؛ حيث يتكامل الوجود العسكري الفرنسي والأمريكي في المجال البحري في البحر الأحمر، بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والناتو، من خلال منشآت، ووحدات عسكرية في جيبوتي، وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف فرنسا عسكريين ألمان وإسبان، وتستضيف الولايات المتحدة الأمريكية أيضا العسكريين البريطانيين[٢١]، وهو ما يشير إلى تطوّر التعاون العسكري من أجل إعادة التوازن في القارة.

تركز الصين أيضا على الوجود العسكري في إفريقيا، وتُعتبر قاعدتها العسكرية في جيبوتي أول قاعدة لها خارج آسيا[٢٢] لحماية سفنها، وتخطط لبناء قواعد في تنزانيا، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، وأنغولا، وموزمبيق؛ ذلك أن مشروع القرن يستدعي ضمانات أمنية خاصة بزيادة التهديدات، واحتمال حدوث مواجهات بين الدول.[٢٣] وفي هذا الصدد، تعتزم إنشاء وجود عسكري دائم في المحيط الأطلسي في غينيا الاستوائية، والتي تمثل تهديدا للساحل الشرقي الأمريكي[٢٤].

ومن زاوية أخرى، تعتبر روسيا المصدر الرئيس للأسلحة الدفاعية في إفريقيا؛ حيث تقوم ببناء أقمار صناعية في أنغولا منذ عام ٢٠١٨م، كنقطة مهمة لشن هجمات إلكترونية على أوروبا،[٢٥]زيادة على اتفاقياتها العسكرية مع ١٧ دولة، منذ عام ٢٠١٥م، وخطة بناء قواعد عسكرية في ست دول إفريقية،[٢٦] كنقاط مهمة لموازنة التهديد من البحر الأحمر، إلى البحر الأبيض المتوسط. وأنشأت أول محطة للطاقة

النووية في مصر[٢٧]. وأعلنت سنة ٢٠٢٠م، عن اتفاقية مع السودان، لتأسيس مركز لوجستي للقوات البحرية الروسية لمدة ٢٥ عاما، وكذا للتبادل المعلوماتي في القضايا العسكرية والسياسية[٢٨].

وتتجه فرنسا لسحب قاعدتها العسكرية في مالي على خلفية تطوّر التنسيق الروسي –المالي، ونشاط مجموعة الفاغنر، والذي يُحسب للتحرك الروسي، ولا يمكن تصوّر ذلك انسحابا كليّا لفرنسا من المنطقة، التي تحمل نفوذا كبيرا متوارثا من الحقبة الاستعمارية، وسيزداد بحث روسيا عن نفوذ جديد في إفريقيا؛ ذلك أنها لا تحتاج للنفط، وإنما لتوسيع نفوذها الخارجي، إلاّ أن العقوبات الدولية للصادرات الروسية عقب غزوها لأوكرانيا، قد ينعكس على توسع أدائها في القارة على المدى المتوسط، والمدى البعيد.

وفق بنك التنمية الإفريقي، فإن تجارة أسلحة صناعة الدفاع، هي الصادرات الرئيسة لروسيا؛ حيث تمثل ثاني أكبر مصدر بعد الولايات المتحدة عالميا، والأولى إفريقيا. وحسب تقديرات مركز ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن ٣٩٪ من إجمالي واردات الأسلحة في إفريقيا، بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ من روسيا. وبالمقابل، كانت حصة الصين ١٧٪، وحصة الولايات المتحدة ١١٪، خلال نفس الفترة[٢٩]. كما يتطور التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، بعد أن خطت خطى ثابتة بإستراتيجية تحالف الأطراف (أو شد الأطراف) في شرق إفريقيا، وتفككت السودان، وهمّشت دور مصر الريادي. وتتجه نحو إقامة تحالف إفريقي في غرب إفريقيا، للتضييق على دول المغرب العربي بالتوسع العسكري، والاقتصادي، في النيجر ونيجيريا...[٣٠]

وعلى العموم، فإن الوجود العسكري في القارة الإفريقية، الذي يركز على حماية مصالح القوى الدولية، وإحداث توازن يخدم أيضا مصالحها في النظام الدولي الجديد، وفي إطار بحثها عن الاستقرار والثبات على قطبية معينة، سيؤدي ذلك إلى زيادة صراع الهيمنة في إفريقيا في الساحل، والبحر الأحمر... وفي بؤر التوتر في وسط إفريقيا، نتيجة التركيز أكثر على السياق العالمي، على حساب الإقليمي. وبالمقابل، سيكون من الصعب على الدول الإفريقية المحافظة على الحياد، في حال تطوّرت حرب باردة جديدة، قد تعيد الحسابات الجيوبوليتيكية للمتنافسين؛ لذلك فستعرف إفريقيا المزيد من التغيرات المنهجية لتوازن القوى في القارة.

وفي الأخير، نظرة عن إفريقيا مستقبلا

يتوقع أن تزيد حصة إفريقيا في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٤٠م، من٥,١ ٪ إلى ٧,٢ ٪ فقط، وهو احتمال واقعي لازدياد طبيعي، وليس لحدوث طفرة نوعية، ولا يتناسب مع التطور الديمغرافي المتوقع (٢ مليار نسمة)؛ أي ٢١,٨ ٪ من سكان العالم. وفي ظل غياب ثورة زراعية؛ تستغل الإمكانات الهائلة للقوى العاملة، ستظل إفريقيا معتمدةً إلى حدٍ كبيرٍ على الواردات الغذائية، لإطعام عدد سكانها المتزايد. كما يتوقع أن يصل

متوسط النمو الاقتصادي لمصر والجزائر وجنوب إفريقيا إلى ٦,٣ ٪ ، وقد تبرز كل من إثيوبيا ونيجيريا كأكبر الاقتصاديات الأسرع نمواً في القارة، وأن تمثل نيجيريا ٣ ٪ من الاقتصاد العالمي، وأن تسجل إثيوبيا أعلى متوسط لمعدل النمو الاقتصادي بـ ٨,٣ ٪ بحلول عام ٢٠٤٠ م[٣١].

لقد أصبح الامتلاك للموارد الطبيعية، يُشكل ميزة تنافسية مهمة للقوى، خاصة وأنه تم اكتشاف مناطق جديدة غنية بالنفط والغاز، ويقدر أن تصل إلى ٥ مليارات طن في موزمبيق، وتنزانيا، والسيشل، ومدغشقر؛ التي قد تصبح مركز إنتاج مهم للطاقة، وقد تُعيد رسم خريطة الإمدادات الطاقوية للصين والهند،[٣٢] وفق الاعتبارات الجيواقتصادية.

وبالتالي، تظل إفريقيا لاعبا هامشيا مرنا في النظام الدولي، حبيسة النظام الرأسمالي الذي يستمر في عرقلة التنمية الاقتصادية. وفي خضم هذه التحوّلات الدولية الراهنة، يمكن للدول الإفريقية أن تستغل قدراتها من أجل بناء مراكز قوى، تسمح بطرح مطالب في النظام الدولي الجديد؛ كإمكانية تكوين مراكز قوى، تتكامل احتياجاتها الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، قادرة على المطالبة بدورٍ مهمٍ، وهي جنوب إفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا[٣٣]؛ إذ يمكن للقوى التي لها قدرات اقتصادية أو عسكرية، أن تكون فاعلا، وتتحالف لتشكيل مراكز قوى؛ فمن غير المحتمل أن يتشكل النظام الدولي الجديد حول دولة واحدة؛ ذلك أن جميع المرشحين لقيادة النظام، معرضون لزعزعة استقرارها من الخارج[٣٤] فضلًا، عن صعوبة قيادة العالم بسبب زيادة التهديدات.

ومن جهة أخرى، تبرز عملية البحث عن مؤسسات دولية جديدة، تسعى إلى تعميق الديمقراطية العالمية؛ حيث تعاني إفريقيا من علاقات أبوية داخل المنظومة الأممية في التعامل مع القضايا الإفريقية؛ فأكثر من ٦٠ ٪ من القضايا التي ناقشها مجلس الأمن، تركز على إفريقيا. وبالمقابل، ليس لديها أي تمثيل في المجلس[٣٥]. وتأسيسا على ذلك، يبقى التوازن الناعم، إحدى الإستراتيجيات الفاعلة، لمواجهة التنافس الشديد للدول الإفريقية في هذه المرحلة، بتطوير تفاهمات دولية محدودة، لتفادي الانغماس في الحروب العالمية.

الهوامش والإحالات

(١) يشير مصطلح الاستقرار إلى الثبات على توزيع قوى معين، وليس بالضرورة وجود لحالة ''السلم والأمن'' وإنما يهدف للوصول إلى نمط محدد للقطبية، أو لتقسيم للسلطة والنفوذ بين القوى الدولية، ويمثل هذا الطرح امتداداً للمنظار الواقعي في العلاقات الدولية.

(2) Leonid Fituni, ''Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia, China, US, and EU against the Backdrop of the (Re)emerging Bipolarity,'' *in Africa and the Formation of the New System of International Relations: Advances in African Economic, Social and Political Development*, edited by Alexey Vasiliev, Denis Degterev, Timothy Shaw, (Cham: Springer Nature Switzerland AG, 2021), 77-94, https://doi.org/10.1007/978-3-030-77336-6.

(3) Fituni, ''Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia, China, US, and EU against the Backdrop of the (Re) emerging Bipolarity".

(4) Irina Abramova and Leonid Fituni, "The African Segment of Multipolar World: Dynamics of Geostrategic Significancy," *World Economy and International Relations*, 62, 12, 2018, 5-15, https://doi.org/10.20542/0131-2227-2018-62-12-5-14.

(5) Fituni, ''Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia, China, US, and EU against the Backdrop of the (Re) emerging Bipolarity".

(٦) تتحرك إدارة بايدن لإعادة رسم مكانة أمريكا العالمية، حيث ألقى خطابا في قمة الاتحاد الإفريقي حول إعادة التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز سياستها التجارية والدبلوماسية العامة مع الدول الإفريقية؛ وهي دلالة على استخدام الوظيفة الرمزية للنظام الدولي، من أجل البحث عن دور قيادي عالمي جديد.

(7) Mathew Parry, *The Emerging Contours of President Biden's Foreign Policy* (Brussels: EPRS | European Parliamentary Research Service, 2021), 1-10.

(8) Aubrey Hrubyo, *Priorities for US-Africa commercial policy in the Biden Administration*, (Washington, DC: Atlantic Council, Africa Center, 2021), 1-22, https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/priorities-for-us-africa-commercial-policy-in-the-biden-administration/.

(9) Fituni, "Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia, China, US, and EU against the Backdrop of the (Re) emerging Bipolarity".

(10) Abramova and Fituni, "The African Segment of Multipolar World: Dynamics of Geostrategic Significancy," 5-15.

(11) Lila Ovington, "A New Grand Strategy for a New World Order: US Disengagement from Sub-Saharan Africa," *E-International Relations*, August 19, 2020, 1-8, https://www.e-ir.info/pdf/86947.

(12) The White House, *FACT SHEET: President Biden and G7 Leaders Launch Build Back Better World (B3W) Partnership* (Washington DC: The White House, 2021), https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/06/12/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-launch-build-back-better-world-b3w-partnership/.

(13) Erik Olander, "U.S. Hints at January Launch for Build Back Better World Initiative That Aims to Challenge China's Belt and Road," *China Global South Project*, November 9, 2021, https://chinaglobalsouth.com/2021/11/09/u-s-hints-at-january-launch-for-build-back-better-world-initiative-that-aims-to-challenge-chinas-belt-and-road/.

(14) Fituni, "Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia …".

(15) Tatenda Kunaka, "One Belt One Road Initiative: An African Perspective," *Middlebury Institute of International Studies at Monterey*, August 2018, https://sites.miis.edu/immersivelearning/files/2018/08/one_belt_one_road_initiative-_an_african_perspectivepdf.pdf.

(16) Fituni, ''Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia …".

(17) Fituni, ''Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia …".

(18) Abramova and Fituni, "The African Segment of Multipolar World ….," 5-15.

(19) Abramova and Fituni, “The African Segment of Multipolar World ….,” 5-15.

(20) Elliot Smith, “Russia is Building its Military Influence in Africa,” *CNBC*, September 13, 2021, https://www.cnbc.com/2021/09/13/russia-is-building-military-influence-in-africa-challenging-us-france.html.

(21) Fituni, ‘’Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia …”.

(22) Gustavo Carvalho, et al., *Africa Report 18: At the Table or on the Menu? Africa’s Agency and the Global Order* (Johannesburg: Institute for Security Studies, 2019), 1-16, https://saiia.org.za/research/at-the-table-or-on-the-menu-africas-agency-and-the-global-order/.

(23) Abramova and Fituni, “The African Segment of Multipolar World ….,” 5-15.

(24) Michael Phillips, ‘’China Seeks First Military Base on Africa’s Atlantic Coast, U.S. Intelligence Finds,’’ *The Wall Street Journal*, December 5, 2021, https://www.wsj.com/articles/china-seeks-first-military-base-on-africas-atlantic-coast-u-s-intelligence-finds-11638726327.

(25) Tamas Gerocs, ‘’The Tranformation of African-Russian Economic Relations in the Multipolar World-System,” *Review of African Political Economy*, 46: 160, 2019, 1-20.

(26) Rebecca Rattner and Bjorn Whitmore, *LSE IDEAS Strategic Update: President Biden’s Africa Policy* (London: The London School of Economics and Political Science IDEAS (LSE IDEAS), 2021), 1-18, http://eprints.lse.ac.uk/114506/1/Rattner_president_bidens_africa_policy_published.pdf.

(27) Abramova and Fituni, “The African Segment of Multipolar World ….,” 5-15.

(28) Fituni, ‘’Designs of the Four: Comparing African Strategies of Russia …”.

(29) Gerocs, ‘’The Tranformation of African-Russian Economic Relations in the Multipolar World-System”.

(٣٠) أمير مخول، ‘‘النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا: من شد الحزام إلى الطريق،’’ قضايا إسرائيلية ٨٠، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٢١م) ٩-٢٥، http://www.madarcenter.org/-80-عدد-اسرائيلية-قضايا-اسرائيلية/مجلة-قضايا.

(31) Jakkie Ciliers, at al., “African Futures Paper 14: Power and Influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa,” *Institute Security Studies Africa (ISS), Frederick S. Pardee Center for International Futures*, University of Denver, 2015, 1-28, https://korbel.du.edu/sites/default/files/2022-02/AfricanFuturesNo14-V2.pdf.

(32) Abramova and Fituni, “The African Segment of Multipolar World ….,” 5-15.

(33) Abramova and Fituni, “The African Segment of Multipolar World ….,” 5-15.0.

(34) Gerocs, ‘’The Tranformation of African-Russian Economic Relations in the Multipolar World-System”, 1-20.

(35) Parry, The Emerging Contours of President Biden’s Foreign Policy, 1-10.

حكومة باتريك أشي ٢ في كوت ديفوار : قراءة في فرص الإصلاح السياسي والإداري

د. **حسان سيسي**، جامعة الفرقان الإسلامية، أبيدجان.

منذ بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م، وقبل ذلك انتشار جائحة كورونا المستجد(كوفيد- ١٩)، شهد العالم أزمة اقتصادية ألقت بتأثيراتها على القارة الإفريقية: سياسيًّا واقتصاديًّا. ففي كوت ديفوار أدت إلى غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار المواد الأولية: كالأرز، والطاقة... وأثّرت على الأداء الحكومي، وكانت محصلتها إثارة سخط المواطنين ضد الحكومة، لكن بشكل صامت. وفي ظل تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحرجة، أعلنت الحكومة استقالتها يوم الأربعاء ١٣ أبريل ٢٠٢٢م. وفي يوم الثلاثاء ١٩ أبريل ٢٠٢٢م، انعقد مؤتمر البرلمانيين في العاصمة ياموسوكورو، وخلال خطابه حول الوضع الراهن للوطن، جدّد الرئيس حسن وترا ثقته برئيس الوزراء باتريك أشي، ممدِّدًا له فترته من جديد؛ ومن هنا يأتي السؤال: ما العوامل والمحركات التي دفعت إلى التطلع إلى حكومة جديدة؟ وما الحمولة الجديدة التي أتى بها خطاب الرئيس حسن وترا في المؤتمر؟ وما فرص ومعوقات نجاح الحكومة الجديدة في تحقيق المهام الموكلة إليها؟ في هذا المقال، نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات بشكل مختصر نظرا لطبيعة المقال.

أولا: عوامل التطلع إلى حكومة جديدة

١- الغلاء المعيشي

إن جائحة كورونا المستجد(كوفيد- ١٩)، أثّرت سلبًا على حركية الاقتصاد الإيفواري، والتي ما زال صداها مستمرا. وعلى علم بأن الحكومة قد استفرغت مجهودات كبيرة لمواجهة تلك الأزمة الصحية العالمية، وكان الاقتصاد الوطني قد أخذ في التعافي والدخول في مرحلة جديدة من إعادة التمكين، وفي ظل الاستعداد للمرحلة الجديدة، فُجّرت الأوضاع بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى حصار غربي على روسيا، وتراجع زراعي إنتاجي في أوكرانيا، ومن ثم أثرّ على عمليتَي التصدير والاستيراد. ومعلوم أنه «وصل حجم التبادل التجاري بين كوت ديفوار وأوكرانيا في أكتوبر عام ٢٠٢١م، إلى ١٤٣,٤٨ مليون دولار. وكوت ديفوار تستورد من

أوكرانيا الحديد، والفولاذ، والقمح... في حين نجد أن كوت ديفوار تصدّر إلى أوكرانيا الكاكاو ومنتوجاته.[١] ولا ريب أن هذا الرقم سيشهد تراجعًا في أتون العملية العسكرية التي تعاني منها أوكرانيا حاليا، وهذا يعني أنه سيكون هناك نقص في العرض، وزيادة في الطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد وغلاء المعيشة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فمن المعلوم أن دولة روسيا الاتحادية، من أكبر المصدرين للنفط والغاز في العالم، وهذه العملية أدت إلى ارتفاع أسعار النفط؛ لذلك «قررت الحكومة الزيادة على سعر البينزين super من 335f إلى 390f (أي بزيادة ٦٠f، أي ما يقل عن دولار واحد)، وذلك في مطلع شهر أبريل الجاري [الماضي].[٢] وارتفعت تكاليف الإعاشة بنسبة ١١,٩٪، كما ارتفعت تكاليف السكن بنسبة ٦,٤٪، وارتفعت تكاليف النقل بنسبة ٣,٣٪ [٣]. وهذه القطاعات الثلاث، هي أكبر القطاعات التي ينفق عليها الإيفواريون، وارتفاع أسعارها يمثل تهديدًا لحياة الإيفواريين، وقد يؤدي إلى سخط شعبي. و«هناك دراسة أجريت في عام ٢٠١٤ و٢٠١٧م، أشارت إلى أن الإيفواريين ينفقون في ثلاث قطاعات أساسية: الإعاشة ٢٥٪، والسكن ١٣٪، والنقل ١٢٪ [٤]. ونظرا لهذه المعطيات، وتخفيفًا للأعباء، وتقليلاً لنفقات الحكومة من أجل مواجهة هذا الغلاء، فقد كان لا بد من حكومة جديدة، قادرة على الاستجابة لتحديات المرحلة الراهنة، وبعدد وزراء محدود، يقول الرئيس حسن وترا: «بداية من الأسبوع المقبل، سأعين رئيس وزراء جديد، والذي بدوره سيقترح لي حكومة بعدد محدود من الوزراء، في حدود بضع وثلاثين وزيرًا». وفي مقطع آخر يقول: «من أجل تعزيز أداء الحكومة، ومراعاة الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، قررت تقليل عدد الوزراء». و«من الضروري تقليل نفقات الحكومة، من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية والأمنية»[٥].

٢- تكملة أركان السلطة التنفيذية

منذ منتصف سنة ٢٠٢٠م، والأوضاع السياسية الاجتماعية على أشدها، وانتخابات رئاسة الجمهورية على الأبواب، وفي تلك الأجواء، استقال نائب رئيس الجمهورية دانييل كابلان دينكا، هذه الاستقالة أحاطها قدر من الشكوك والشبهات حول المسار السلمي للعمل السياسي في كوت ديفوار، وعمّقت الفجوة بين الحكومة والمعارضة، وخلقت فراغًا سياسيًّا خطيرًا[٦]. حيث إن هناك مجموعة من المواد الدستورية، توجب تفعيل هذا المنصب، ومنها: المادة رقم ٥٣، التي ورد فيها: «السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، والحكومة...». وورد في المادة رقم ٦٢: «في حالة غياب رئاسة الجمهورية بسبب موت، استقالة، أيّما عائق، فإن نائب رئيس الجمهورية يصبح رئيسًا للجمهورية، بكامل الحقوق والصلاحيات...»[٧]. إذن؛ فوجود هذه المواد، وعدم تفعيلها في غضون ما يقرب من سنتين، اعتبر معرّة على الديمقراطية الإيفوارية الناشئة، وفراغا سياسيا أضعف موقف الحكومة في عدد من المواقف والنقاشات

السياسية، وبالتالي كان لا بدّ من استدراك ذلك، وملء الفراغ، من خلال تعيين نائب رئيس جديد، وهذا ما تم فعله في ١٩ أبريل الماضي في مؤتمر البرلمانيين؛ فتمّ تعيين تيموغو مايليت كوني نائبًا لرئيس الجمهورية[٨]، وهي خطوة دستورية موَفَّقَة، وردت في المادة رقم ٥٥ في صلاحيات الرئيس، وتقول: «يعيّن نائب رئيس الجمهورية...»[٩]. وتعيين تيموغو مايليت كوني، حمل عدة رسائل منها:

الرسالة الأولى: حددت الثوابت والمتغيرات في سياسة الرئيس حسن وترا، ومن تلك الثوابت: الحفاظ على التوازن الاجتماعي في هرم السلطة وإدارة الدولة، بمعنى أن يكون المنصبان: نائب رئيس الجمهورية، ورئاسة الوزراء، دُولَة بين الأقاليم، أي أنه إذا تم تعيين شمالي ليكون رئيسًا للوزراء، فإن نائب الرئيس يكون من الجنوب - حالة دانييل كابلان دينكا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠م (جنوبي)، وأمادو غون كوليبالي، ومن بعده أحمد باغايوغو ٢٠١٧-٢٠٢١م (شماليان) - وطالما تمّ تعيين باتريك جيروم أشي رئيسًا للوزراء منذ مارس ٢٠٢١م، وهو جنوبي، فقد تَمّ تجديد الثقة به ممدِّدًا له رئاسته للوزراء في أبريل ٢٠٢٢م، ومعترفًا بجهوده وكفاءته؛ فكان ذلك يعني- سياسيًّا- أن نائب الرئيس المرتقَب سيكون شماليًّا، خصوصًا وأن نائب الرئيس الجنوبي قدم استقالته في توقيت حرج، وأن الرئيس حسن وترا مهما أخذ وأعطى، فإنه حريص على الحفاظ على التوازن الاجتماعي في هرم السلطة.

الرسالة الثانية: تعيين الخليفة السياسي: إن البحث عن نائب رئيس استغرق ما يقرب من سنتين؛ بمعنى أنه كان هناك تريث وبُعد نظر في شخصية من يشغل ذلك المنصب، لأنه سيكون هو الخليفة السياسي للرئيس وترا من الجيل الجديد، ولعل هذا ما يفهم من قول الرئيس حسن وترا: «نقل السلطة إلى جيل جديد» وعبارة: «جيل جديد»، لا تعني – بالضرورة - أن يكون من جيل الشباب سنًا؛ فقد يكون من جيل قيادات مغمورة غير بارزة سياسيًّا، بمن فيهم تيموغو مايليت كوني[١٠].

الرسالة الثالثة: تفادي مشكلة الخلافة السياسية: يقول الباحثون: إن مشكلة الخلافة السياسية، وعدم حسمها في الدستور، وتعقيد ظروف تطبيقها سنة ١٩٩٣م، هي التي أثارت جدلًا فقهيًّا، ونقاشًا اجتماعيًّا، كانت محصلتها أزمة سياسية، أدخلت كوت ديفوار في نفق مظلم خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١١م. والرئيس حسن وترا، كرجل السلام، والمؤسس الثاني للدولة الإيفوارية، حاول تفادي إعادة مشكلة الخلافة السياسية، وفوَّت فرصة قراءات تعسفية للمواد من الآن (أبريل ٢٠٢٢م بعد تأخير دام ما يقرب من سنتين)، وحسم الجدل الفقهي من خلال تعيين نائب لرئيس الجمهورية، حفاظًا على المكتسبات السياسية والاقتصادية، والتنموية، والاجتماعية، التي أنجزتها الدولة خلال فترة حكمه (٢٠١١-٢٠٢٢م). وهب أنه حصل هناك غياب لمنصب رئاسة الجمهورية، أيًّا كانت الأسباب، من سفر أو غيره، في فترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢م، فمن كان عساه أن يخلف الرئيس دستوريًّا، في ظل شغور منصب نائب رئيس الجمهورية؟ ولو حصل ذلك، لفتح

جدلًا فقهيًّا عريضًا، وانقسامًا سياسيًّا عميقًا. ومن هنا تأتي أهمية تعيين نائب رئيس الجمهورية، والرئيس نفسه حي يرزق وفي أتمّ صحته، ويمارس صلاحياته[١١]. ولكي يجد واقعًا لإنزال حكم المادة رقم ٦٢ بعد إجراءات التعيين، سافر الرئيس وترا إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك العمرة[١٢]، ولعلها إشارة، ولو من طرف خفي، بأن نائب الرئيس قد أضحى خليفة سياسيًّا له مستقبلًا[١٣]. وبتعيين الرجل، تكون أركان السلطة التنفيذية قد اكتملت، وهي خطوة مباركة، تعزز موقف الحكومة، وتضفي جاذبية على الديمقراطية الإيفوارية. لكن تعيين تيموكو كوني في منصب نائب الرئيس، يحيطه قدر من التحديات والتساؤلات، ومنها: ما مدى تأثيره وخبرته في إدارة ملفات الدولة، خصوصًا الساخنة منها؟ وهل يتمتع بحق السمع والطاعة داخل الحزب الحاكم؟ هذا ما تجيب عنه الأيام الآتية.

٣- تعزيز التماسك الداخلي والمصالحة

إن الحكومة الإيفوارية في سعيها من أجل التهدئة والمصالحة، بينها وبين المعارضة من جانب، ومن جانب آخر من أجل تعزيز التماسك الداخلي داخل الحزب الحاكم، كانت محتاجة إلى حكومة جديدة تمثل فرصة لدخول أفراد تم تغييرهم من قبل؛ نتيجة لسوء تفاهمات بينهم وبين بعض القيادات البارزة، ومن ثم خلق الرضا السياسي. وعلى علم بأن عدد الوزراء في الحكومة الجديدة أقل من الحكومة السابقة، غير أن تعيين وزير الطاقة والتعدين، و نائب الرئيس، لعله يأتي قي سياق تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة[١٤]. ويذكر أن لهما علاقات مع السيد رئيس الوزراء الأسبق سورو غيوم، وقد يمثل مدخلا لتقريب وجهات النظر بين المحاور داخل الحزب الحاكم من جانب، ومن جانب آخر لفتح قنوات التواصل بين الحكومة والمعارضة.[١٥]

٤- الأمن والدفاع

فمنذ سنة ٢٠١٦م، تعرّضت كوت ديفوار لهجوم مسلح من قبل الجماعات المسلحة، ولقد وصلت تلك الهجمات إلى أشدها في سنوات ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م، وهذا الأمر أدى إلى إعادة النظر في المنظومة الأمنية الدفاعية الإيفوارية، ومن ثم تعزيز أجهزتها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الهجمات المسلحة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في غرب إفريقيا، أدت إلى هشاشة الوضع الأمني في بعض الدول، ونتج عنها اضطرابات اجتماعية، وقلاقل أمنية، وازداد الأمر خطورة حينما شهدت ثلاث دول متاخمة لكوت ديفوار شمالًا وغربًا انقلابات عسكرية تَتْرَى؛ فهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين بانقلابات عسكرية، هذه الأحداث غيرت الوضع الجيوأمني في المنطقة، ومن هنا فرض الوضع الجديد حاجة ماسة إلى تغيير الحكومة، لمواجهة التحديات الأمنية الدفاعية الجديدة[١٦].

ثانيا: مقومات نجاح الحكومة الجديدة

في يوم الأربعاء ٢٠ أبريل عام ٢٠٢٢م، تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة رسميًّا، وأتت باثنين وثلاثين (٣٢) وزيرًا، في حين كان عدد الوزراء في الحكومة السابقة واحدا وأربعين (٤١) وزيرًا، واحتفظ معظم الوزراء بوزاراتهم، غير أنه تم تغيير أحد عشر (١١) وزيرًا، في حين نجد وزيرين جديدين، وهما: مامادو سانغافووا كوليبالي وزير الطاقة والتعدين، وفرانسوا ريمارك وزيرة الثقافة والفرانكفونية[١٧]. ويشير المحللون إلى تجديد الحكومة مقدمة للنجاح، إذا استجابت لتحديات المرحلة، وفي الوقت نفسه، فقد يكون احتمالا للفشل، إذا أساءت في تقدير الأمور، وبالتالي، فمقومات نجاحها تتمثل في:

١- مواجهة مشكلة الغلاء المعيشي

هذه الحكومة يمكن أن يطلق عليها اسم «حكومة المهام الصعبة»؛ نظرًا لظروف وتوقيت تكوينها؛ فهي معينة لمواجهة مشكلة الغلاء المعيشي، وإنجاز مزيد من الرفاهية ورغد العيش للشعب، من خلال نشاط اقتصادي سريع وفعال، وأداء إداري نشط ومتميز، وتجنب عوامل الفشل والتراجع[١٨].

٢- بناء منظومة أمنية يقظة

إن ارتفاع وتيرة العمليات المسلحة في عدد من دول غرب إفريقيا، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، وتكرار الانقلابات العسكرية، أو محاولتها كما هي حال بعضها، لَتمثّل ضغطًا على الأجهزة الأمنية، وتحديًّا للمؤسسة العسكرية، خصوصًا وأنها دول تحد مع كوت ديفوار من جهة الشمال والغرب، إضافة إلى مواقف المعارضة، كل ذلك يتطلب إعادة بناء جهاز أمني يقظ، يتمتع بآليات وتكنولوجيا معاصرة وفعالة، وإعادة تكوين جيش وطني قوي، له عقيدة قتالية واحدة، هي الحفاظ على وحدة تراب الوطن والشرعية الدستورية[١٩].

٣- فتح قنوات الحوار السياسي وإنجاز المصالحة

على علم أن هناك وزارة خاصة بشؤون المصالحة، وتعزيز التماسك الداخلي، وقد احتفظ الوزير بوزارته، وهذا يوحي بأن الوزارة قدمت، وتقدم جهودًا من أجل المصالحة، غير أن المرحلة تتطلب مزيدًا من التحرك لفتح الحوار السياسي، وتفعيل خطوات المصالحة، لتعميق روح الاندماج والتعاون، بما يضمن الوحدة الوطنية والسلام، والاستقرار الاجتماعي[٢٠].

٤- مكافحة الفساد وتبني الحكم الرشيد

أتت الترتيبات الدستورية والتعيينات الوزارية بمداخل وآليات تؤكد رغبة الدولة في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، لبناء حكم ديمقراطي رشيد ودولة القانون، ومن تلكم المداخل والآليات: إنشاء محكمة للحسابات؛ فقد وردت في الدستور الوطني الفقرة التاسعة (٩) عبارة: أن من مؤسسات الدولة القضائية محكمة الحسابات. وفي المادة رقم ١٥٢ وردت عبارة: «محكمة الحسابات هي المؤسسة العليا لمراقبة المال

العام، محكمة الحسابات تراقب طريقة إدارة الحسابات في مؤسسات الدولة...» وفي السياق نفسه، وردت في ديباجة الدستور الوطني عبارة: «... نؤكد تمسكنا ببناء دولة القانون والتي فيها تكون حقوق الإنسان... والحكم الرشيد، مرفوعة الشأن، محمية ومضمونة، كما هو منصوص عليها في المؤسسات القضائية الدولية، والتي كوت ديفوار عضو فيها...». وفي سياق إجرائي للإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد، وردت في المادة رقم ٦٠ عبارة: «على رئيس الجمهورية أن يعلن بصدق عن أصوله المالية أمام محكمة الحسابات، في بداية فترة رئاسته ونهايتها». و في المادة رقم ٦١ وردت عبارة: «أعمال رئيس الجمهورية تتعارض مع ممارسة... أي عمل مهني»[٢١]. ولا شك أن هذه الترتيبات تهدف إلى مكافحة الفساد بشكل مبكر، وقطع الطريق على كل ممارسة يتم استغلال النفوذ فيها لسرقة المال العام، وأنه مهما يكن منصب الشخص، فهو خاضع لقانون المحاسبة، حتى في أعلى مؤسسات الجمهورية[٢٢].

أما بخصوص المداخل والآليات في التعيينات، فقد تمّ إنشاء وزارة قائمة بذاتها، مهتمة بشؤون حكم الرشيد، ومكافحة الفساد، سميت بـــ «وزارة حكم الرشيد ومكافحة الفساد»[٢٣]. ولم تكن هناك وزارة خاصة بذلك من قبل. والوزير الذي يشغلها اليوم اسمه إيبيفان زورو بي بالو، كان يشغل منصب سكرتير الدولة المكلف بمكافحة الفساد، وتعزيز القدرات[٢٤]. هذا التطور في الإصلاح الإداري، يُفَسرَّ بأن الدولة تخطط لمكافحة الفساد والتخلص من المحسوبية في الأيام القادمة، لبناء حكم ديمقراطي رشيد، يقول الوزير إيبيفان زورو بي بالو: «من المهم في قسم وزاري المسؤولة عن حكم الرشيد، أن نقترب من محكمة الحسابات، وهي مؤسسة مهمة، مسؤولة عن مراقبة المال العام، لنعرف كيف يمكننا المساهمة والتعاون في بناء حكم رشيد، والتي يمكن أن نستفيد منها[٢٥].

خاتمة

إن تجديد الثقة برئيس الوزراء، وتكوين حكومة جديدة، خطوات مشجّعَة تأتي في إطار إصلاح العمل الحكومي، وتفعيل أدائه الإداري، لمواجهة التطورات الجديدة حول الاقتصاد العالمي، وبالتالي؛ فنجاح الحكومة واستمرارها مرهون بقدرتها على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتبني حكم رشيد من أجل إنجاز المصالحة الوطنية والسلام.

ثم إن تعيين نائب لرئيس الجمهورية من أبناء الشمال، ورئيس وزراء من الجنوب، يأتي في إطار الحفاظ على التوازن الاجتماعي في هرم السلطة وإدارة الدولة، والذي يعتبر من الثوابت في سياسة وترا، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن توقيت تعيين نائب الرئيس، جاء في سياق تفادي مشكلة الخلافة السياسية في أي ظرف طارئ، وإعادة المسار الدستوري في تكوين السلطة، حفاظًا على المكتسبات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

الهوامش والإحالات

(1) Ambassade d'Ukraine en République du Sénégal, *Coopération Economique et Commerciale Entre l'Ukraine et la Côte D'ivoire*, (Dakar: Ambassade d'Ukraine en République du Sénégal, 2022), https://senegal.mfa.gov.ua/fr/partnership/cooperation-avec-la-republique-de-cote-divoire/3987-orgovelyno-jekonomichne-spivrobitnictvo-mizh-ukrajinoju-ta-respublikoju-kot-divuar.

(2) Mohammed Ouattaara, "1er Avril 2022, Le Nouveau Prix de L'esance en Côte D'ivoire," *ivoiresoir.net*, March 31, 2022, https://www.ivoiresoir.net/1er-avril-2022-le-nouveau-prix-de-lessence-en-cote-divoire/.

(3) "Côte D'ivoire: Les 3 Postes de Consommation de Ménage Les Plus Touchés Par la Hausse de Prix," *ivoiresoir.net*, March 2, 2022, https://www.ivoiresoir.net/hausse-des-prix-les-3-postes-de-consommation-touches/.

(4) "Lutte Contre la Cherté de la Vie en Côte D'ivoire," *Centre d'Information et de Communication Gouvernementale (CICG) – Côte d'Ivoire*, Novembre 1, 2018, https://www.gouv.ci/_actualite-article.php?recordID=9372.

(5) "Côte D'ivoire: Démission du Premier Ministre Patrick Achi, Nouveau Gouvernement la Semaine Prochaine," *TV5 Monde*, April 13, 2022, https://information.tv5monde.com/afrique/cote-d-ivoire-demission-du-premier-ministre-patrick-achi-nouveau-gouvernement-la-semaine.

(6) "Côte D'ivoire : Démission du Vice-Président Daniel Kablan Duncan," *TV5 Monde*, July 13, 2022, https://information.tv5monde.com/afrique/cote-d-ivoire-demission-du-vice-president-daniel-kablan-duncan-367186.

(7) Présidence de la République de Côte D'ivoire, *Constitution De 2016*, (Abidjan: Présidence de la République de Côte D'ivoire, 2016), https://www.presidence.ci/constitution-de-2016/.

(8) Robert kra, "Côte D'ivoire : Tiémoko Meyliet Koné Nommé Vice-président de la République," *Abidjan.net*, April 19, 2022, https://news.abidjan.net/articles/706955/cote-divoire-tiemoko-meyliet-kone-nomme-vice-president-de-la-republique.

(9) Présidence de la République de Côte D'ivoire, *Constitution De 2016*.

(10) JEROME N'DRI, "Invité De L'émission "Droit Dans Les Yeux" De 7 Info / Bredoumy Soumaïla, Porte-Parole Du PDCI-RDA: "Le Vice-Président Devrait Avoir Une Légitimité Ou Un Mandat Electif"," *Abidjan.net*, April 23, 2022, https://news.abidjan.net/articles/707098/invite-de-lemission-droit-dans-les-yeux-de-7-info-bredoumy-soumaila-porte-parole-du-pdci-rda-le-vice-president-devrait-avoir-une-legitimite-ou-un-mandat-electif.

(11) "Côte D'ivoire : le Président Alassane Ouattara Entretient le Flou Sur sa Succession," *TV5 Monde*, April 27, 2022, https://information.tv5monde.com/afrique/cote-d-ivoire-le-president-alassane-ouattara-entretient-le-flou-sur-sa-succession-454453.

(12) Nomel Essis, "Religion : Le Président Alassane Ouattara Effectue la Oumra," *L'Info Express*, April 27, 2022, https://linfoexpress.com/religion-le-president-alassane-ouattara-effectue-la-oumra/.

(13) "Côte D'ivoire : le Président Alassane Ouattara Entretient le Flou Sur sa Succession".

(14) "Côte D'ivoire: Démission du Premier Ministre Patrick Achi, Nouveau Gouvernement la Semaine Prochaine".

(15) Fatma Bendhaou, "Côte D'ivoire : Qui est Tiémoko Meyliet Koné, le Nouveau Vice-Président ?," *Anadolu Agency*, April 19, 2022, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/c%C3%B4te-divoire-qui-est-ti%C3%A9moko-meyliet-kon%C3%A9-le-nouveau-vice-pr%C3%A9sident-/2567639.

(16) "Côte D'ivoire: Démission du Premier Ministre Patrick Achi …".

(17) Mohammed Ouattaara, "Nouveau Gouvernement Ivoirien 2022: Voici La Liste Des Ministres Entrants," *ivoiresoir.net*, April 20, 2022, https://www.ivoiresoir.net/nouveau-gouvernement-ivoirien-2022-les-ministres-entrants/.

(18) "Côte d'Ivoire : Patrick Achi Reconduit à la Primature, Tiémoko Meyliet Koné Nommé Vice-Président," *Jeune Afrique*, April 19, 2022, https://www.jeuneafrique.com/1340253/politique/cote-divoire-patrick-achi-reconduit-a-la-primature-tiemoko-meyliet-kone-nomme-vice-president/.

(19) "Côte D'ivoire: Démission du Premier Ministre Patrick Achi …".

(٢٠) كوليبالي أبوبكر، "مساهمات كوت ديفوار في سياسات التعاون والتكامل بين دول غرب إفريقيا" (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، ٢٠١٣م)، ٩٩-١٠٠.

(21) Présidence de la République de Côte D'ivoire, *Constitution De 2016* : 153-154, 43-47.

(٢٢) حسان سيسي، "التحول الديمقراطي مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية في كوت ديفوار في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨م،" (دراسة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية الخرطوم-السودان، ٢٠١٨م)، ٣٢٨-٣٣٤.

(23) "Gouvernement : Une Equipe De 32 Membres Dont Deux Nouveaux Entrants Formee," *Portail Officiel Du Gouvernement De Cote D'ivoire*, April 20, 2022, https://www.gouv.ci/_actualite-article.php?recordID=13419.

(24) "Le Gouvernement: Reamenagement Au Sein Du Gouvervement (Amadou Gon Coulibaly)," *Portail Officiel Du Gouvernement De Cote D'ivoire*, May 13, 2022, https://www.gouv.ci/_legouvernement.php?recordID=23.

(25) "Bonne Gouvernance : Le Ministre Zoro Bi Ballo A La Cour Des Comptes," *Portail Officiel Du Gouvernement De Cote D'ivoire*, June 10, 2021, https://www.gouv.ci/_actualite-article.php?d=5&recordID=12314&p=401.

الصراع في إثيوبيا: توازن القوى وآفاق السلام

د. إدريس جميل، باحث في العلاقات الدولية، لندن.

تتناول هذه الورقة بالنقاش والتحليل، العوامل التي جعلت موازين القوة تتحول من طرف إلى آخر في إثيوبيا؛ ففي الجولة الأولى من الحرب، كانت تميل لصالح الجيش الفيدرالي وحلفائه. وفي الجولة الثانية، تحولت عناصر القوة إلى قوات التيغراي، والتي مكّنتها من السيطرة على الإقليم مرة أخرى، والتقدم إلى الأقاليم الأخرى. وفي المرحلة الثالثة، عادت موازين القوة مرة أخرى إلى الحكومة الفيدرالية وحلفائها؛ فشنت هجوما مضادا ضد قوات التيغراي؛ فأجبرتها على الانسحاب إلى حدود إقليمها. ومنذ تلك الفترة، توقف كل منهما في مكانه، مع مواجهات محدودة في مناطق التماس، وهو ما يعكس توازن القوة بين الأطراف المتنازعة ضعفا. فهل يكون ذلك محفزا للأطراف المتصارعة، للجنوح إلى الحلول السلمية، أو هي استراحة محارب لجولة أخرى؟

خلفية عامة لتطوّرات النزاع الأخير في إثيوبيا

تعود جذور أزمة الصراعات في إثيوبيا، إلى طبيعة تكوين الدولة الإثيوبية الحديثة، التي تكوّنت في الهضبة التي تسيطر عليها مجموعتا الأمهرا والتيغراي، وتم إلحاق المناطق الأخرى بها قسرا ؛ الأمر الذي تسبب في عدم تشكّل هوية جامعة بين مختلف القوميات، وعدم اللجوء إلى وسائل تداول السلطة بينها بطرق سلمية؛ فتحولات السلطة كانت وما زالت تأخذ شكل المغالبة بين إقليمي شوا وأكسوم، اللذين تبادلا حكم البلاد بالتوالي؛ إلاّ أنّ هذا الأمر بدأ يتغيّر بسبب تزايد وعي القوميات بحقوقها، وقيام ثورات عديدة أدّت إلى إنهاء حكم الإمبراطور هيلي سلاسي عام ١٩٧٤م، و نظام منجستو عام ١٩٩١م، ووصول تحالف الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الإثيوبية (الإهودق)، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي إلى سدة الحكم في إثيوبيا، وإعلان نظام الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا. إلاّ أنّ الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي نفسها، لم تطبّق ميثاق الحكم الذي اتّفق عليه، بل قامت بتمكين قومية التيغراي التي تمثل ٦٪ من عدد السكان، من السيطرة على مفاصل الحياة العامة في إثيوبيا، خلال ٢٨ عاما[١]. ومرة أخرى، هي – أيضا – أزيحت عن السلطة بضغط من المظاهرات الشعبية، التي قادها شباب الأرومو . وكان هذا مؤشرا على دخول الأرومو

كلاعب مؤثر في المعادلة السياسية الإثيوبية، و لم تعد حكرا لمجموعتي الأمهرا والتيغراي فقط، كما كان في السابق. واستجابة لتلك التطوّرات والتحولات في عناصر القوة، جاء آبي أحمد المنحدر من قومية الأرومو إلى السلطة في أبريل عام ٢٠١٨م. وفور وصوله إلى الحكم، قام بإصلاحات مثل: رفع حالة الطوارئ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها، وإصلاحات اقتصادية.. إلخ. وأتبع ذلك بحلحلة المشاكل مع دول الجوار ، وخاصة مع إريتريا، و توسط بين الفرقاء في السودان، بين المجلس العسكري والمكوّن المدني. وقد وجدت مبادراته الداخلية والخارجية الدعم والترحيب من القوى الدولية والإقليمية، وعلى إثرها منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٩م[٢]. وعلى الرغم من نجاحاته في هذه الملفات، لكنه في المقابل، فشل في حلحلة ملفات أخرى، من ضمنها اختلافه مع قيادات الحراك الشعبي من الأرومو، وعدم قدرته على تهدئة التوترات في ملف سد النهضة بين إثيوبيا و دول المصب. ومن أسوأ الملفات التي فشل فيها، إدارة الصراع مع قيادات إقليم التيغراي.

آبي أحمد و قادة التيغراي

من التحديات الداخلية التي واجهت آبي أحمد، إدارة الصراع مع قيادات التيغراي، و تبنيه معها إستراتيجية صفرية لا تدريجية؛ فبدأ بتغيير القيادات في الجيش والأمن، حتى يوازن بين القوميات الإثيوبية الأخرى في تلك المؤسسات من ناحية، ويحد من سيطرة التيغراي عليه من ناحية أخرى[٣]. الأمر الذي أغضب قيادات التيغراي، فانسحبت تباعا إلى إقليمها [٤]، وبدأت الحرب الإعلامية، وتبادل الاتهامات بين الطرفين، و شرع آبي أحمد في ملاحقة بعض العناصر الأمنية من التيغراي، بتهمة ارتكابهم جرائم، وآخرين بتهمة الفساد، لكن حكومة إقليم التيغراي رفضت التعامل مع الحكومة الفيدرالية في هذه الملفات، الأمر الذي اعتبره آبي أحمد تمرداً على سيادة القانون، بينما التيغراي اعتبروا ما يقوم به آبي أحمد، هو تفكيك النظام السياسي القائم، حتى يتسنى له السيطرة على البلاد[٥].

و ازداد التوتر بينهما عند إعادة آبي أحمد العلاقات الإثيوبية – الإريترية، ونسجه علاقات شخصية مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، العدو اللدود لقيادات التيغراي الحالية، وابتعاده بالتدريج عن النظام الفيدرالي الإثني، واقترابه أكثر إلى النظام المركزي، وقواه الصلبة من الأمهرا[٦]. وتدهورت العلاقة بينهما أكثر، عندما رفضت جبهة التيغراي التقيّد بقرار البرلمان الفيدرالي القاضي بتأجيل الانتخابات البرلمانية، بسبب جائحة كرونا، وإجراء الانتخابات في الإقليم والفوز بها، الأمر الذي عدته الحكومة الفيدرالية مخالفة صريحة للدستور الإثيوبي. وإثر ذلك جمّدت ميزانية الإقليم، ثم فرضت الحصار على إقليم التيغراي، وهنا سارعت جبهة تحرير التيغراي للاستيلاء على القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي[٧]، بحجة إن هذه القوة

كانت تستعد للانقضاض عليهم، ومن هنا بدأت المواجهات العسكرية العنيفة بين الطرفين، مراهنا كل منهما على قوته العسكرية.

موازين القوة التي راهن عليها كل طرف في الحرب

يبدو أنّ آبي أحمد راهن في نقاط الضعف لجبهة التيغراي، التي حكمت إثيوبيا لما يقرب من ثلاثة عقود بقبضة من حديد، دون إشراك حقيقي للقوميات الأخرى في الحكم، الأمر الذي ترك لدى القوميات الأخرى مرارات ضد التيغراي. ومثله أيضا، استثمر آبي أحمد في علاقات التيغراي السيئة مع دول الجوار، وخاصة مع إريتريا، التي كانت ترى مصلحة في ضرب جبهة التيغراي. كما حاول في البداية تحييد القوى الدولية والإقليمية، حتى لا تدعم التيغراي لأغراض مختلفة. وعسكريا، فاجأ التيغراي باستخدام سلاح الطائرات المسيّرة لأوّل مرة في إثيوبيا. وبالنظر إلى ما سبق، فإنّ أبي أحمداستفاد من الجو الداخلي المرحب بإزاحة التيغراي من السلطة، ومن دول الجوار، وخاصة مع إريتريا. ودوليا، عمل ليصبح من الوجوه المقبولة في المنطقة. وبناء على تلك المراهنات، أعلنت الحرب على إقليم التيغراي مستعينة بمليشيات الأمهرا والجيش الإريتري[٨]. وبعد حرب طاحنة، استولى على المدن الرئيسة في الإقليم، وأعلن انتهاء المعركة بهزيمة جبهة التيغراي، بينما أعلنت قيادات التيغراي، بأنها عملت انسحابا إستراتيجيا من المدن إلى الأرياف[٩].

أمّا جبهة التيغراي، فيعتقد أنها هي – أيضا – كانت تراهن على عدة أمور، ومنها: دخول إريتريا في المعركة بصورة واضحة مع آبي أحمد؛ فتصبح الحرب حربا إقليمية، و هو ما سيعجل من تدخل القوى الدولية لإيقاف الحرب. ويبدو أن ضرب التيغراي للعاصمة الإريترية بالصواريخ، كان الغرض منه جرّها للاعتراف بمشاركتها في الحرب، ولكنّها لم تفعل إلى أن أجبرتها على ذلك، بعد شهور، القوى الدولية[١٠].

أمّا العنصر الثاني الذي كانت تراهن عليه جبهة التيغراي، فهو أن تتحرك الأقاليم الإثيوبية الأخرى التي لها مشاكل مع الحكومة الفيدرالية، بالتزامن مع إقليم تيغراي، فتشتت قوة الجيش الإثيوبي في الأقاليم . وهو ما لم يحصل لأسباب كثيرة، منها: إنّ هذه الأقاليم كان لها مشاكل عميقة مع التيغراي أثناء حكمها. ومسألة أخرى، فقد كانت قيادة التيغراي تراهن على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لإيقاف الحرب دون التأخر ، بسبب وضعية إثيوبيا الداخلية، وحساسيتها الإقليمية. إلاّ أنّ الإدارة الأمريكية – آنذاك – كانت منشغلة بشأنها الداخلي من الانتخابات، وانتقال السلطة إلى الإدارة الجديدة.

و ثمة عنصر آخر راهنت عليه جبهة التيغراي، وهو العنصر الزمني، مع إبقاء جذوة الصراع، وذلك لتحقيق هدفين: أولهما: إعادة تشكيل قواتها حسب الإستراتيجية الجديدة. وثانيهما: إنهاك الحكومة؛ ومن ثم الانقضاض عليها، وهذا ما قامت به تماما، بعد إعادة لملمة قواها؛ فهاجمت من عدة محاور، وخلال فترة

وجيزة، استطاعت تحقيق نصر عسكري سريع، وحرّرت عاصمة الإقليم مكيلي والمدن الأخرى، وتقدمت إلى الإقليمين: العفري، والأمهري، حتى وصلت إلى مناطق تبعد عن أديس أبابا حوالي ٢٢٠ كم، إلاّ أنّ عوامل القوة، مرة أخرى، انتقلت إلى الحكومة الفيدرالية وحلفائها، فأجبرت قوات التيغراي للعودة في حدود إقليمها. وعاد الوضع في إثيوبيا إلى نقطة الصفر، بعد كل هذه الخسائر الفاضحة. ومما سبق، يتساءل المرء: ما الأسباب التي تقف وراء تحولات عناصر القوة من طرف إلى آخر، باستمرار ؟ هل يعود ذلك إلى اختراق كل طرف إستراتيجية الآخر، أو هناك عوامل أخرى أيضا ؟.

اختراق الإستراتيجيات وتحول عوامل القوة من طرف لآخر

وبالنظر إلى تطوّرات الصراع في إثيوبيا، فإنّ أي طرف لم يستطع حسم المعركة لصالحه حتى الآن، بل تبادل الطرفان الانتصارات والهزائم؛ ذلك أنّ آبي أحمد استطاع في الجولة الأولى من الحرب، إحداث بعض الاختراقات في إستراتيجية جبهة التيغراي العسكرية، وعلى ضوئها تمكنت قواته، مسنودة بحلفائه من الإريتريين والأمهرا، من السيطرة على عاصمة الإقليم، والمدن الرئيسة الأخرى.

وفي الجولة الثانية، فإنّ الاختراق كان من نصيب قوات دفاع التيغراي؛ لإستراتيجية آبي أحمد القائمة في الاستثمار في الأجواء الداخلية، الناقمة على جبهة التيغراي، والاستفادة من مليشيات الأمهرا، والاستعانة بالقوات الإريترية جيدة التدريب، واستخدامه سلاح الطائرات المسيّرة في هذه المعركة، لأوّل مرة في إثيوبيا. لكن هذه الإستراتيجية كانت تحمل في طياتها عوامل ضعف؛ فباستعانة آبي أحمد بالقوات الإريترية من خارج إثيوبيا، حوّل الصراع من دائرة الصراع المحلي، إلى الإقليمي، وأيضا السماح لميلشيات الأمهرا بالمشاركة في المعركة ضد التيغراي، دون الاكتراث بالعداء التاريخي بين القوميتين. أضف إلى ذلك ما تعرض له التيغراويون من استهداف في مختلف القطاعات العسكرية والمدنية، والتحريض المكثف ضدهم، عبر الوسائط الإعلامية الإثيوبية المختلفة دون تمييز. كل هذه التصرفات، أرسلت إشارة واضحة إلى شعب التيغراي، بأنّ الصراع تحول إلى معركة قومية، وليس كما ادعى آبي أحمد ضد مجموعة خارجة عن القانون، وهنا استطاعت قيادات التيغراي توحيد عوامل قوة التيغراي الذاتية والموضوعية في جبهة واحدة. هذه الأمور وغيرها مجتمعة، لعبت دورا كبيرا في إعادة سيطرة قوات دفاع التيغراي على الإقليم مرة أخرى.

وخارجيا، استطاعت الدبلوماسية التيغراوية إقناع المجتمع الدولي، بأن سكان إقليم تيغراي يتعرضون للإبادة العرقية من قوة خارجية، ومن مليشيات الأمهرا، وتم تزويد المنظمات الدولية بأدلة أولية حول ذلك، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تستنفر على وجه السرعة، للحيلولة دون وقوع إبادة جماعية، مثل الذي حدث في رواندا والبوسنة وغيرهما.

وتم الضغط على الحكومة الفيدرالية، للسماح فورا للمنظمات الإنسانية بتقديم المعونات الإنسانية للسكان، والحقوقية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في الإقليم، وسحب القوات الإريترية ومليشيات الأمهرا من الإقليم على وجه السرعة، و إعلان وقف الحرب في الإقليم. وبما أنّ الحكومة الفيدرالية لا تملك هامش المناورة أمام هذه الضغوطات، بسبب ملفاتها الأخرى المفتوحة، كملف سد النهضة، وصراعها في منطقة الفشقة مع السودان، وملف المعونات والمنح التي تقدم لها سنويا، والتي تغطي جزءا كبيرا من ميزانيتها؛ لكل هذه الأسباب وغيرها، لم يستطيع آبي أحمد الصمود أمام الضغط الدولي الهائل، والاستنزاف المستمر الذي كانت تتعرض له موارد الدولة بسبب هذه الحرب، فأعلن بتلك السرعة وقف الحرب من جانب واحد، وسحب قواته من الإقليم، وهذا ما أشار إليه وزير شؤون الدولة في الخارجية الإثيوبية أثناء مؤتمره الصحفي، وعبر عنه بـ (المهددات الخارجية)، التي لا يمكن فصلها عن الصراع في التيغراي[١١].

وفي المقابل، فإنّ قيادة التيغراي وسعت نطاق المعركة إلى الأقاليم الأخرى؛ فتقدمت إلى الإقليمين: العفري والأمهري، كما سبقت الإشارة إليه، إلى أن شن الجيش الفيدرالي وحلفاؤه هجوما مضادا على قوات التيغراي، التي كانت تزحف إلى أديس أبابا، وإجبارها على الانسحاب إلى حدود إقليم التيغراي[١٢]. ومنذ تلك الفترة، فإن كلا منهما توقف في مكانه؛ الأمر الذي يوحي أن كلا الطرفين أصيب بالضعف، وحصل بينهما التوزان السلبي في عناصر القوة، وأنّ هذا التوقف قد يكون لإعادة كل طرف قواه، من أجل خوض جولة أخرى من القتال.

و قد يكون للجنوح إلى الحلول السلمية، و هناك مؤشرات للفرضية الأخيرة، منها: إعلان جيش الفيدرالية عدم نيته التوغل إلى إقليم التيغراي، رغم انتصاراته الأخيرة، وقيام الحكومة الفيدرالية بإطلاق سراح قيادات التيغراي التاريخيين من السجن، مثل: سبحت نقا، وآخرين [١٣]، وتشكيل مفوضية الحوار الوطني. وفي المقابل، إعلان رئيس إقليم التيغراي وقف إطلاق النار، والرغبة في التفاوض مع الحكومة الفيدرالية.[١٤] وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية؛ فهناك قوى في المعسكرين، غير مستعدة للمساومة للوصول إلى التصالح والحلول الوسطية؛ فأبي أحمد يواجه معارضة من الأمهرا،[١٥] وخاصة إذا أراد إعادة الأراضي المتنازع في تبعيتها إلى التيغراي، مثل: حمرة، وولقيت، وغيرها. ومثلهم العفر، والقوميات الأخرى، والحليف الإريتري، وغيره. كما أنّ تساؤلات الشعب ستطارد أبي أحمد: لماذا خاضوا تلك الحروب الطاحنة للعودة إلى نقطة البداية؟ ونفس الأسئلة ستطرح على قيادة التيغراي من الشعب، ومن جناح الاستقلال في داخلها. أضف إلى ذلك مواجهة تحديات عديدة لتداعيات الحرب؛ سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، لإدارة الحكم في الإقليم، وكيفية الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الفيدرالية، وتهدئة التوترات مع إقليمي الأمهرا والعفر، وإدارة ملف الصراع مع الحكومة الإريترية، التي تقع على مرمى حجر من الحدود. هذا على المدى القريب، أمّا إستراتيجيا؛ فإنّ التيغراويين أمام ثلاثة خيارات لا رابع لها: فأما الخيار الأول: فالبقاء مع إثيوبيا

الموحدة، ويكون لهم فيها حجمهم الطبيعي في الثروة والسلطة، وبناء دولة المواطنة مع شركائهم الآخرين. وأما الخيار الثاني: فإعلان الاستقلال التام عن إثيوبيا، وتأسيس دولة تيغراي، وهذا الخيار يواجه تحديات ذاتية، وأخرى موضوعية، وهي تتمثل في الشكوك القائمة في امتلاك الإقليم مقوّمات الدولة من الناحية الاقتصادية والجغرافية، بسبب انحصاره في جبل استهلكت كل موارده. وسياسيا: هل هذا الخيار يجد قبولا واعترافا من القوى الدولية والإقليمية، التي لا ترغب في فتح باب التفكيك والتركيب في القارة الإفريقية؟ وأما الخيار الثالث: فهو أن تتفاوض قيادة التيغراي مع الحكومة الفيدرالية في توسيع صلاحيات الحكم في الإقليم، مثل: نظام كونفدرالي، أو حكم ذاتي، أو غيره. مع إتاحة الفرصة لشعب الإقليم في تقرير المصير لاحقا، وفقا للدستور الإثيوبي، بعد ترتيبات مع القوى الفاعلة في إثيوبيا.

الخاتمة

إنّ تطوّرات الأحداث في الميدان منذ بدء الحرب، تميّزت بتسارع تحولات عناصر القوة فيها من طرف إلى آخر في جولاتها الثلاث، إلى أن وصلت إلى التوازن السلبي للقوة، وإعلان الطرفين وقف إطلاق النار، والرغبة في التفاوض لإنهاء الصراع بينهما سلميا. وهو ما يعكس إدراك الطرفين صعوبة حسم هذا النزاع عسكرياً. وفي المقابل، فإنّ مساعي الحل السلمي بينهما تواجه تعقيدات و صعوبات، لوجود قوى غير مستعدة للمساومة في المعسكرين. وإن كانت فرص الحلول السلمية في الوقت الحالي تبدو راجحة، ولكن في المقابل – أيضا – فإنّ تأزم الأمر مجددا في إثيوبيا، أمر وارد.

الهوامش والإحالات

(1) Crisis Group Africa, *Briefing N°167: Finding a Path to Peace in Ethiopia's Tigray Region*, (Nairobi/Brussels: Crisis Group Africa, 2021), 8-10, https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b167-ethiopia-tigray-region.pdf.

(2) "2019 - Nobel Peace Prize," *The Nobel Peace Prize*, 2019, https://www.nobelpeaceprize.org/laureates/2019.

(3) "2019 - Nobel Peace Prize".
«إفادات رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد للبرلمان الإثيوبي في بداية الحرب،» يوتيوب، (٣٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٩، يوليو، ٢٠٢١م، https://www.youtube.com/watch?v=CzBBcVm9pMQ.

(4) Kassahun Mellesse, "Tigray's War Against Ethiopia Isn't About Autonomy. It's About Economic Power," *Foreign Policy*, November 20, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/11/19/tigray-tplf-war-against-ethiopia-abiy-ahmed-isnt-about-autonomy-its-about-economic-power/.

Hailemariam Desalegn, "Ethiopia's Government and the TPLF Leadership Are Not Morally Equivalent," *Foreign Policy*, November 24, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/11/24/ethiopia-tigray-war-endf-tplf-abiy-ahmed-federal-government-not-morally-equivalent/.

(٥) إدريس جميل، «تطوّرات أحداث الحرب في إثيوبيا .. والسيناريوهات المتوقعة،» عربي ٢١، (٢٤، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، https://arabi21.com/story/1317169/تطورات-أحداث-الحرب-في-إثيوبيا-والسيناريوهات-المتوقعة.

(6) Crisis Group Africa, *Briefing N°160: Toward an End to Ethiopia's Federal-Tigray Feud*, (Addis Ababa/Nairobi/Brussels: Crisis Group Africa, 2020), https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b160-ethiopia-federal-tigray-feud_0.pdf.

(7) Eritrea Focus and Oslo Analytica, *The Tigray War and Regional Implications: Volume 1*, (Eritrea: Eritrea Hub, 2020-2021), 10-11, https://eritreahub.org/wp-content/uploads/2021/07/The-Tigray-War-and-Regional-Implications-Volume-1.pdf.

(٨) أنور العنسي، «الصراع في تيغراي: البعد الإريتري في الأزمة،» بي بي سي عربي، (١، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.bbc.com/arabic/world-55131348.

(٩) إدريس جميل، «الحرب الإثيوبية وتحولات عناصر القوة من طرف لآخر،» عربي ٢١، (١٠، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://arabi21.com/story/1403551/الحرب-الإثيوبية-وتحولات-عناصر-القوة-من-طرف-لآخر.

(10) "Eritrea denies troop incursion into Ethiopia's Tigray," *Reuters*, November 10, 2020, https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-conflict-minister-idUSKBN27Q1KU.

«الحوار الذي أجرته وسائل الإعلام المحلية مع فخامة الرئيس أسياس أفورقي في السابع عشر من فبراير٢٠٢١م،» وزارة الإعلام في إريتريا ، (٢٣، فبراير، ٢٠٢١م)، https://shabait.com/2021/02/23/الحوار-الذي-أجرته-وسائل-الإعلام-المحل/.

(١١) العربية، «مقابلة خاصة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الإثيوبية رضوان حسين،» يوتيوب، (٩، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.youtube.com/watch?v=7oGHhRRsbQI.

(١٢) جميل، «الحرب الإثيوبية وتحولات عناصر القوة من طرف لآخر».

(13) "Sebhat Nega and Jawar Mohammed Released from Prison," *Borkena*, January 7, 2022, https://borkena.com/2022/01/07/sebhat-nega-and-jawar-mohammed-released-from-prison/.

Dawit Endeshaw, "Ethiopia Frees Opposition Leaders from Prison, Announces Political Dialogue," *Reuters*, January 8, 2022, https://www.reuters.com/world/africa/ethiopia-releases-opposition-party-leader-2022-01-07/.

(١٤) عبدالقادر محمد علي، «مستقبل عملية السالم في إثيوبيا في ضوء تداعيات النزاع في إقليم تيغراي،» متابعات إفريقية ٢٤، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م)، ١٧، https://www.kfcris.com/ar/view/post/378.

(١٥) محمد علي، «مستقبل عملية السلام في إثيوبيا في ضوء تداعيات النزاع في إقليم تيغراي،» ٢٠.

تشابكات السياسة والرياضة:
إطلالة على بطولة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم عام ٢٠٢٢م

د. مروة نظير، أستاذ العلوم السياسية المساعد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

العلاقة بين السياسة وكرة القدم

يرى بعض المحللين أن جوهر كرة القدم، يتطابق مع جوهر السياسة؛ فكلاهما قائم على المنافسة والصراع، وأن إدارة المباراة تشبه إدارة العلاقات الدولية، أو حتى إدارة الحروب، التي تعتمد على دراسة نقاط قوة الخصم ونقاط ضعفه قبل المعركة، بغرض هزيمته في النهاية. بيد أن التشابكات بين السياسة وكرة القدم، تتجاوز فكرة المضاهاة بينهما؛ فكرة القدم هي الرياضة الجماعية الأكثر شعبية التي تتنافس فيها فرق وطنية، يلعب كل منها باسم دولته. وتبدأ المباراة -عادة - بعزف الموسيقى الوطنية لدولتي الفريقين المتنافسين، اللتين يرفع فريق كل منهما العلم الوطني. كما باتت كرة القدم إحدى أدوات الدبلوماسية الدولية، أو إحدى وسائل تحقيق الوحدة الوطنية في البلاد المتعددة الأعراق واللغات والديانات، حين تتضافر مختلف الجماعات حول المنتخب الوطني، الذي يعد رمزًا للأمة[١].

وفي حالات الاستقطاب، ربما تكون كرة القدم سببًا في صراع بين الدول، والتنافس الوطني، مثل ما حدث بين السلفادور وهندوراس في عام ١٩٦٩م، والأزمة السياسية التي اندلعت بين مصر والجزائر في عام ٢٠١٠م[٢].

من ناحية أخرى، يزخر تاريخ اللعبة بوقائع شتى، تعكس التشابك بين كرة القدم، والانغماس في القضايا السياسية، ومن أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، ما حدث خلال عام ١٩٥٨م؛ إذ اجتمع عدد من أشهر اللاعبين الجزائريين في الدوري الفرنسي ليلا، وقرروا مغادرة البلاد سويًا، ليتجمعوا في تونس، ويشكلوا المنتخب الوطني الجزائري تحت رعاية جبهة التحرير الوطني، وقد خاض ذلك الفريق قرابة مائة مباراة خلال فترة عشرين شهرًا، ليمثّل طموحات الشعب الجزائري بالحكم الذاتي، أكثر من أي شيء آخر[٣].

كما أن استخدام الشعارات السياسية في الملاعب ظاهرة متكررة، تعبيرا عن مواقف وانتماءات، أو دعما لقضايا بعينها، وتجلى ذلك في مواقف عدة، منها[٤]:

- السلام الفاشي الذي نفذه اللاعب الإيطالي «باولو دي كانيو» مرارًا، محييًا جماهير نادي لاتسيو، الذي لعب في صفوفه في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠م.

- رفع نجم المنتخب المصري السابق محمد أبو تريكة قميصه، مظهرًا عبارة «تعاطفًا مع غزة»، بعد تسجيله هدفًا في مرمى السودان، في بطولة كأس الأمم الإفريقية عام ٢٠٠٨م، في ظل الحصار الإسرائيلي للقطاع.
- رفع مهاجم المنتخب التونسي سلامة القصداوي لافتة «تونس حرة» مساندةً للثورة، بعد تسجيله هدفًا في شباك الجزائر، في كأس أمم إفريقيا للمحليين عام ٢٠١١م.
- ارتداء «بيب غواردیولا»، مدرب نادي مانشستر سيتي شارة صفراء، تأييدًا لانفصال كتالونيا عن إسبانيا، في كل مباريات ناديه؛ منذ استفتاء الانفصال، وحتى مارس عام ٢٠١٨م؛ وعندها عاقبه الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم، وفرض عليه غرامة.

وبسبب شعبية كرة القدم عالميًّا؛ فقد أضحت إحدى أدوات القوة الناعمة للدول، ولدورها المتعاظم في السياسة الدولية، فقد صُكَّ مفهوم «دبلوماسية كرة القدم»، الذي يعني استخدام الاهتمام الدولي المشترك بكرة القدم، في تكوين شبكات يمكن استخدامها في أغراض متعددة، بما فيها الدبلوماسية، وإقامة علاقات سياسية وتجارية، والترويج للمنتجات، والسياحة، والتنمية، والتعليم. كما يمكن استخدام «دبلوماسية كرة القدم» في تحسين صورة الدولة. وكثيرًا ما لعبت كرة القدم دورًا في تحسين العلاقات بين الدول، بعد فشل الوسائل الدبلوماسية التقليدية، والمثال الأكثر شهرة على ذلك، مباراة إيران والولايات المتحدة في كأس العالم بفرنسا عام ١٩٩٨م. ويُمثل اللاعب المصري البارز «محمد صلاح»، نموذجًا للكيفية التي تكوّن فيها كرة القدم مصادر إضافية لمصادر القوة الناعمة للدولة؛ حيث إن الإنجازات التي حققها في واحد من أكبر الأندية الإنجليزية، جعلته أحد وسطاء السمعة، الذين يضطلعون بدورٍ في صياغة صور إيجابية لمجتمعاتهم. وتذهب كثير من التحليلات الغربية، إلى أن استمرار علاقته الإيجابية مع الجماهير الغربية، يمكن أن يساعد في تخفيف حدة الكراهية للعرب والمسلمين في العديد من المجتمعات الغربية، خاصةً إذا ترافق دوره مع إستراتيجية كلية، لإعادة إنتاج صور المجتمعات العربية وسمعتها في الغرب[٥].

تشابكات السياسة وكرة القدم في الفضاء الإفريقي

سمحت الشعبية الجارفة لكرة القدم في إفريقيا، بأن تكون لهذه اللعبة أدوار سياسية متعددة، يتعلق بعضها بمكانة إفريقيا كفاعل على الصعيد الدولي، لاسيما علاقاتها مع أوروبا، فيما ترتبط أدوار أخرى بالتقريب بين شعوب القارة ودولها، فضلا عن الدور الذي تلعبه، كآلية للتجنيد السياسي في بعض الحالات. فمن ناحية أولى، يشير بعضهم إلى أن كرة القدم في الدول الإفريقية، التي ولدت منقسمة، وبحدود مصطنعة، ساعدت على بناء هوية موحَّدة متخيلة في الإدراك العام، لدى مختلف الجماعات العرقية؛ أي إنها مارست دورا في بناء الهوية الوطنية، وإثارة المشاعر الخاصة بالوحدة والانتماء. ولعل اللاعب

ديدييه دروغبا، يُمثل نموذجا فريدا في هذا الصدد؛ إذ يعتبر رمزا لساحل العاج الجديدة بعد الحرب الأهلية، التي دامت خمس سنوات. بيد أنه عندما تمكَّن المنتخب القومي بقيادة دروغبا من الوصول إلى نهائيات كأس العالم عام ٢٠٠٦م في ألمانيا، وفي أثناء مباراة التأهل في أكتوبر عام ٢٠٠٥م، دخل دروغبا غرفة تبديل الملابس مُحَاطا بزملائه، ثم خرَّ على ركبتيه، متوسلاً الفصيلين المتحاربين لإلقاء أسلحتهما، وإعطاء السلام فرصة. لقد كان الوصول إلى كأس العالم بمثابة الموجة العاطفية المثالية، التي استطاع من خلالها دروغبا أن يُوحِّد الأمة، ويسهم في بناء السلام؛ ليس هذا فحسب؛ بل لقد اقترح ديدييه دروغبا أن تقام مباراة فريقه في تصفيات كأس الأمم الإفريقية ضد مدغشقر في بواكيه، التي كانت معقل التمرد شمال البلاد[٦].

ومن ناحية ثانية، فقد مثلت كرة القدم أحد أساليب التواصل بين دول القارة السمراء؛ ففي ظل اختلاف الثقافات بين الدول الإفريقية، شكلت كرة القدم أرضية، من الممكن أن تُبنى عليها هوية مشتركة، خاصة بين الشباب (وهو القطاع الأكبر بين سكان الدول الإفريقية)، وتكون بمثابة آلية للتواصل، والتعرف على ثقافات متعددة بين الشعوب الإفريقية. ومن ثم يعتبر كثيرون أن بطولة أمم إفريقيا لكرة القدم، تعد أداة فعالة في محاولات إرساء التكامل القاري، وترسيخ الهوية بين الدول الإفريقية، التي تتسع لمختلف ثقافات القارة[٧].

وفي السياق ذاته، تعكس التفاعلات المرتبطة بالبطولات القارية لكرة القدم، حالة العلاقات البينية بين الدول الإفريقية، وقد حملت بطولة الأمم الإفريقية لعام ٢٠١٩م، دلالة كبرى في هذا الشأن؛ فقد كان من المفترض أن يتم تنظيم البطولة في دولة الكاميرون، ولكن الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، رأى أن تجهيزات البنية الأساسية التي تسمح باستضافة البطولة، غير مكتملة في دولة الكاميرون، وبالتالى بات السؤال مطروحًا حول من سيقوم باستضافة البطولة، وكان التنافس بين مصر ودولة جنوب إفريقيا، وعندما تم التصويت من قبل الاتحادات القارية، حازت دولة جنوب إفريقيا على صوت واحد، وحصلت مصر على باقي الأصوات. وعكس هذا المشهد معاني عديدة؛ فأولًا، نتيجة التصويت تشير لامتلاك مصر لبنية أساسية رياضية تفوق تلك التي تمتلكها دولة جنوب إفريقيا، التي نظمت كأس العالم عام ٢٠١٠م. وثانيا، الاختيار في حد ذاته، والفوز به بأغلبية من الأصوات، يدل على مكانة قارية لمصر، تصنعها كرة القدم، وإمكانات مصر التنظيمية. وثالثًا، تقدم مصر لتنظيم البطولة بعد عدم تمكن الكاميرون من تنظيمها، يدل على حرص مصر على استخدام أدوات القوى الناعمة في رعاية التعاون الإفريقي[٨].

ومن ناحية ثالثة، فقد صار نجوم كرة القدم في إفريقيا، مثل: الكاميروني صموئيل إيتو، والليبري جورج وياه، والمصري محمد صلاح، أيقونات عالمية، يتعدّون دورهم كمجرد لاعبين محترفين في عالم كرة القدم،

ويُنظَر إليهم كرمز للأمة بأكملها، وربما يقرر بعض هؤلاء اللاعبين الدخول مباشرة إلى عالم السياسة، مثل جورج وياه، الذي تمكّن من الفور بمنصب الرئاسة في ليبيريا عام ٢٠١٧ [٩].

ومن ناحية رابعة، يرى بعضهم أن الاتجاه العالمي نحو «سلعنة» كرة القدم الاحترافية، بمستويات غير مسبوقة من الملكية والرعاية، ومبيعات التذاكر، إلى تراخيص البث التلفزيوني.. إلخ، وانخراط لاعبي إفريقيا في هذه العملية، أسهم - ولو بشكل غير مباشر - في تكريس علاقات التبعية والاستغلال بين إفريقيا وأوروبا؛ لذا لم يكن مستغرَبا أن تعلن رواندا أنها وقَّعت صفقة رعاية بعنوان «قم بزيارة رواندا»، مع فريق الأرسنال الإنجليزي، تبلغ قيمتها ٣٠ مليون جنيه إسترليني. ويمثل تصدر اللاعبين الأفارقة للبطولات الأوروبية مجالا آخر، تم فيه دمج إفريقيا تمامًا في شبكات الرياضة الرأسمالية العالمية؛ فقد أضحت عمليات نقل اللاعبين الأفارقة للأندية الأوروبية تجارة رائجة؛ فمثلا أصبح السنغالي ساديو ماني أغلى لاعب كرة قدم إفريقي في التاريخ، عندما انضم إلى ليفربول في عام ٢٠١٦م، مقابل رسوم نقل بقيمة ٣٥ مليون جنيه إسترليني[١٠].

العوامل السياسية وبطولة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم عام ٢٠٢٢م : مؤثرات واستدلالات

كان من المفترض أن تقام البطولة الإفريقية في شهري يناير وفبراير عام ٢٠٢١م، لكنها تأجلت بسبب جائحة كورونا، لتجري في ظل ظروف استثنائية، لعبت العوامل السياسية فيها دورا لا يمكن إنكاره، ظهر في تجليات عدة؛ منها ما يخص التفاعلات الدولية الناجمة عن عولمة صناعة كرة القدم، ومنها ما يتعلق بالتحديات الداخلية بدولة الكاميرون المضيفة للبطولة .

فعلى صعيد العلاقات الدولية، تعرض الاتحاد الإفريقي لكرة القدم «كاف» لضغوط أوروبية قبيل البطولة بهدف تأجيلها؛ إذ أرسل اتحاد الأندية الأوروبية، خطابا إلى الفيفا والكاف، أكد خلاله رفضه إرسال اللاعبين الأفارقة المحترفين في أوروبا إلى منتخبات بلادهم للمشاركة في البطولة، بسبب نقص الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا. كما تدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم – الفيفا - بعد ضغط أوروبي لتأجيل بطولة أمم إفريقيا؛ فحاول جياني إنفانتينو رئيس الفيفا، إقناع الكاف بتأجيل البطولة[١١].

بيد أن مراقبين يرون أن الاعتراض الأوروبي على توقيت البطولة، هو موضعُ جدل؛ لأنها تقام كل عامين، وفي منتصف موسم الكرة الأوروبية، وهو ما يُبعد النجوم الأفارقة عن الأندية الأوروبية في فترة حساسة من الموسم. ففي كل بطولة، وقبل ظهور الفيروس، كانت الصحف تنشغل بنشر التقارير عن حرمان الأندية

من نجومها، ولعل هذا ما دفع رئيس الاتحاد الكاميروني لكرة القدم صامويل إيتو، وهو واحد من أساطين كرة القدم، للتأكيد على عدم وجود سبب مقنع لعدم إقامة بطولة كأس أمم إفريقيا في موعدها، مضيفا أنه «أقيمت يورو عام ٢٠٢٠م في ملاعب ممتلئة، وفي مدن أوروبية متعدّدة، ولم نرَ شيئاً قد حدث، فما هو العذر في تأجيل كأس الأمم الإفريقية؟»[١٢]

أثارت تلك الأحداث تفاعلا على المنصات الإعلامية الرقمية، لاسيما مع الانتقادات التي وجهها لاعبون أفارقة للاتحاد الدولي لكرة القدم. كما شاع استخدام وسم «عنصرية الفيفا ضد الأفارقة» باللغة العربية والإنجليزية، وسط اتهامات بـ«ازدواجية المعايير التي تتبعها الفيفا تجاه الكرة الإفريقية»، وذلك مع قراره السماح للأندية الأوروبية بالاحتفاظ باللاعبين الأفارقة المحترفين في صفوفها حتى ٣ يناير ، رغم اقتراب موعد بطولة كأس الأمم الإفريقية (٩ يناير-٦ فبراير عام ٢٠٢٢م)[١٣].

كذلك ربط بعضهم حالة الاستقطاب الأوروبي- الإفريقي بالضربة التي تلقاها رئيس الاتحاد الكاميروني الجديد، والرجل الأول لبطولة أمم إفريقيا، صامويل إيتو، قبل أسبوعين من انطلاق البطولة؛ إذ كشفت قائمة «المدينين» التي نشرتها سلطات الضرائب في إسبانيا، أن النجم الكاميروني مدين بقرابة مليون يورو للخزانة الإسبانية، عن الأعوام التي قضاها مع فريق برشلونة، بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩م، وطالب مكتب المدعي العام الإسباني بفرض عقوبات على إيتو، تصل إلى عشرة أعوام سجن، وغرامة قدرها ١٨ مليون يورو، بتهمة التهرب من دفع ٣,٩ مليون يورو كضرائب ناجمة عن حقوق بيع صوره، خلال فترته مع برشلونة[١٤].

أما فيما يخص الداخل الكاميروني، فكانت التحديات السياسية، ترتبط أساسا بالحرب الأهلية التي تضرب البلاد منذ ما يقرب من ٥ سنوات، بسبب الإرث الاستعماري؛ حيث قسم الفرنسيون والبريطانيون الكاميرون بينهم، ما ترك فجوة لغوية بين سكان البلاد. وقد شكا الناطقون بالإنجليزية، لعقود بعد الاستقلال من تهميشهم، مع تركز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي الأغلبية الناطقة بالفرنسية. وقاد المحامون والمعلمون في عام ٢٠١٦م حركة احتجاجية سلمية في مناطق الكاميرون الناطقة بالإنجليزية، فتم القبض على العديد منهم، وفي غضون بضعة أشهر، كانت المنطقة في حالة حرب. وارتفعت درجة القلق لمنظمي البطولة قبل أسابيع من موعدها، عندما أرسل الانفصاليون الناطقون بالإنجليزية في الكاميرون تهديدا شديد اللهجة لمنظمي البطولة، وهددوا «بتخريب المباريات»، وتعريض المنتخبات المشاركة، في مدن تقع تحت سيطرتهم، للخطر الحقيقي، بشن هجمات ضد ليمبي وبويا، وهما مدينتان تستضيفان مباريات كأس أمم إفريقيا. كما وجهت الحركة تهديدا مباشرا للمنتخبات التي تخوض مبارياتها في مناطق

غرب الكاميرون المتحدثة بالإنجليزية، ومن بينها تونس وموريتانيا، لأن الحركة تعتبر نجاح البطولة نجاحا للحكومة الكاميرونية[١٥].

وعلى صعيد متصل، عولت الكاميرون على كأس الأمم الإفريقية لتنشيط اقتصادها الذي يعاني كثيرا، ومر بمرحلة عصيبة، زادت من تعميقها جائحة كورونا؛ إذ من المتوقع وصول معدل النمو الاقتصادي لـ ٣,٥٪ خلال العام الحالي، كما أن الإيرادات النفطية التقديرية للكاميرون خلال العام الحالي، أقل من التوقعات الأولية، لكن تحسن الإيرادات غير النفطية نسبيا، وتقييد الإنفاق العام، سيسهم في تعويض هذا التراجع. وتستهدف الكاميرون تجنب اللجوء إلى تشديد السياسة النقدية، وخفض عجز الميزانية تدريجيا إلى ٣,١٪ خلال العام الحالي، ثم ١,٩٪ خلال العام المقبل، ليصبح أقل من ١٪ في عام ٢٠٢٤م، كما تستهدف السلطات خفض معدل الدين العام إلى أقل من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم تسعى الكاميرون للاستفادة القصوى من استضافتها لكأس الأمم الإفريقية لدعم الاقتصاد. فحسب تقارير، استثمرت الكاميرون مبالغ ضخمة لاستضافة كأس أمم إفريقيا بشكل مثالي، حيث بلغ حجم الإنفاق ٧٦٠ مليون يورو، شملت البنية التحتية للبلاد؛ سواء رياضية، أو فندقية، وطرق، ومواصلات. وقامت الحكومة ببناء ٤ ملاعب جديدة، وتجديد ملعبين، ليكونا ملائمين لمواصفات «كاف».. فيما استثمر مواطنون مدخراتهم للاستفادة من استضافة بلادهم للبطولة، من خلال فتح أكشاك حول الملاعب، أو استئجار مساحات مخصصة للسيارات، ومطاعم، وغيرها من الأمور التي تحقق الأرباح، والتي تكون مستهدفة من استضافة مثل هذه البطولات[١٦].

هذا وقد شهدت فعاليات البطولة بعض الأحداث التي كانت سببا في استدعاء العوامل والدلالات السياسية على نحو سلبي؛ فعلى سبيل المثال، استدعيت التشكيكات في مدى جهوزية الكاميرون لاستضافة البطولة في مناسبات عدة مثل: الخطأ الذي ارتكبه الحكم الزامبي جاني سيكازوي، بإطلاق صافرة نهاية اللقاء بين تونس ومالي، قبل انقضاء الوقت الأصلي بخمس دقائق، ليتراجع بعد ذلك، ويقرر استكمال المباراة. إلا أن الحكم عاد وأنهى اللقاء قبل ثوان من اكتمال الوقت الأصلي، مما أثار غضب الفريق التونسي، لتنتهي المباراة في مشهد «فوضوي»..، وعدم تمكن الفرقة الموسيقية من عزف النشيد الوطني الصحيح للفريق الموريتاني أكثر من مرة، قبل انطلاق مباراته مع فريق غامبيا. وعدم توفير حافلة لنقل لاعبي المنتخب الجزائري بعد انتهاء فقرة تدريبية. فيما كان البعد الأمني حاضرا أيضا في الجدل بشأن البطولة، مع إلقاء الضوء على تعرض صحفيين جزائريين للسرقة[١٧].

واعتبر كثيرون أن سوء أرضية بعض الملاعب، يعيق تسيير الكرة، وبالتالي يؤثر في نتائج المواجهات؛ فقد اشتكت كل من الجزائر وساحل العاج من أرضية «جابوما» بعد مباراتهما أمام سيراليون. كما شككت بعثة

بوركينا فاسو في حقيقة اختبارات الكشف عن فيروس كورونا، التي خضع لها لاعبوها، والتي أظهرت إصابة ما لا يقل عن أربعة لاعبين، إضافة إلى المدرب. وأكدت أنها ليست اختبارات «بي سي آر» التي يجب إجراؤها قبل ٤٨ ساعة من المباراة، مطالبة بوجهة نظر ثانية[١٨].

فيما اعتبر البعض أن حادثة التدافع على أرض ملعب أوليمبي في العاصمة الكاميرونية ياوندي في ٢٤ يناير ٢٠٢٢ م، والتي أدت إلى وفاة ٨ أشخاص، وإصابة ٣٨ شخصا بجروح، قبل مباراة البلد المضيف وجزر القمر في ثمن النهائي، كان مأساة، وستظل ذكرى سوداء في تاريخ النسخة الثالثة والثلاثين من كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم[١٩].

الهوامش والإحالات

(١) عمار حسن، «كرة القدم كراية قومية.. دراسة في الاستعارة السياسية»، مجلة شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٨م)، https://arabaffairsonline.com/كرة-القدم-كراية-قومية-دراسة-في-الاستع/.

(٢) عمرو عبد العاطي، «دبلوماسية الرياضة: كرة القدم والسياسة بين رسائل السلام وإشعال الأزمات،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٤، يونيو، ٢٠١٨م)، https://futureuae.com/article.php/FutureFile/Item/41/.

(٣) محمود عصام، «كرة القدم: الأفيون الذي يصلح للمقاومة،» إضاءات، (١١، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.ida2at.com/football-the-opium-for-resistance/.

(٤) ليال حداد، «حب ومصلحة: حكايات من العلاقة المعقدة بين كرة القدم والسياسة،» منشور، (١٤، يونيو، ٢٠١٨م)، https://manshoor.com/politics-and-economics/when-politics-plays-football/.

(٥) عبد العاطي، «دبلوماسية الرياضة: كرة القدم والسياسة بين رسائل السلام وإشعال الأزمات».

(٦) حمدي عبد الرحمن، «كرة القدم والسياسة في إفريقيا: جدلية العولمة والتسييس،» قراءات إفريقية، (١٠، يوليو، ٢٠١٩م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/كرة-القدم-والسياسة-في-إفريقيا-جدلية-العولمة-والتسييس#sthash.1dxpjAr9.dpbs.

(٧) زياد عقل، «كأس الأمم الإفريقية.. كرة القدم والهوية،» مجلة أحوال مصرية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/16930.aspx.

(٨) عقل، «كأس الأمم الإفريقية.. كرة القدم والهوية».

(٩) عبد الرحمن، «كرة القدم والسياسة في إفريقيا: جدلية العولمة والتسييس».

(١٠) عبد الرحمن، «كرة القدم والسياسة في إفريقيا...».

(١١) محمد السعيد، «٣ محاولات بائسة.. كيف فشلت مساعي أوروبا لتأجيل أمم إفريقيا؟،» صحى البلد، (٢٥، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.elbalad.news/5099629.

(١٢) حسن عطية، «إفريقيا أولا.. كأس الأمم الإفريقية احتفال بالفخر والأخوة،» الميادين، (١، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.almayadeen.net/sports/إفريقيا-أولا-كأس-الأمم-الإفريقية-احتفال-بالفخر-والأخوة.

(١٣) كأس الأمم الإفريقية: استمرار الجدل حول الحدث الكروي وأبو تريكة يتهم الفيفا بـ «احتقار الأفارقة»، بي بي سي عربي، (١، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/trending-59848551.

(١٤) «فضيحة «للأسطورة» إيتو تهز كأس أمم إفريقيا قبل انطلاقها،» سكاي نيوز عربية، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.skynewsarabia.com/sport/1489638-فضيحة-للأسطورة-إيتو-تهز-كأس-أمم-إفريقيا-انطلاقها.

(١٥) جيمس كوبنال،»كأس الأمم الإفريقية: قصة التمرد الذي يلقي بظلاله على المنافسات في الكاميرون،» بي بي سي عربي، (١٤، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/world-59983164.

(١٦) «كأس الأمم الإفريقية.. رهان الكاميرون لتنشيط اقتصادها المرهق،» العين الإخبارية، (٥، يناير، ٢٠٢٢م)، https://al-ain.com/article/cameroon-looks-to-revive-the-economy-from.

(١٧) «كأس الأمم الإفريقية: جدل إلكتروني حول أحداث «غير تقليدية» في البطولة بالكاميرون،» بي بي سي عربي، (١٣، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/trending-59982450.

(١٨) علاوة مزياني، «كأس الأمم الإفريقية ٢٠٢٢: عودة على أبرز المحطات الرياضية والتنظيمية بين إخفاقات متكررة ومأساة منسية،» فرانس ٢٤، (٦، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.france24.com/ar/رياضة/20220206-كأس-الأمم-الإفريقية-2022-عودة-على-أبرز-المحطات-الرياضة-والتنظيمية-بين-إخفاقات-متكررة-ومأساة-منسية.

(١٩) «الاتحاد الإفريقي لكرة القدم لم يساعد المنظمين المحليين: كأس أمم إفريقيا: مأساة ملعب أوليمبي نقطة سوداء في إرث الكاميرون،» إيلاف، (٦، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://elaph.com/Web/Sports/2022/02/1464130.html.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على المغرب

د. محمد لكريني، كلية الحقوق آيت ملول، جامعة ابن زهر، أغادير.

ترتبت تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة على المملكة المغربية، كما على غيرها من بلدان العالم، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية؛ فالبلدان المتحاربان، يصدّران مواد غذائية وطاقية مهمة، تستفيد منها العديد من الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء. وبذلك حظي الأمن الغذائي والأمن الطاقي بالنصيب الأوفر من الاهتمام الدولي، فضلا عن مجالات أخرى تأثرت أيضا، كالقطاع السياحي، وحركة الطيران، علاوة على العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، والتي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي برمته[1].

فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وبخاصة القمح، على اعتبار أن روسيا وأوكرانيا في مقدمة الدول المصدرة له، فضلا عن أسعار المحروقات، التي ارتفعت بدورها في الظرفية الراهنة. ولأن الحرب لم تنته بعد، ولا أحد يعلم متى ستتوقف، فإن الوضع يوحي بتأثيرات متعددة الأبعاد، وبعيدة المدى في الوقت نفسه.

أولا: الموقف المغربي من الحرب الروسية الأوكرانية

من بين أبرز أسباب الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، مسألة التحالفات بين دول المعسكرين الغربي والشرقي؛ خصوصا وأن بلدانا كانت محسوبة على الاتحاد السوفيتي سابقا، تراجعت، وأصبحت حليفا إستراتيجيا للدول الغربية؛ سواء من خلال الانضمام للاتحاد الأوروبي، أو من خلال محاولات الحصول على العضوية في حلف شمال الأطلسي؛ الأمر الذي أثار غضب روسيا، التي اعتبرت ذلك تهديدا حقيقيا لمصالحها القومية.

وفي المملكة المغربية، أكدت ديباجة دستور عام ٢٠١١م، على تنويع الشركاء الدوليين، وهي التوجهات الحالية للدبلوماسية الرسمية؛ إذ لم تعد تقتصر على شركائها التقليديين كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وغيرهما، وإنما انفتحت على دول أخرى، لم تكن في السابق ضمن اهتمامات المغرب بالشكل الكافي؛ كالصين، وروسيا، والهند.

وقد تعامل المغرب بحس دبلوماسي مع الحرب الروسية الأوكرانية؛ حينما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية شهر مارس ٢٠٢٢م، بسحب القوات الروسية من أوكرانيا، بأغلبية ١٤١ صوتا، ورفض ٥

دول، وامتناع ٣٥ بلدا؛ إذ اختار المغرب عدم الانحياز إلى أي طرف، من خلال عدم مشاركته في التصويت في هذه الجلسة، بمعنى عدم الاصطفاف مع أو ضد أحد الطرفين المتحاربين، أثناء جلسة التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي مقابل ذلك، قام بإصدار بلاغ أكد فيه موقفه المبدئي، الذي يتماشى مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتصل بالوحدة الوطنية والترابية للدول، بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي، وكذا الامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد باستعمالها، في العلاقات الدولية، والدعوة إلى تسوية النزاعات الدولية بشكل سلمي[٢].

يتضح من البلاغ الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية المغربية، أنه يتماشى بشكل كبير مع مبدأ الوحدة الترابية والوطنية للدول، وبذلك فهو منسجم مع مبادئ المغرب وقناعاته، آخذا بعين الاعتبار نزاع الصحراء. وإلى جانب ذلك؛ فالمغرب حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وله علاقات مهمة مع روسيا، توطدت بعد الزيارات المكوكية لرؤساء البلدين، منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، وتم خلالها التوصل إلى التعاون في قطاعات عدة. وتخشى المملكة المغربية من انعكاسات الحرب على أسعار النفط والغاز، خصوصا أن الجزائر قررت وقف إمداد أوروبا بالغاز عبر الخط المغاربي - الأوروبي، الذي يمر من الأراضي المغربية من جهة، ومن جهة أخرى، التخوف من أن تطال الحرب القائمة أسعار القمح، الذي يستورد المغرب من روسيا وأوكرانيا ثلث حاجاته منه[٣].

وترجع أسباب عدم مشاركة المغرب في جلسة التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى العديد من الأسباب، ومن بينها[٤]:

- وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين المغرب وروسيا.
- عدم الانجرار وراء دعم طرف دون الآخر؛ مما قد يفضي إلى العداء مع أحد الطرفين، وبخاصة أن المغرب يسعى إلى تسوية نزاع الصحراء المغربية، لاستكمال وحدته الترابية.
- يبدو وكأنه رد دين؛ فروسيا قد امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن في شهر أكتوبر عام ٢٠٢١م، على مضمون القرار الخاص ببعثة المينورسو، وهو ما يتماشى مع المصالح العليا للمغرب.

إن استمرار المغرب في عدم الانحياز إلى أحد الطرفين، كما جاء في بلاغ وزارة الشؤون الخارجية، يندرج ضمن قراراته السيادية، ولا يمكن تفسيره بأنه اصطفاف، أو موقف يتعارض مع القانون الدولي، وسلامة أراضي الدول، وهو ما جنّب المغرب مجموعة من الانتقادات في حال انحيازه لأحد الطرفين. بل الأكثر من ذلك، سيضر مصالح المغرب الحيوية والعليا إن هو خطا تلك الخطوة[٥]، علما أن المغرب في الآونة الأخيرة، عرف العديد من السلوكيات والقرارات الداعمة لسيادته على أقاليمه الجنوبية، عبر فتح مجموعة من القنصليات في مدينتَي العيون والداخلة، فضلا عن مشروع الحكم الذاتي المغربي الذي

اعتبره مجلس الأمن سنة ٢٠٠٧م - وما بعدها- بأنه مقترح جدي، وذو مصداقية، علاوة على موقف كل من ألمانيا وإسبانيا الصريح والداعم للمغرب، رغم المرور بفترة سادها التوتر مع هذين البلدين، بسبب تراكم مجموعة من المواقف المعارضة لأدواره الإقليمية المهمة، المتعلقة بإدارة الأزمة الليبية، أو فيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية.

من الواضح أن العلاقات المغربية الروسية، شهدت تطورات مهمة، رغم أنها لا تخلو من بعض الإشكالات؛ فالمغرب يأخذ في حسبانه أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، ولا يزال ينتظر حلا نهائيا لوحدته الترابية، ولاشك أن هذه الاعتبارات قد انعكست على الموقف المغربي من الحرب الروسية الأوكرانية، أثناء التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بإدانة روسيا، والاعتراض على تدخلها العسكري في أوكرانيا. وقد شارك المغرب كذلك في مبادرة لدعم أوكرانيا، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ أبريل عام ٢٠٢٦م؛ إذ مثّل الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني هذا اللقاء التشاوري، الذي حمل عنوان: « المجموعة التشاورية من أجل الدفاع عن أوكرانيا»، وعقد في القاعدة الجوية «رامشتاين» في ألمانيا، وحضره ممثلون عن ٤٠ بلدا؛ حيث كان يهدف إلى استتباب الأمن الأوكراني، والحفاظ على سيادته، بينما طرح حضور المغرب مجموعة من التساؤلات من بينها:

هل شكل حضور المغرب هذا اللقاء، خروجه عن الحياد الذي سلكه عند امتناعه على التصويت، في الجلسة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي نددت بالتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؟ أو أن حضوره هو امتداد للبلاغ الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية، والذي أكد على سيادة الدول، ووحدتها الترابية والوطنية، والالتزام بقواعد القانون الدولي؟ أو أنه حضر بدعوة وجهت له من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد حليفا إستراتيجيا له، وداعما لقضية وحدته الترابية؛ إذ تم فتح قنصلية أمريكية في مدينة الداخلة؟.

تضاربت الآراء بخصوص أن وزارة الدفاع الأمريكية، لم تقم بنشر لائحة الدول التي وُجّهت لها الدعوة، من أجل المشاركة في اللقاء التشاوري. وفي مقابل ذلك، فهناك من أقرّ بأن المغرب من بين الدول المغاربية، التي وجهت إليها الدعوة للمشاركة، لدعم أوكرانيا، والتنديد بالتدخل العسكري الروسي.

إضافة إلى ما سبق، فهذا اللقاء التشاوري، لم تتم الإشارة إليه في الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، والتعاون الإفريقي، والمغاربة المقيمين بالخارج؛ فبعد هذا النقاش الذي رافق حضور المغرب في هذا اللقاء، يمكن القول: إن الفيصل، هو ما ستوضحه الأيام المقبلة في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، لأنه قد تكون هناك مبادرات أخرى، تتضح الرؤية، من خلالها، بشكل أكبر بهذا الخصوص.

التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على المغرب

استمر ارتفاع معدلات التضخم في مجموعة من البلدان؛ بسبب وجود بعض الاختلالات المتصلة بالعرض والطلب، التي رافقت تفشي وباء كورونا، ومرحلة الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، التي أدت بدورها إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ورفع معدلات التضخم؛ ففي كانون الثاني الماضي من عام ٢٠٢٢م، كانت توقعات النمو العالمي تصل إلى ٣,٦٪ لسنتَي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣م، والتي انخفضت بسبب التأثيرات السالفة الذكر.

وقد عرف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك في المغرب، خلال شهر مارس عام ٢٠٢٢م، ارتفاعا بنسبة ١,٨٪ ، مقارنة بشهر فبراير عام ٢٠٢٢ م، الذي تزامن مع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، حيث ترتب على هذا الأمر، تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بنسبة ٣,٨ ٪، والمواد غير الغذائية بنسبة ٠,٥ ٪، كما ارتفع الرقم الاستدلالي للثلاثة الأشهر الأولى من سنة ٢٠٢٢م، بمقدار ٤٪ ، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، بل الأكثر من ذلك؛ فالرقم الاستدلالي المتعلق بالمواد الغذائية للثلاثة الأشهر الأولى من سنة ٢٠٢١م، وصل إلى ١٠٠,٧، بينما ارتفع في الثلاثة أشهر الأولى من سنة ٢٠٢٢م، إلى ١٠٠,١، في حين وصل الرقم الاستدلالي الشهري، وبخاصة شهرَي مارس وأبريل عام ٢٠٢٢م، على التوالي إلى ١٠٦,١ و١١٠,١ [٦].

يتضح من الإحصائيات التي قدمتها المندوبية السامية للتخطيط، أن الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، ارتفع منذ تفشي وباء كورونا، لتعمّق بعد ذلك الحرب الروسية الأوكرانية هذه الأزمة، بارتفاع أسعار مختلف المواد الغذائية والطاقية.

وكان قد اقترض المغرب من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى بعض الدول الأجنبية، في عهد رئيس الحكومة السابق سعد الدين العثماني ١٠٦ مليار دولار[٧]، بعد ذلك أكدت وزارة الاقتصاد والمالية في تقرير إحصائي لها سنة ٢٠٢١م، أن إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب، بلغ خلال مارس عام ٢٠٢١م، أزيد من ٤١,٢ مليار دولار؛ أي قرابة ٣٧٤ مليار درهم، يقل بحوالي ٨٠٧ ملايين دولار، مقارنة مع ما سجل سنة ٢٠٢٠م. بينما بلغ إجمالي الدين الخارجي للخزينة في الربع الأول من عام ٢٠٢١م، حوالي ٢٠١ مليار درهم، أي ما يعادل نحو ٢٢,٢ مليار دولار أمريكي. وتشكل المؤسسات الدولية المانحة ٥١٪ من دائني الخزينة العامة للمملكة، بينما تشكل السوق المالية الدولية والبنوك التجارية حوالي ٢٨٪ ، متبوعة بدول الاتحاد الأوروبي بأقل من ٧,٨٪، أما فيما يخص بنية الدين العمومي الخارجي، فالمؤسسات الدولية المانحة تعد من أهم دائني المغرب؛ إذ تصل إلى نسبة ٤٩٪ من مجموع الدين الخارجي العمومي، يأتي بعدها الدائنون من السوق المالي الدولي والبنوك التجارية بنسبة ٢٨٪، ثم دول الاتحاد الأوروبي بأقل من ٧,٨٪، ومن ثمة فالدين الخارجي للخزينة العامة، يتكون من الأورو بحصة ٥٩,٤٪، يليه الدولار بحصة ٣٤,٨ ٪[٨].

لقد تضرر المغرب لأنه يعتمد على مجموعة من المنتجات الأوكرانية[٩] والروسية، بعدما ارتفعت أسعار القمح المستورد، مع وجود مخاوف من قلة إنتاجه في ظل هذه الظروف الصعبة، ومختلف السلع الغذائية، والبضائع المتصلة بمواد البناء، وغيرها؛ فقد سبق للناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس، أن أقر بوجود ارتفاع للأسعار بسبب هذه الحرب، لكن وضعية تموين وتزويد السوق المغربية بمختلف الحاجيات والمواد، لن يكون بصددها أي تأثير[١٠].

رافق تفشي وباء كورونا التي زادت مدتها عن السنتين، ارتفاعات كبيرة في الأسعار، غير أن هذه الحرب، عمّقت من تلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، عبر تزايد بطالة الشباب، واختناق اقتصادي كبير، وارتفاع المديونية، وغير ذلك، بما يفيد وجود آثار سلبية على الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط، رغم أن الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، عبّر عن دعم القمح، وتحمل الحكومة الفارق بالأسعار، ومتابعة المواد الأخرى، غير أن واقع الأمر يثبت أن غلاء أسعار مختلف المواد الغذائية، أو الطاقية، أو تلك المتعلقة بمواد البناء في تصاعد مستمر[١١]، مما أثقل كاهل المواطنين. وتتطلب الظرفية الراهنة دعم الفئات الهشة، ومهنيي قطاع النقل الطرقي. وفي هذا السياق، أكدت الحكومة أنه لحدود ٢١ أبريل عام ٢٠٢٢م، صُرف نحو ٣٤٤ مليون درهم، لفائدة مهنيي قطاع النقل الطرقي، والذي شمل نحو ١٨٠ ألف عربة-[١٢]، ورغم تقديم هذا الدعم الحكومي، فهو يبقى غير كاف؛ لأن المغرب كان من الدول الأكثر تضررا؛ فوارداته من النفط والغاز والفحم، تستهلك نحو ٦,٤ ٪ من الناتج الداخلي الخام[١٣].

وقد أكدت الحكومة المغربية، أنه يمكن اللجوء إلى بدائل وخيارات أخرى، والتعامل مع دول أخرى، من أجل الحصول على الحبوب من الدول المنتجة لها، لكن في مقابل ذلك، فقد لجأت بعض الدول المنتجة للحبوب كالهند إلى تخزينه، أو تصديره إلى الدول الحليفة لها كإندونيسيا، والفليبين، ثم تايلاند.. بل الأكثر من ذلك؛ فالهند حظرت تصدير الحبوب باعتبارها مادة غذائية أساسية، حفاظا على أمنها الغذائي؛ لأنها تستهلك معظم الكميات التي تنتجها، رغم أنها ثاني أكبر منتج للقمح في العالم[١٤]، مما يؤكد فعلا أن لجوء الحكومة لمثل هذه الخيارات في الظرفية الراهنة، ستكون صعبة، ليبقى البحث عن بدائل أخرى متصلة بزرع الحبوب داخل التراب المغربي، خصوصا وأن المجتمع المغربي يعد من أكثر المجتمعات استهلاكا لهذه المنتوج الفلاحي، مما يدفع إلى القول: إن التدابير المتخذة من قبل الحكومة غير كافية، في ظل الزيادات المتتالية في أسعار مختلف المواد.

يعرف الاقتصاد المغربي في الظرفية الراهنة، مشاكل مرتبطة بموجة جفاف صعبة، مما ينبئ بتباطؤ معدل النمو بنسبة ١,١ ٪ خلال سنة ٢٠٢٢م، وأن يرتفع عجز حساب المعاملات الجارية إلى نسبة ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بعد ارتفاع دعم أسعار غاز البوتان والدقيق، فضلا عن تكلفة الإصلاحات المتصلة

بالرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، ناهيك عن الارتفاعات المهولة في أسعار الواردات وتكاليفها المرافقة للحرب، ليرتفع بذلك سجل مؤشر أسعار المستهلكين بزيادة سنوية بنسبة بنسبة ٣,٦٪ خلال شهر فبراير عام ٢٠٢٢ [١٥].

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط والحبوب، قد يكلف المغرب ما بين ١ ٪ و٢٪ من الدخل القومي الإجمالي، إذا بقي الأمر على هذا الحال، إضافة إلى التأثير على الميزان الخارجي للمغرب؛ وبذلك فارتفاع أسعار النفط والغذاء، سيزيد من عجز الميزانية -المرتفع أصلا- الذي يقرب بحوالي ٦,٥ ٪من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٢م، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية قد تفتح رهانا بعيد المدى، مرتبطا بقيام الدبلوماسية الأوروبية عبر وساطتها للمغرب والجزائر، لفتح خطوط أنابيب الطاقة[١٦]؛ لأن الآونة الأخيرة شهدت توترات بين المغرب والجزائر، بخصوص توقف صادرات الطاقة عبر خط الأنابيب، الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا[١٧]، بعدما عبّرت هذه الأخيرة عن موقفها الصريح الداعم لمشروع الحكم الذاتي.

إن الأزمات التي مر بها العالم، ينبغي أن يُستفاد منها، خصوصا الأزمتين الأخيرتين المتتاليتين (جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية)، فكما هو معلوم، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، في ظل الاعتماد المتبادل، والتداخل بين ما هو داخلي ودولي. ولكن هذا لا يعني ألا تقوم الدول العربية عامة، والمغرب على وجه الخصوص، بمحاولة تحقيق اكتفائه الذاتي في مجموعة من المنتجات الفلاحية، تجنبا لما وقع، وما زال يقع، من أزمات تجاوزت السنتين، فضلا عن وضع برامج وإستراتيجيات - تجنبا للعمليات الارتجالية والعشوائية - تستحضر وقوع ووجود مشاكل في بعض الفترات الصعبة، التي يمكن أن يمر بها العالم اقتصاديا واجتماعيا.

خاتمة

إن الدروس التي ينبغي استفادتها، سواء خلال فترة تفشي وباء كورونا، أو وقوع الحرب الروسية الأوكرانية التي تلتها، هي أن تعمل الدول العربية عموما، والمغرب على وجه الخصوص، على تحقيق أمنه الغذائي، في ظل الأزمات المتتالية التي حدثت مؤخرا، والتي لم تميز بين الدول المتقدمة والنامية. وهكذا يبقى الرهان على تطوير الاقتصاد الوطني وتحسينه، من خلال ترشيد النفقات، وجلب الاستثمارات، وخفض الأجور المرتفعة لدى بعض الموظفين، وغير الموظفين، وتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال ما تنص عليه تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

الهوامش والإحالات

(١) حسن أبو طالب، «انعكاسات أزمة أوكرانيا على الشرق الأوسط،» مجلة: السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٢٢م)، العدد ٢٢٨، ٧٩.

(٢) «تُتَابع المملكة المغربية بقلق تطورات الوضع بين فيدرالية روسيا وأوكرانيا،» وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، (٢٦، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://www.diplomatie.ma/ar/تُتَابع-المملكة-المغربية-بقلق-تطورات-الوضع-بين-فيدرالية-روسيا-وأوكرانيا.

(٣) «تقرير٥: أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٥، مارس، ٢٠٢٢م)،
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/arab-responses-to-the-ukraine-crisis.pdf.

(٤) خالد البوهالي، «لماذا لم يشارك المغرب في التصويت ضد روسيا في الأمم المتحدة،» الميادين، (٩، مارس،٢٠٢٢م)،
https://www.almayadeen.net/Blog/لماذا-لم-يشارك-المغرب-في-التصويت-ضد-روسيا-في-الأمم-المتحدة.

(٥) «أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،» مجموعة الأزمات الدولية، (١٤، أبريل، ٢٠٢٢م)،
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-and-north-africa.

(٦) «معالم إحصائية: ٢٨٥،» المندوبية السامية للتخطيط، (مايو، ٢٠٢٢م)،
https://www.hcp.ma/file/233342/.

(٧) نوفل الشرقاوي، «ارتفاع ديون المغرب الخارجية نحو ١٠٦ دولار،»إندبندنت عربية، (٢٦، يونيو، ٢٠١٩م)،
https://www.independentarabia.com/node/35901/اقتصاد/إرتفاع-ديون-المغرب-الخارجية-نحو-106-مليار-دولار.

(٨) عماد عادل، «المديونية الخارجية فاقت ٤١ مليار دولار وأصبحت تمثل ٣٥٪ من الناتج الإجمالي للبلاد،» الاتحاد الاشتراكي، (٣، يوليو، ٢٠٢١م)،
Https://alittihad.info/المديونية-الخارجية-فاقت-41-مليار-دولار-و/.

(٩) «أوكرانيا 'سلة الغذاء' وروسيا 'تاجرة السلاح' .. ما التأثيرات الإيجابية والسلبية لحرب روسيا وأوكرانيا على المغرب والجزائر؟،» عربي بوست، (٢٤، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://arabicpost.net/و-المغرب-على-أوكرانيا-وروسيا-حرب-تأثير/2022/02/24/أخبار/.

(١٠) «بايتاس: الأزمة الأوكرانية لن يكون لها أي تأثير على تموين السوق الوطنية،» ميدي١نيوز، (٢٤، فبراير، ٢٠٢٢م)،
https://medi1news.com/ar/article/253934/لجنة-الـ24-لليبيريا-تجدد-تأكيد-دعمها-الراسخ--للمخطط-المغربي-للحكم-الذاتي.

(١١) إذ تضاعفت أسعار هذه المواد وغيرها بشكل رهيب في الظرفية الراهنة مقارنة مع ما كان سائدا خلال فترة تفشي وباء كورونا.

(١٢) «ارتفاع أسعار المحروقات.. تخصيص دعم استثنائي إضافي لمهنيي قطاع النقل الطرقي،» التجمع الوطني للأحرار، (٢٩، نيسان، ٢٠٢٢م)،
https://rni.ma/أمير-المؤمنين-صاحب-الجلالة-الملك-محمد5-/.

(١٣) «أزمة روسيا وأوكرانيا.. أي تداعيات على الاقتصاد المغربي؟،» وكالة الأناضول، (٢٤، مارس، ٢٠٢٢م)،
https://www.aa.com.tr/ar/2544112/التقارير/أزمة-روسيا-وأوكرانيا-أي-تداعيات-على-الاقتصاد-المغربي-تقرير.

(١٤) «ثاني أكبر منتج للقمح في العالم يحظر التصدير،» الحرة، (١٥، مايو، ٢٠٢٢م)،
https://www.alhurra.com/business/2022/05/15/ثاني-أكبر-منتج-للقمح-في-العالم-يحظر-التصدير.

(١٥) البنك الدولي في المغرب، «المغرب عرض عام،» البنك الدولي، الاسترجاع في: ١١، يونيو، ٢٠٢٢م،
https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/overview.

(١٦) فريدة بنداري، «تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على دول القارة الإفريقية،» مجلة: السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٢٢م)،
https://www.siyassa.org.eg/News/18255/تحليلات/تداعيات-الحرب-الروسية---الأوكرانية-على-دول-القارة-الإفريقية.aspx.

(١٧) مصطفى شلش، «تتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط،» مركز الدراسات العربية والأوراسية، (٢٦، أبريل، ٢٠٢٢م)،
https://eurasiaar.org/article/repercussions-russian-ukrainian-war-on-middle-east/.

دور الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة الشركات الأمريكية

فيروز مزياني، محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة.

ظهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في إطار الخصخصة العالمية، وتغير المشهد الأمني العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، كفاعل مؤثر في النزاعات الدولية. وتعتبر منطقة إفريقيا مجالا خصبا لنشاط هذه الشركات؛ حيث تزايد دورها في النزاعات الداخلية في أنغولا، وسيراليون، وليبيريا، كما تعاقدت الحكومة النيجيرية مؤخرا مع عدد من هذه الشركات الأمنية الخاصة، لمكافحة حركات التمرد والإرهاب.

أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تستخدم كأداة للسياسة الخارجية للدول، خاصة في المناطق التي تشهد نزاعات وحروبا داخلية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، من بين أهم الدول التي تمتلك العديد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المنتشرة عبر العالم.

أولا / مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

١- تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تتعدد وتختلف تعاريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ فيعرف مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها:»الشركات التي تقدم خدمات متخصصة، تتعلق بالحرب والصراع، بما في ذلك العمليات القتالية، والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخبارية، والدعم اللوجستي، والتدريب، والصيانة»[١].

٢- أنواع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: يمكن تصنيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى ثلاث مجموعات، وفقًا لمجال عملها: شركات تقديم الخدمات العسكرية، التي تقدم خدمات التنفيذ والقيادة، وشركات الاستشارات العسكرية، التي تقدم خدمات استشارية وتدريبية، وشركات الدعم العسكري، التي تقدم العون والمساعدة[٢].

٣- تاريخ ظهور الشركات الأمنية الخاصة: يرجع ظهور الشركات الأمنية الخاصة، التي تعرف بأسماء مثل: «شركات الحماية الأمنية»، «المقاولين الأمنيين»، إلى فترة الاستعمار في القرن الماضي، وبخاصة في الدول الإفريقية، واستخدمت من قبل بعض الزعماء في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، لقمع المعارضة وتصفيتها، كما تمت الاستعانة بها لتنفيذ الانقلابات العسكرية. ثم بدأت هذه الشركات في تقديم خدماتها للشركات متعددة الجنسيات، العاملة في مجال النفط والتعدين، وباتت تدير أعمالا في مناطق مضطربة، بهدف توفير الأمن والحراسة، حتى تطور الأمر؛ لتقوم هذه الشركات الخاصة بمهام أمنية، وعمليات عسكرية خاصة[٣].

وقد أُسست أول شركة أمنية خاصة من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة، وهو: جيم جونسون، واقتصر عملها في البداية على توفير الحماية، وتدريب الحراسات الخاصة، وزبائنه كانوا من الشخصيات السياسية والتجارية الدولية. ولقد أصبح الجيش الأمريكي الزبون الأهم في العالم في الاستعانة بهذه الشركات؛ فمنذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ظهرت شركات أمنية كثيرة، مثل: شركة «Blackwater»، و «Triple Canopy»، وأخذت بتقديم خدماتها إلى القوات الأمريكية[٤].

٤- خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تتمثل خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فيما يلي[٥]:

- شركات تجارية.
- الاحترافية، والانضباط العالي لعناصرها.
- العمل خارج دولة المنشأ.
- غياب القيود والمعايير المهنية.
- الملكية الخاصة.

٥- صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الخصخصة المتزايدة للأمن، هي سمة مركزية للطريقة التي تتم بها حاليًا، إضافة إلى إعادة ضبط السيطرة على القوة المسلحة، والإشراف عليها[٦].

إن سوق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كبير، وعالمي إلى حد كبير أيضا، وغالبية الشركات، هي ذات الأصول الأنجلو أمريكية، والباقي من الدول الغربية مثل: إسبانيا، وهولندا، وإسرائيل[٧].

وفيما يتعلق بالتسجيل القانوني؛ فقد تم تسجيل غالبية أكبر ٥٠ شركة عسكرية وأمنية خاصة معروفة على النحو الآتي: في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧)، والمملكة المتحدة (١٢). وتنتشر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتبقية بين جنوب إفريقيا(٢)، السويد (٢)، إسرائيل (٢)، كندا (١)، جمهورية الدومينيكان (١)، هولندا (١)، أستراليا (١)، وإسبانيا (١)[٨].

جدول رقم (١): بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المعروفة

الشركة	تاريخ النشأة	المقر	عدد العاملين	الإيرادات (مليون دولار)
أكاديمي	٢٠١١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٠٠٠	١٣,٥٠٠
دينكورب	١٩٤٦	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧,٠٠٠	٣,٠٤٧
كيلوغ براون روت	١٩٨٨	الولايات المتحدة الأمريكية	-١٤,٠٠٠	٧,٤٢٠

Source: Saner, et al., *CCDP Working Paper 11: Private Military and Security Companies*...., 24.

ثانيا/ الشركات الأمنية الخاصة والنزاعات في إفريقيا

١- أسباب انتشار شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: زاد اعتماد الدول الإفريقية في العقد الأخير على الشركات الأمنية الخاصة؛ مما أدى إلى توسع دورها في المنطقة، و زيادة نفوذها، و تتمثل الأسباب التي أدت إلى انتشارها في إفريقيا فيما يلي[٩]:

- انتشار الصراعات المسلحة، والحروب الأهلية، والانقلابات، في أغلب الدول الإفريقية.
- ضعف الدولة، وظهور مشكلات عديدة، لا تستطيع الجيوش المحلية مواجهتها.
- ظهور الجماعات المسلحة، وأمراء الحروب، والمتمردين، والمليشيات المدربة على العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية.
- وجود أنشطة للشركات الدولية في الدول الإفريقية، وزيادة وعيها بالمخاطر، وانعدام الأمن؛ مما أسهم في زيادة استيعابها بأهمية الاستعانة بشركات أمن خاصة، لحمايتها.
- تفوق موارد الجهات الفاعلة الخاصة، مثل: شركات الأمن الخاصة، أو منظمات التنمية على موارد الدولة، مما جعل تلك الجهات قادرة على توجيه التأثير، أو ممارسته، في مجال الحوكمة الأمنية.

٢- أمننة إفريقيا: يتخذ مفهوم أمننة إفريقيا شكل دعوة الشركات الأمنية الخاصة للعمل في القارة الإفريقية، رغم كون العديد من التشريعات في الدول الإفريقية، ضد تجنيد المرتزقة. ولقد بدأت هذه العملية خلال الحرب الباردة، واتخذت شكل شحنات الأسلحة الحربية إلى القارة الإفريقية. و بعد نهاية الحرب الباردة، أخذت الأمننة في إفريقيا أشكالا جديدة، تميزت بانتشار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، والتي تقوم بتقديم خدمات أمنية وعسكرية، وشرطية كانت في السابق حكرا على الدولة[١٠].

٣- الشركات العسكرية والأمنية الأمريكية في إفريقيا: تتواجد في إفريقيا العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وسوف نركز في هذه الدراسة على الشركات الأمنية والعسكرية الأمريكية، وذلك لكون الشركات الأمنية الأخرى تم تناولها في دراسات أخرى، وخاصة الروسية منها.

ساهمت العديد من العوامل، في هيمنة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في غرب إفريقيا، وتشمل هذه العوامل: ضعف القدرة المؤسسية للدول الإفريقية، وعدم قدرة الدول على الاستجابة الفعالة للتهديدات الأمنية، أو لضمان بناء السلام، وضرورة إصلاح واحتراف الجيش والشرطة[١١].

ووفقًا «لهربرت وولف» «Herbert Wulff»، أستاذ العلوم السياسية المتخصص في أبحاث السلام والصراع، فإن بعض الحكومات تستخدم هذه الشركات للتهرب من مسؤولياتها؛ فمثلا في الولايات المتحدة، أو حتى بريطانيا، ليس من الشائع جدًا نشر جنود، بسبب عدد الجنود الذين سقطوا في الحروب والصراعات»[١٢].

تنفق وزارة الخارجية الأمريكية نحو ١٠٠ مليون دولار في السنة، من أجل دفع أجور الشركات الأمنية الخاصة، المكلفة بمهمة تكوين القوات المحلية الإفريقية، كجزء من برنامج التدريب والمساعدة الخاص بعمليات الطوارئ في إفريقيا ACOSTA*، حيث إنه، وفي قانون المالية عام ٢٠١٠م، طلبت من إدارة الرئيس الأمريكي السابق «باراك أوباما» مبلغ ٩٦,٨ مليون دولار، من أجل تمويل هذا البرنامج، الذي أسهم منذ انطلاقه في تدريب ٧٧ ألف جندي، في عشرين بلدا إفريقيا[١٣].

أ- دينكورب «Dyncorp»

تعتبر الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية دينكورب «Dyncorp»، الأكثر نشاطا وتواجدا في إفريقيا؛ فمن ليبيريا، إلى السودان، وصولا إلى الصومال. وهذه الشركة تظهر في العديد من العقود التي صدرت من البنتاغون، ووزارة الخارجية الأمريكية. وأيضا، من جانب منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ ففي سنة ٢٠١٠م، أظهرت منظمة حلف شمال الأطلسي في بيان لها، أنها استجابت لطلب من الاتحاد، بشأن الدعم اللوجستي للبعثة الإفريقية إلى الصومال. والولايات المتحدة الأمريكية كانت قد كلفت شركة دينكورب بتنفيذ مهمات جوية، تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، بهدف ضمان خروج الجنود الأوغنديين. وفي الواقع، فإن بعض العقود الممنوحة لشركة دينكورب، أو شركات أمنية أخرى، تبقى سرية، ولكن أشارت هذه الشركة إلى أن فرعها التجاري الإفريقي، قد حقق أرباحا بما يقارب ١٥٠ مليون دولار في السنة[١٤].

تعتبر إفريقيا منجما حقيقيا للشركات الأمنية الخاصة، التي يمكن أن تختار تجنيد المتمردين السابقين أو الجنود، أو مرتزقة حقيقيين، يعملون لصالح من يدفع لهم أكثر، من أجل القيام بالحروب داخل القارة، خاصة في المناطق الإستراتيجية الحدودية للقارة. وقد انفجرت فضيحة التجنيد في ناميبيا؛ حيث قامت الحكومة الناميبية بطرد رعيتين أمريكيتين نهاية سنة ٢٠٠٧م، متهمين بالعمل لصالح شركة أمنية خاصة، تقوم بتجنيد ناميبيين (مقاتلين و جنود) في حرب التحرير، وإرسالهم للقتال في العراق[١٥].

ب- شركة Pacific Architects and Engineers (PAE)

تمت إعادة شرائها سنة ٢٠٠٦م من طرف رجل الأعمال «لوكد مارتن»، بعدما كانت شركة بناء، ويعتبر «لوكد مارتن» أحد مموني وزارة الدفاع الأمريكية. وتوكل لهذه الشركة مهام وأنشطة شرطية، إضافة إلى عمليات و خدمات المعالجة الاستعلاماتية لفائدة السفارات، وكذلك الدعم اللوجستي في مختلف مناطق الأزمات[١٦].

ج- شركة بلاك ووتر

هي شركة أمريكية، أنشئت في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٦٩م، في (شمال كارولينا)، بالقرب من مستنقع (الماء الأسود)، والذي استقت منه الشركة، فيما بعد، اسمها، وافتتحت الشركة أعمالها رسميا في مايو عام ١٩٩٨م، وتحتوي الشركة على قاعدة عسكرية تبلغ مساحتها ٢٨٠٠ هكتار، بالقرب من المستنقعات الكبرى شمال كارولينا، ويصنفها بعضهم على أنها جيش، وليس شركة، وتقوم هذه الشركة باستئجار الجنود وتوظيفهم في كل أنحاء العالم، وتتكون بلاك ووتر من تسع وحدات أعمال، تتراوح من وحدات الكلاب، إلى وحدات المظلات، والأمن البحري، وتصنيع المركبات المدرعة.[١٧] و حاليا تحول اسمها إلى Academi، وتقدم أيضًا الكثير من الخدمات الأخرى، مثل: التدريب البحري، وتدريب الكلاب على الكشف عن المتفجرات والمخدرات[١٨].

تعد شركة Academi حاليًا شركة عسكرية ضخمة، متخصصة في أوامر العمليات العسكرية والمرافقة، وتقوم Blackwater Maritime Solutions بتدريب القوات الخاصة للقوات البحرية في العديد من البلدان، ومنها على سبيل المثال: أفغانستان، وأذربيجان، واليونان، وبالإضافة إلى ذلك، فقد شاركت هذه الوحدة في تدريب البحارة الأمريكيين للمدمرة URO USS Cole، فضلاً عن توفير الحماية للدبلوماسيين في أفغانستان، وإسرائيل، والعراق، والبوسنة[١٩].

وبلغ عدد من جندتهم الشركة في عام ٢٠١٥م، نحو ١٥٠٠ مرتزق من كولومبيا، وجنوب إفريقيا، والمكسيك، وبنما، والسلفادور، وتشيلي[٢٠]، حتى إن مؤسس بلاك ووتر، إريك برنس، تورط مؤخرًا في مؤامرة فاشلة لتهريب الأسلحة، شارك فيها أحد أمراء الحرب في ليبيا[٢١].

كما تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، على تعقيد قضية المساءلة، من خلال تحويل الأنشطة العسكرية إلى الأنشطة الشرطية، ضمن مهمة واحدة، مثل شركة Dyncorp في ليبيريا، حيث تم التعاقد معها من قبل حكومة الولايات المتحدة، من أجل نزع السلاح، وإعادة الإدماج في ليبيريا، كجزء من مساهمتها في مرحلة ما بعد الصراع، في إعادة الإعمار والتنمية، وبعد فترة وجيزة، غيرت DynCorp مهمتها[٢٢].

استعانت حكومة الولايات المتحدة للمشاركة في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيريا، بشركتين مقرهما الولايات المتحدة Dyncorp International، و Pacific Architects بتكلفة ٩٥ مليون دولار، ومهمة هذه الشركات،

فحص وتجنيد وتوفير التدريب الأساس للقوات المسلحة الليبيرية الجديدة، فضلا عن توفير التدريب المتخصص المتقدم، والمعدات، واللوجستيات، والخدمات الأساسية[٢٣].

إن برامج بناء السلام، التي تنفذها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المدى الطويل، تهدد أمن الدولة الإفريقية، بسبب غياب الرقابة والمحاسبة؛ فهذه الشركات تمثل المصالح الإستراتيجية للدول المانحة، بدلا من القضاء على المخاوف الأمنية للبلدان المتلقية[٢٤].

ومن الملاحظ، أن تزايد، وتطور استخدام الشركات العسكرية الخاصة، في السياسة الأمنية للولايات المتحدة في إفريقيا، خاصة ما تعلق ببرامج التدريب العسكرية المختلفة للولايات المتحدة في القارة، يعود لسببين، يعتمد كل منهما على الآخر؛ وهما: ضعف الدول الإفريقية من جهة، والالتزامات الأمنية الهائلة للولايات المتحدة حول العالم من جهة أخرى، إلى جانب تقليص الحجم العسكري الأمريكي، ومشاركة الشركات العسكرية الخاصة، بسبب اهتمام الولايات المتحدة بشأن الوصول إلى الموارد الإفريقية، وخاصة النفط، في مواجهة المنافسة الشديدة مع الصين. وتجدر الإشارة إلى أن انخراط الولايات المتحدة المتزايد في إفريقيا، يعتبر تدخلا عسكريا، وهو مرهون بشكل أساس بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، ولا يعكس، بالضرورة، المخاوف الأمنية الإفريقية[٢٥].

خاتمة

يتضح أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، هي كيانات تجارية خاصة، تقدم خدمات عسكرية، أو أمنية، أو كليهما، وتنشط في مختلف الدول التي تعاني من صراعات وحروب، خاصة في إفريقيا؛ حيث أسهم وجود هذه الشركات، في تعقيد النزاعات، وإطالة أمدها، نظرا لما تمثل إفريقيا من منطقة تنافس إستراتيجي بين الشركات الأمنية، والعسكرية الخاصة، وهذا لما تحتويه من موارد وثروات.

الهوامش والإحالات

(1) Chris Kwaja, et al., *Monograph 183: From Market for Force to Market for Peace: Private Military and Security Companies in Peacekeeping Operations* (Addis Ababa: Institute of Security Studies, 2011), 77, https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Mono183.pdf.

(2) Kwaja, et al., *Monograph 183: From Market for Force to Market for Peace* ..., 78.

(٣) صخري محمد، «الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الشركات الأمنية الخاصة – Private Security Companies»، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٧، يوليو، ٢٠٢٠م)، https://www.politics-dz.com/الشركات-الأمنية-الخاصة-private-security-companies/.

(٤) محمد، «الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الشركات الأمنية الخاصة – Private Security Companies».

(٥) طالب ياسين، «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية،» حوليات جامعة الجزائر ١ عدد ٣٢, ج ٤ (الجزائر: جامعة الجزائر ١، ٢٠١٨)، ٤٣-٤٥.

(6) Raymond Saner, et al., *CCDP Working Paper 11: Private Military and Security Companies: Legal and Political Ambiguities Impacting the Global Governance of Warfare in Public Arenas*, (Geneva: CCDP and Graduate Institute of International and Development Studies, 2015), 03.

(7) Saner, et al., *CCDP Working Paper 11: Private Military and Security Companies*...., 09.

(8) Saner, et al., *CCDP Working Paper 11: Private Military and Security Companies*...., 08.

(٩) سوزي رشاد، «إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية و العمليات الأمنية – الإنمائية،» مجلة كلية السياسية والاقتصاد، عدد ٩، (القاهرة: جامعة ٦ أكتوبر، ٢٠٢١م)، ١٣٣.

(١٠) محمد جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة،» أطروحة دكتوراة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ٢٠١٨-٢٠١٩م)، ١٥١-١٥٢.

(11) Kwaja, et al., Monograph 183: From Market for Force to Market for Peace …, 80.

(12) Bettina Rühl, "Why Private Foreign Security Companies are Booming in Africa," *DW*, July 2, 2021, https://www.dw.com/en/why-private-foreign-security-companies-are-booming-in-africa/a-58134009.
* Africa Contingency Operations Training and Assistance Program.

(١٣) جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة،» ١٤٦.

(١٤) جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، ١٤٧.

(١٥) جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة،» ١٤٨.

(١٦) جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة،» ١٤٨.

(17) "FACTBOX: Facts on Blackwater and the Private Security Industry," *Reuters*, September 18, 2007, https://www.reuters.com/article/us-iraq-blackwater-idUSL1870720220070918.

(18) "Private Military Companies: Blackwater," *Silent Professionals*, accessed on June 13, 2022, https://silentprofessionals.org/blackwater/.

(19) Alex Kemeroff, "War for Money. Leading Private Military Companies of the World," *Smart AIM*, Feb 16, 2018, https://medium.com/smartaim-tech/war-for-money-leading-private-military-companies-of-the-world-eab9f9fe2de8.

(٢٠) «شركات عسكرية خاصة تعبث بالأمن العربي (تحليل)،» الأناضول، (٢٩، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، http://www.aa.com.tr/ar/2091770/أخبار-تحليلية/شركات-عسكرية-خاصة-تعبث-بالأمن-العربي-تحليل.

(21) Henry Mitchell, "Africa at the Mercy of Private Security Companies," *International Policy Digest*, December 16, 2021, https://intpolicydigest.org/africa-at-the-mercy-of-private-security-companies/.

(22) Tshepo T. Gwatiwa, "Private Military and Security Companies Policy in Africa: Regional Policy Stasis as Agency in International Politics," *Scientia Militaria - South African Journal of Military Studies*, 44: 2, 2016, 80, https://doi.org/10.5787/44-2-1176.

(23) Kwaja, et al., Monograph 183: From Market for Force to Market for Peace …, 76.

(24) Kwaja, et al., Monograph 183: From Market for Force to Market for Peace …, 79.

(25) Kwesi Aning, et al., "The Role of Private Military Companies in US-Africa Policy," *Review of African Political Economy*, 35: 118, 2008, https://www.jstor.org/stable/20406559.

فرص نمو النفوذ الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية

فاروق حسين أبو ضيف، باحث مهتم بالشؤون الإفريقية، القاهرة.

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر المناطق أهمية حول العالم، مما جعلها تحظى باهتمام واسع من مختلف القوى الدولية والإقليمية. ويعد الصعود الصيني المتزايد داخل القارة الإفريقية، خلال الفترة الماضية، واحدا من أهم التطورات في المنطقة، في ظل سعي بكين لوضع موطئ قدم لها في العديد من المناطق الإستراتيجية، التي يحتدم التنافس بين القوى الكبرى حولها.

وقد مثلت القارة الإفريقية جزءًا من الإستراتيجية الصينية، الطامحة نحو تعزيز انتشارها الخارجي في العديد من مناطق النفوذ حول العالم؛ فمنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية، حرصت بكين على أن تضع لها قدمًا في إفريقيا، وحينها كان التركيز الأكبر لها على العلاقات السياسية، وليس الاقتصادية، وتجلى ذلك بوضوح في اهتمامها بدعم حركات التحرر الإفريقية[١].

وأعقب ذلك نقلة نوعية في العلاقات بين الصين والقارة الإفريقية؛ حيث أضحت المصالح الاقتصادية هي الغالبة، مع تزايد حاجة الصين للاستفادة من ثروات القارة ومواردها؛ ومن ثمَّ اتجهت بكين للتوسع في استثماراتها الخارجية بإفريقيا. وبحلول عام ٢٠٠٩م، تفوقت الصين على الولايات المتحدة، كأكبر شريك تجاري لإفريقيا، وهو ما جعل التنين الصيني أحد أكبر القوى الفاعلة، صاحبة النفوذ والمصالح في القارة الإفريقية[٢].

وعلى هذا النحو، تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: ما مدى فرص نمو النفوذ الصيني داخل القارة الإفريقية، في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟ وسوف تستفيض الورقة في الإجابة على هذا التساؤل، في ضوء المحاور الآتية:

المحور الأول: واقع التعاون الصيني - الإفريقي

أولًا - تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا

تطورت العلاقات الصينية – الإفريقية منذ عام ٢٠٠٠م، مع تأسيس «منتدى التعاون الصيني الإفريقي» لتعزيز التعاون الاقتصادي، وتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين بكين وإفريقيا[٣]، والتي نجحت

الصين في ترسيخها وتعزيزها بين الجانبين. وقد أدَّى ذلك إلى تطور التجارة الثنائية بينهما بشكل سريع؛ حيث حقق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا نتائج مثمرة، وحققت الصين في عام ٢٠١٩م، طفرة اقتصادية في القارة الإفريقية؛ حيث تجاوز حجم التجارة بين الصين وإفريقيا ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٢٠ ضعفا من حجمها عام ٢٠٠٠م. وبلغ حجم الرصيد الاستثماري الصيني المباشر في إفريقيا ٤٩,١ مليار دولار أمريكي؛ أي بما يعادل ١٠٠ ضعف عما كان عليه في عام ٢٠٠٠م. فيما بلغت حجم الاستثمارات الصينية المباشرة ١١٠ مليار دولار أمريكي، واستثمرت أكثر من ٣٧٠٠ شركة صينية في إفريقيا، وبلغت مساهمة بكين في نمو الاقتصاد الإفريقي نحو ٢٠,٤٪.

وذكر التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا عام ٢٠٢١م، أن الصين حافظت على مكانتها كأفضل شريك تجاري لإفريقيا في عام ٢٠٢٠م، وسجلت التجارة الثنائية نموًا متزايدًا؛ حيث ارتفع حجم التجارة بنسبة ٤٠,٥ ٪ على أساس سنوي إلى ١٣٩,١ مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى[٤].

- **نمو حركة الصادرات والواردات بين الصين وإفريقيا**

وفي سياق تعزيز التبادل التجاري، وتنمية حركة الصادرات والواردات بين الصين وإفريقيا، فمنذ عام ٢٠٠٠م، استوردت الصين سلعًا بقيمة ١,٢ تريليون دولار أمريكي من إفريقيا، كما صدرت سلعًا بقيمة ١,٢٧ تريليون دولار أمريكي إلى إفريقيا[٥].

وفي عام ٢٠١٩، بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا أكثر من ١١٣ مليار دولار، فيما بلغت الصادرات الإفريقية إلى الصين نحو ٩٥,٥ مليار دولار[٦]. وفي عام ٢٠٢٠م، بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ١٨٧ مليار دولار أمريكي؛ حيث بلغت الصادرات الصينية إلى الدول الإفريقية نحو ١١٤,٢ مليار دولار، في حين قدرت الواردات الصينية من القارة بنحو ٧٢,٧ مليارات دولار[٧].

ثانيًا - منتدى التعاون الصيني – الإفريقي

يعد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي(FOCAC) ، واحدا من أهم السياسات الصينية تجاه إفريقيا؛ وعقد المنتدى أول مؤتمر وزاري له في بكين، في أكتوبر عام ٢٠٠٠م، وشملت أهداف المنتدى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، وخلق بيئة مواتية للأعمال والتجارة بين الصين وإفريقيا، وذلك بمبادرة مشتركة من الجانبين الصيني والإفريقي، وعملت الصين على توفير أموال خاصة لدعم الشركات الصينية الراسخة للاستثمار في البلدان الإفريقية، وإلغاء الديون، وتعزيز التبادل الطلابي[٨].

ويهدف المنتدى إلى تعزيز مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، والتشاور المتكافئ، وتعزيز التفاهم، وتوسيع التوافق المشترك، وتقوية الصداقة، ودفع التعاون. ويضم المنتدى في عضويته إلى جانب الصين ٥٣ دولة إفريقية، تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وباتت السياسة الأمنية الصينية إزاء إفريقيا أكثر وضوحًا خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي لعام ٢٠١٨م، والذي تمخض عنه الدعوة لإنشاء ٥٠ برنامجًا منفصلًا، لتعزيز التنسيق الأمني بين الصين وشركائها الأفارقة في جميع أنحاء القارة، مشيرًا إلى أن تعزيز التواجد العسكري الصيني عبر إفريقيا، يُعد أمرًا متوقعًا في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، فيما تسعى الصين بتزويد القارة الإفريقية بالمعرفة والتكنولوجيا الحديثة، من خلال توجيه الاستثمارات لتعزيز هذه الإمكانيات. كما تسعى الجهود الصينية لتوجيه الاستثمارات في مجال البنية التحتية، مثل: المطارات، والسكك الحديدية، والموانئ، والطرق، والصرف الصحي، لتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصادات الإفريقية[٩].

وبالنسبة للتعاون السياسي بين الصين والدول الإفريقية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق في القضايا محل الاهتمام المشترك، فقد سعت بكين إلى بناء الثقة من خلال شراكة إستراتيجية مع دول إفريقيا. وهذه العوامل مجتمعة، تبعث على الثقة بإقامة شراكة إستراتيجية معها، خاصة في ظل تصاعد وتيرة الصراع على إفريقيا. وربما عزز ذلك الثقة المتبادلة من الدول الإفريقية تجاه الصين، وعززت الصين ثقتها السياسية مع دول إفريقيا؛ فقد تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين، و ٤٩ دولة إفريقية، وذلك في إطار التنسيق والتشاور المتواصل بين الصين والدول الإفريقية، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون الصيني الإفريقي، من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، لمعالجة القضايا التي تهم المصالح المشتركة، ولمواجهة التحديات ذات الأهمية العالمية، وأبرزها: آلية المؤتمر الوزاري، وآلية تشاور وزراء الخارجية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وآلية اجتماع كبار المسؤولين للمنتدى، وآلية الحوار الإستراتيجي بين الصين والاتحاد الإفريقي[١٠].

المحور الثاني: التواجد العسكري الصيني في إفريقيا

إلى جانب تعاظم نفوذ بكين الاقتصادي في ربوع القارة السمراء، فقد سعت الصين لتعزيز حضورها العسكري في إفريقيا عبر إقامة قواعد عسكرية دائمة؛ ففي عام ٢٠١٧م، أنشأت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وبالتدريج أضحت قواتها المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدولي (UNSC)، تتجاوز عدد قوات الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الدولي مجتمعين[١١].

وأشارت العديد من التقارير، إلى احتمالات إنشاء قاعدة عسكرية صينية في غينيا الاستوائية. ويرى البعض أن هذه الخطوة قد تأتي تأسيسًا على إرث الشراكة التنموية بين بكين ومالابو، في حين يرى آخرون أنها بسبب تفاقم ديون البلاد لصالح الصين، والتي قُدِّرت خلال عام ٢٠٢١م، بنحو ٤٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لغينيا الاستوائية، بما يجعل البلاد تحت وطأة النفوذ الصيني، ويجعلها تقبل باستضافة قاعدة عسكرية بحرية صينية على أراضيها[١٢].

إضافةً إلى ذلك، فقد تعهد الرئيس الصيني «شي جين بينغ» على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم ١٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية للاتحاد الإفريقي، لدعم إنشاء قوة إفريقية جاهزة، وتعزيز القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات.[١٣].

الصعود الصيني في ظل تناقص التواجد الفرنسي والأمريكي في إفريقيا

سعت بكين لتنويع أدوات نفوذها داخل القارة الإفريقية بين الأداتين الاقتصادية والعسكرية، وهو ما منحها نفوذا قويا داخل القارة الإفريقية، لا سيما في ظل اتجاه التواجد الفرنسي نحو التقلص، وانسحابها من عدة مناطق بمالي، وتغير سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إفريقيا، وتراجع ترتيبها في أجندة أولوياتها في الوقت الحالي[١٤].

ولعل هذه التكهنات، تستدعي الوقوف على تحليل حقيقة تأثير الحرب الأوكرانية، على الدور الصيني تجاه القارة الإفريقية، وهو ما يمكن توضيحه من خلال التعرف على مدى تأثر المصالح الروسية بالعقوبات الغربية التي فرضت عليها جراء تدخلها في أوكرانيا، وهو ما يمكن تناوله على النحو الآتي:

أولًا – تأثر المصالح الروسية في إفريقيا في ظل العقوبات الغربية: تضمنت المصالح الروسية في إفريقيا شقيها العسكري والاقتصادي؛ فبالنسبة للجانب العسكري، فيبرز في التعاون العسكري مع دول غرب إفريقيا من خلال صفقات الأسلحة، والتواجد الروسي في كل من بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، بالإضافة لمبيعات الأسلحة الروسية في السوق الإفريقية، التي بلغت نحو ٣٧,٦ ٪ ، وفقًا لإحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام. أما عن الجانب الاقتصادي، فتضمن التعاون في مجال الطاقة، والمعادن النفيسة، وهو ما يشير إلى أن القارة الإفريقية تمثل السوق الفاعلة للجانب الروسي فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، بالإضافة للنفط، والغاز الطبيعي، واليورانيوم، وغيرها[١٥]، لذا فهي شريك واعد وجوهري في إستراتيجية الدب الروسي. أما عن تأثر تلك المصالح بالعقوبات الغربية، فرغم عدم وجود بيانات تفيد بذلك حتى الآن، فإنه من غير المُرجَّح أن تتأثر تلك المصالح بتجميد الأموال الروسية، أو حتى حظر النفط والغاز الروسي، والتقييد الغربي على الشركات الروسية المختلفة؛ بل من المتوقع أن تسعى موسكو لاستغلال الأداة الإفريقية، للحد من الآثار السلبية التي

قد تلحق باقتصادها في ظل الحرب من جانب، وتخفيف حدة العزلة المفروضة عليها، من جانب آخر. لذا فهذا الأمر لن يترك للجانب الصيني المجال للتوسع في القرن الإفريقي، بل إنه قد يفرض تحديات على الجانب الصيني، تتمثل في كيفية الحفاظ على مبادرة الحزام والطريق، في ظل التوقعات المحتملة باتجاه روسيا، لتعزيز حضورها داخل القارة في مواجهة القطيعة الغربية، لتحقيق التعاون المشترك، والاستفادة في ظل تلك الأزمة، من التواجد الإفريقي[١٦].

ثانيًا - الصمت الصيني وعدم تصويتها ضد روسيا في مجلس الأمن: تعرضت الصين للعديد من الضغوط الدولية جراء موقفها تجاه الأزمة الأوكرانية، وعدم التصويت ضد روسيا في مجلس الأمن لإنهاء الحرب. وقد تنتقل تلك الضغوط إلى مناطق النفوذ الصيني الرئيسة، والمتمثلة في القارة الإفريقية، وذلك من خلال مزاحمتها اقتصاديًا؛ من خلال الاستفادة من ثراء القارة النفطي والمعدني، وتجاريًا؛ من خلال التواجد بكثافة في السوق الإفريقية، والتعاون مع الدول الإفريقية الواعدة اقتصاديًا، وعلى رأس تلك الدول؛ قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول أوروبا؛ كفرنسا وغيرها[١٧].

وفيما يتعلق بموقف الدول الإفريقية في دعم الموقف الروسي داخل مجلس الأمن الدولي، بشأن إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا، فقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت قرارًا بأغلبية ساحقة، يطالب روسيا بالتوقف الفوري عن استخدام القوة ضد أوكرانيا، بأغلبية أصوات ١٤١ دولة، ومعارضة ٥ دول للقرار، من بينها إريتريا، وامتناع ٣٥ دولة عن التصويت. وأبرز الدول الإفريقية التي امتنعت: جنوب إفريقيا، وإثيوبيا، ومالي، وموزمبيق، والسنغال، والسودان.

ونخلص مما سبق، إلى أنه لا حديث عن فترة شهر العسل الصيني في القارة الإفريقية في ظل تلك الأزمة؛ بل إن هنالك تحديات قد تؤدي لتحجيم الدور الصيني في القارة الإفريقية؛ منها ما هو مرتبط بروسيا وأهدافها، ومنها ما قد يكون ردًا على التأييد الضمني للعمليات الروسية في أوكرانيا؛ لذا، فإن الصين أمام مفترق طرق، وسيتضح ذلك لاحقًا في ظل تلك الأزمة. وعليه، فإن ما يوصي به الباحث، هو حتمية الاستفادة من القطيعة الغربية لروسيا، وتعزيز التعاون مع الصين في القارة الإفريقية، لضمان عدم تأثر مصالحها من جانب، ومواجهة التضييق الغربي المحتمل من جانب آخر.

وفي سياق الأزمة الأوكرانية، فهناك منافسة أوروبية صينية في منطقة شمال إفريقيا؛ إذ تنظر دول أوروبا إلى المنطقة على أنها منطقة نفوذ، وتسعى إلى الحفاظ على مصالحها التاريخية بالمنطقة، لتحقيق السيطرة والنفوذ السياسي والاقتصادي، لا سيما وأن منطقة شمال إفريقيا، ربما تحل لدول أوروبية معضلة الطاقة بعد الغزو الروسي لكييف. بالإضافة إلى أن المنطقة تشكل أهمية كبيرة للاستثمار في مجال الطاقة، وهو ما قد يتعارض مع مبادرة الحزام والطريق بمنطقة شمال إفريقيا[١٨].

وربما تشكل الأزمة الأوكرانية تنافسًا بين بكين وموسكو، في ظل حاجة موسكو إلى أسواق جديدة للطاقة، لا سيما بعد فرض الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات على عدد من عناصر «فاجنر»، وكذلك على روسيا بعد غزو أوكرانيا، ويعد التنافس الروسي الصيني داخل إفريقيا تنافسًا اقتصاديًّا وسياسيًا، مع تنامي الرغبة لكلا البلدين في الاستفادة من موارد القارة، وكذلك سعيًا في الحصول على موقع جيوستراتيجي مهمٍّ في القارة، وهو ما يفتح الباب واسعًا أمام توسيع خيارات القارة الإفريقية لتعميق التعاون، وفتح آفاق جديدة لحجم الاستثمارات، والتبادلات التجارية المتنوعة.

الصين تعين مبعوثًا لمنطقة القرن الإفريقي

وفي إطار تصاعد حدّة المنافسة الأمريكية – الصينية في القارة السمراء، فقد عيّنت بكين مبعوثًا صينيًا للقرن الإفريقي، على غرار المبعوث الأمريكي هناك، بما يُعزز النفوذ الصيني؛ الأمر الذي يمثّل تحديًا جديدًا لواشنطن في إفريقيا، وذلك وفقًا لإستراتيجية جديدة للصين تجاه المنطقة، في ظل حالة التوتر التي تشهدها المنطقة؛ إذ لا يزال القتال مستمرا في إثيوبيا بين المعارضة المسلحة الإثيوبية، بدعم من الحكومة الإريترية، والسلطات الإثيوبية، فضلًا عن الأزمة الصومالية، وتصاعد وتيرة الخلافات بين الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء، على خلفية تأجيل الانتخابات البرلمانية[١٩].

وجاء هذا القرار بالتزامن مع الجولة التي يقوم بها وزير الخارجية الصيني إلى عدة دول من بينها إريتريا، وجزر القمر، وكينيا[٢٠]؛ حيث أشار إلى أهمية منطقة القرن الإفريقي، ووجود مبعوث للصين، يمكن أن يقدم الدعم اللازم للمنطقة. كما تملك المنطقة العديد من المصالح الصينية، لا سيما القاعدة العسكرية في جيبوتي، والتي تقع بين الصومال وإريتريا، وتُعد الصين أيضًا أكبر مستثمر أجنبي مباشر في إثيوبيا، التي يعاني اقتصادها من الإنفاق الهائل على الحرب[٢١].

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في وقت سابق، عن انتهاء فترة «فيلتمان» كمبعوث أمريكي للقرن الإفريقي، ويتولى السفير «ديفيد ساترفيلد» منصب المبعوث الأمريكي الجديد للقرن الإفريقي. ويُنظر إلى أن قرار بكين بتعيين مبعوث صيني للقرن الإفريقي، يعد تحديًا من جانب الصين للنفوذ الأمريكي بالمنطقة الإفريقية[٢٢].

وفي نهاية مارس الماضي، كان المبعوث الصيني للقرن الإفريقي، قد قدم مقترحًا من أجل توحيد العملة المستعملة داخل دول منطقة القرن الإفريقي، مع وضع خطة لإنشاء خطوط سكك حديد، وشبكة نقل، لربط دول القرن الإفريقي فيما بينها، وإلغاء قيود السفر، وهو ما تراه بكين ضروريا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، وتنشيط حركة التجارة، ومن ثم تعزيز التعاون مع الصين[٢٣].

وختامًا، تمتلك بكين فرصًا قوية لزيادة نفوذها داخل القارة الإفريقية، لا سيما بعد تعيين مبعوث صيني للقارة الإفريقية، فضلًا عن القاعدة العسكرية المحتمل إقامتها في غينيا الاستوائية، إلى جانب القاعدة الصينية المتواجدة في جيبوتي، والحضور الاقتصادي البارز داخل القارة، في مقابل انحسار واضح للنفوذ الغربي. ومن المرجح أن يشكل الانسحاب الفرنسي من إفريقيا ضغطا على عدة دول إفريقية، لا سيما دول الساحل، التي تسعى للبحث عن شركاء جُدد، لتعويض الفراغ الأمني، ومن ثم إعادة خارطة القوى لصالح النفوذ الصيني والروسي، باعتبارهما القوى الدولية التي تقدم بديلًا حقيقيًا للقيم الغربية، التي اختبر كثيرون زيفها، وعدم مصداقيتها. كما قد تواجه الصين بعض التحديات داخل القارة، خاصة فيما يتعلق بفخ الديون، واستغلال ثروات القارة، في ظل تنامي الرأي العام الرافض للممارسات الصينية، القائمة على إساءة معاملة العمالة الإفريقية، ودعم النظم السلطوية في القارة وغيرها.

الهوامش والإحالات

(1) Arkebe Oqubay and Justin Lin, editor, *China-Africa, and an Economic Transformation*, (Oxford: Oxford University Press, 2019), https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/oso/9780198830504.001.0001/oso-9780198830504-chapter-4.

(2) Oqubay and Lin, *China-Africa, and an Economic Transformation*.

(٣) «الصين وإفريقيا تعززان التعاون التجاري بينهما بالرغم عن تفشي الجائحة،» شينخوا، (١٨، نوفمبر، ٢٠٢١م)، http://arabic.news.cn/2021-11/18/c_1310318625.htm.

(4) Huaxia, "China is Africa's Largest Trading Partner Since 2009: White Paper," *Xinhua Net*, June 7, 2022, http://www.news.cn/english/africa/2021-11/26/c_1310334003.htm.

(٥) «الصين وإفريقيا تعززان التعاون التجاري بينهما بالرغم عن تفشى الجائحة».

(6) Nosmot Gbadamosi, "What Is China's Future in Africa?," *Foreign Policy*, December 8, 2021, https://foreignpolicy.com/2021/12/08/china-africa-cooperation-investment-belt-road/.

(7) Peter Stein and Emil Uddhammar, "China in Africa: The Role of Trade, Investments, and Loans Amidst Shifting Geopolitical Ambitions," *ORF Occasional Paper*, No. 327, 2021, https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2021/08/ORF_OccasionalPaper_327_China-Africa.pdf.

- Yun Sun, "FOCAC 2021: China's Retrenchment from Africa?," *Brookings*, December 8, 2021, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/12/06/focac-2021-chinas-retrenchment-from-africa/.

(٨) «منتدى التعاون الصيني- الإفريقي: (الإصلاح والانفتاح)،» شبكة الصين بالعربية، (٢٩، أغسطس، ٢٠١٨م)، http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/29/content_68843255.htm.

(9) Stein and Uddhammar, "China in Africa: The Role of Trade, Investments, and Loans Amidst Shifting Geopolitical Ambitions".

(١٠) مي صلاح، «الشراكة البنّاءة بين القارة الإفريقية والصين من خلال "منتدى التعاون الصيني – الإفريقي"،» المرصد المصري، (٢، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://marsad.ecss.com.eg/65421/.

(11) Michaël Tanchum, "China's New Military Base in Africa: What It Means for Europe and America," *European Council on Foreign Relation*, December 14, 2021, https://ecfr.eu/article/chinas-new-military-base-in-africa-what-it-means-for-europe-and-america/.

(12) Tanchum, "China's New Military Base in Africa: What It Means for Europe and America".

(13) Tanchum, "China's New Military Base in Africa…".

(١٤) لويد ثرال، «واشنطن وتنامي النفوذ الصيني في إفريقيا،» مركز المستقبل، (١٥، أغسطس، ٢٠١٥م)، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/806/تعاون-حذر-واشنطن-وتنامي-النفوذ-الصيني-في-إفريقيا.

(١٥) خالد البوهالي، «هل سيتأثر الحضور الروسي في غرب إفريقيا بالأزمة الأوكرانية؟،» الميادين، (٢٩، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.almayadeen.net/articles/هل-سيتأثر-الحضور-الروسي-في-غرب-إفريقيا-بالأزمة-الأوكرانية.

(١٦) «روسيا وأوكرانيا: ما هي العقوبات التي يجري فرضها على موسكو؟،» بي بي سي عربي، (٢٣، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/world-60488050.

(١٧) أحمد عسكر، «هل تؤثر الحرب الروسية – الأوكرانية على دور فاجنر في إفريقيا،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٧، مارس، ٢٠٢٢م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17424.aspx.

(١٨) شيرين جابر، «إستراتيجية الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية،» متابعات إفريقية العدد ٢٥، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢م)، ٨-١٦،
https://www.kfcris.com/ar/view/post/382.

(19) Cara Anna, "China to Appoint Horn of Africa Envoy Amid Ethiopia Crisis," *AP News*, January 6, 2022, https://apnews.com/article/china-elections-united-states-race-and-ethnicity-africa-1645cbbb688383adb8755bf38c10e837.

(٢٠) «وزير الخارجية الصيني يصل إلى إريتريا في مستهل جولة إفريقية،» فرانس ٢٤، (٥، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.france24.com/ar/الأخبار المستمرة/-20220105وزير-الخارجية-الصيني-يصل-إلى-إريتريا-في-مستهل-جولة-إفريقية.

(21) Anna, "China to Appoint Horn of Africa Envoy Amid Ethiopia Crisis".

(22) Anna, "China to Appoint Horn of Africa Envoy …..".

(٢٣) جابر، «إستراتيجية الحزام والطريق في منطقة شمال إفريقيا عقب الأزمة الروسية الأوكرانية».